الفلسطينيّون في إسرائيل:

الحقل السياسيّ الفلسطينيّ:

تحوّلات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم

المؤتمر السنويّ لعام 2020

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

الفلسطينيّون في إسرائيل:

الحقل السياسيّ الفلسطينيّ:
تحوّلات في القيادة ودور الأحزاب
بين التمثيل والتنظيم

مؤتمر مدى الكرمل السنويّ، 2020

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

الفلسـطينيّون في إسـرائيل: الحقـل السياسـيّ الفلسـطينيّ: تـحوّلات في القيادة ودور الأحـزاب بين التمثيل والتنظيم
تحرير: مهند مصطفى

Palestinians in Israel: Palestinian political field: Transformations in leadership and the role of political parties between representation and organization
Edited by: Mohanad Mustafa

جميع الحقوق محفوظة، 2020

مدى الكرمل- المركز العربي
للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع هميجينيم (الملك جورج) 90.
ص.ب. 9132 حيفا 3109101
هاتف: 048552035 | ناسوخ: 048525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

تدقيق: حنا الحاج
تصميم: أمل شوفاني
مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

صدر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسـمبورغ وتمويـل وزارة التنميـة والتعـاون الاقتصـادي في ألمانيـا.
المقالات المنشورة في هذا الإصدار بمسؤولية مدى الكرمل وحده ولا تعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لوكسـمبورغ.

Sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany
The content of the Publication is the sole responsibility of Mada al-Carmel and does not necessarily reflect a position of RLS

المحتويات

7 **مقدّمة**

10 **الباب الأول- مقاربات حول الحقل السياسيّ**

11 سياسة الإقصاء والانكفاء المحلّيّ: الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل واتّفاقيّات أوسلو
منصور النصاصرة

27 في مفهوم السياسة و"ما بعد السياسة": تحوُّلات المشهد السياسيّ من العمل الشعبيّ إلى ورطة التأثير الشعبويّ.
خالد عنبتاوي

41 **الباب الثاني- مقاربات حول القيادة**

42 تحليل نموذجيّ للنخَب والقيادات الفلسطينيّة في إسرائيل، التحوّلات الطارئة عليها ومدى تمثيليّتها.
أمل جمّال

74 *القيادة النسائيّة في الحركة الإسلاميّة داخل الخطّ الأخضر: مقاربة نسويّة*
عرين هواري

92 **الباب الثالث: مقاربات حول الأحزاب**

93 تَراجُع دَوْر وأداء الأحزاب العربيّة في إسرائيل في التنشئة السياسيّة
سعيد سليمان

112 وَهنُ الأحزاب السّياسيّة في الحكم المحلّيّ: بين الثابت والمتحول
محمّد خلايلة

124 **ملاحق**

125 ملحق 1
قراءة في نتائج انتخابات الكنيست (أيلول 2019) في المجتمع الفلسطينيّ

132 ملحق 2
قراءة تحليليّة في نتائج انتخابات الكنيست الـ 23 (آذار 2020) في المجتمع الفلسطينيّ

140 ملحق 3
برنامج المؤتمر

142 ملحق 4
اللجنة الأكاديميّة

مقـدّمـة

يمـرّ المجتمـع الفلسـطينيّ في إسـرائيل بتحـوُّلات جوهريّـة في السـنوات الأخيـرة، فضـلًا عـن تأثُّـره مـن متغيّـرات المشـهد الفلسـطينيّ العـامّ. سـاهمت هـذه التحـوّلات في إحـداث تغيُّـرات في الحقـل السياسـيّ الفلسـطينيّ. ظهـرت تمثُّـلات هـذه التحـوُّلات /التغيُّـرات في مَحـاور عديـدة، مـن بينهـا تحـوُّلات في القيـادة السياسـيّة مـن حيـث عملهـا وتوجُّهاتهـا السياسـيّة، إذ ليـس في الإمـكان قـراءة تحـوُّلات القيـادة بمعـزل عـن التحـوُّلات الاجتماعيّـة - الاقتصاديّـة التـي مـرّ بهـا المجتمـع الفلسـطينيّ في إسـرائيل ومـا يـزال يمـرّ. فالقيـادة السياسـيّة (سـواء في ذلـك القطْريّـة والمحلّيّـة)، في أغلبهـا، هـي تَجَـلٍّ لهـذه التحـوُّلات مـن جهـة، وتقـوم بـدَوْر في بلورتهـا وتعظيمهـا مـن جهـة أخـرى.

قـام مـدى الكرمـل في مؤتمـره السـنويّ في حزيـران (2019) بدراسـة بعـض هـذه التحـوُّلات التـي تتمثّـل في صعـود التوجُّهـات الفردانيّـة الاندماجيّـة داخـل المجتمـع الفلسـطينيّ الناتجـة عـن نشـوء علاقـات قـوّة اجتماعيّـة واقتصاديّـة جديـدة مـع النظـام الإسـرائيليّ، مقابـل التوجُّـه الجمعانـيّ. بَيْـدَ أنّ المؤتمـر السـابق ركّـز في مقارباتـه عـلى التحـوُّلات الاجتماعيّـة - الاقتصاديّـة وعلاقتهـا بالمشـاركة السياسـيّة، ولـم يطـرق البـاب الـذي يعالـج تأثيـر ذلـك عـلى القيـادة السياسـيّة، مـن حيـث تحـوُّلاتها وتمثُّـلات ذلـك في عملهـا وتوجُّهاتهـا السياسـيّة.

إلى جانـب تحـوُّلات القيـادة السياسـيّة، يشـهد الحقـل السياسـيّ الفلسـطينيّ انزياحًـا نحـو التقلّـص إلى العمـل البرلمانـيّ عبـر القائمـة المشـتركة. وينعكـس ذلـك بـدوره عـلى مكانـة ودَور الأحـزاب والحـركات السياسـيّة في الحقـل السياسـيّ، حيـث تشـهد الأحـزاب حـراكًا سياسـيًّا داخليًّـا، وكذلـك تتحـرّك خارجيًّـا، وعـلى نحـوٍ أساسـيّ مـن خـلال ديناميكيّـات العمـل البرلمانـيّ ومـا يحمـل مـن فكـرة التمثيـل السياسـيّ للجماهيـر الفلسـطينيّة، لكـن دون إيـلاء اهتمـام كافٍ لفكـرة التنظيـم والصـوغ، أي تنظيـم الجماهيـر الفلسـطينيّة لتكـون فاعلـة في النضـال السياسـيّ مـن خـلال أدوات احتجاجيّـة أخـرى، وصـوغ مطلبيّاتهـا الجمعانيّـة. تظهـر جدليّـة التمثيـل والتنظيـم في رؤيـة الأحـزاب والحـركات السياسـيّة لدَوْرهـا السياسـيّ؛ فمنطـق التمثيـل يفتـرض التنافـس عـلى تمثيـل الفلسـطينيّين في الكنيسـت والمحافـل الحكوميّـة وداخـل النظـام السياسـيّ، بينمـا تنطلـق فكـرة التنظيـم مـن العمـل الجماعـيّ الـذي يرمـي إلى تمكيـن المجتمـع للنضـال مـن أجـل صـوغ وتحصيـل الحقـوق الجماعيّـة مـن جهـة، وتوسـيع الحقـل السياسـيّ وتفعيلـه مـن جهـة أخـرى، بمـا يتجـاوز العمـل البرلمانـيّ ذا البُعـد التمثيلـيّ.

إنّ مقاربة الحقل السياسيّ نظريًّا، من خلال مَفْهَمة التنظيم والتمثيل، تحتاج إلى مقاربته تاريخيًّا، من خلال تحليل سوسيولوجيّ وسياسيّ للحقل السياسيّ الفلسطينيّ في فترات سابقة تَمَيَّزَ فيها هذا الحقل بإمكانيّة التغيير ردًّا على مَوْجات الأسرلة في النصف الأوّل من عقد التسعينيّات من القرن الماضي، على سبيل المثال، وذلك بغية تحقيق فهم أعمق للحقل الراهن؛ فقد شهد الحقل السياسيّ آنذاك توسُّعًا من حيث التنوُّع الفكريّ والأيديولوجيّ، وأدوات الاحتجاج والنضال السياسيّ، وتشابكًا أكبر مع المشهد السياسيّ الفلسطينيّ العامّ في أعقاب اتّفاق أوسلو، وتحدّيًا لفكر أوسلو الذي حوّل الفلسطينيّين في الداخل إلى شأن إسرائيليّ بحت، وتداخلًا أوسع نسبيًّا للحكم المحلّيّ مع العمل السياسيّ الوطنيّ، وصعود رعيل جديد من القيادة الفلسطينيّة رأى في مشروع التنظيم الجماعيّ مشروعًا ملازمًا لفكرة التمثيل السياسيّ.

ينطلق المؤتمر الحاليّ وأوراقه المنشورة في هذا الكتاب، من مقولة ملخَّصُها أنّ الحقل السياسيّ الحاليّ يتأثّر على نحو كبير من نشوء علاقات قوّة اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة جديدة مع النظام السياسيّ، وذلك في السياق النيوليبراليّ، عزّزت صيرورة تفكُّك هذا الحقل على مستوى التنظيم، وتصاعدت فكرة التمثيل السياسيّ والتأثير على النظام السياسيّ من داخله، منطلقةً من خطابٍ مُفادُهُ أنّ زيادة التمثيل تزيد من التأثير، متجاهلةً الجوهر الاستعماريّ الذي يتّسم به النظام السياسيّ، وصعود دَوْر مواقع التواصل الاجتماعيّ وتأثيرها على الحقل السياسيّ الفلسطينيّ. بناء على ذلك، تهدف فصول هذا الكتاب إلى تحليل العوامل التي أوصلت الحقل السياسيّ إلى الوضع الراهن من خلال تَقاطُعه مع المشهد الفلسطينيّ العامّ، وتحوُّلات المشهد الإسرائيليّ في السنوات الأخيرة، والمشهد في السياسات العالميّة، وذلك من خلال مقاربات نظريّة سياسيّة وسوسيولوجيّة حول المَحاور التالية:

- **أوّلًا:** طرْح مقاربات نظريّة سياسيّة وتاريخيّة للحقل السياسيّ الفلسطينيّ الراهن، حيث ترمي الأوراق في الكتاب إلى فهم مميّزات هذا الحقل، والعوامل التي تؤثّر على بنْيته السياسيّة والاجتماعيّة ومستقبله على ضوء التحوُّلات الداخليّة في المجتمع الفلسطينيّ، وعلاقته بالمشهد الفلسطينيّ العامّ وتشابكه مع المتغيّرات في المشهد الإسرائيليّ.
- **ثانيًا:** القيادة السياسيّة: محاولة فهم التغيُّرات التي طرأت على القيادة السياسيّة

عـلى المسـتوى القطْـريّ والمحلّـيّ، والعوامـل التـي تؤثّـر عـلى خطـاب وعمـل هـذه القيـادة.

- **ثالثًـا:** الأحـزاب السياسـيّة: محاولـة فهـم دَوْر الأحـزاب السياسـيّة، ومَصـادر ضعفهـا وتراجُعهـا، وعلاقـة ذلـك بمُجْمَـل التغيُّـرات التـي طـرأت عـلى الحقـل السياسـيّ.

المحرر

الباب الأول:
مقاربات حول الحقل السياسيّ

سياسة الإقصاء والانكفاء المحلّي: الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل واتّفاقيّات أوسلو

منصور النصاصرة[1]

مقدّمة

منذ عام 1948، اعتُبرت الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل وقيادتها السياسيّة طرفًا متمايزًا ضمن الصراع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ الأوسع على السيادة والأرض والحقوق التاريخيّة في فلسطين.

لقد أُقصِيَتْ جماعة المواطنين هذه من اتّفاقيّات أوسلو ومن مفاوضات السلام التي أعقبتها، وذلك من قِبل إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة واللاعبين الدوليّين الذين صبّوا جُلّ تركيزهم على الصراع على الأراضي الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، والتي احتُلّت عام 1967. اعترفت اتّفاقيّات أوسلو بقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين الذين هُجّروا عام 1948 باعتبارها قضيّة مهمّة تتطلّب حلًّا، وإن حُفظت للمرحلة النهائيّة من المفاوضات. في المقابل، لم تتطرّق المفاوضات إلى قضايا الفلسطينيّين مواطني إسرائيل، والمهجّرين الداخليّين، والمطالَبات المتعلّقة بالأراضي، والحقوق، والأسرى ولَمّ شمل الأُسَر، ولم يتناولها الطرفان الإسرائيليّ والفلسطينيّ. لا يزال الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل يطالبون إلى يومنا هذا بتناول قضاياهم في أيّ مفاوضات تُجرى بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين في إطار عمليّة السلام.

عبّرت هذه الأقلّيّة المتنامية عن غضب وإحباط شديدَيْن حِيال إقصائها من عمليّة السلام منذ اتّفاقيّات أوسلو، حين حملت هذه الاتّفاقيّات رسالة جليّة مُفادُها أنّ مصير الفلسطينيّين في إسرائيل سيتقرّر في سياق مكانتهم كمواطنين إسرائيليّين؛ وبالتالي لن يكونوا طرفًا من أيّ حلّ دائم للصراع.

---

1. منصور النصاصرة- محاضر في العلاقات الدّوليّة، قسم السّياسة والحكم، جامعة بن چوريون، بئر السّبع.
هذا المقال هو ملخص مقال نُشر باللغة الإنجليزيّة تحت عنوان:
The Politics of exclusion and localization: The Palestinian minority in Israel and the Oslo accords
ضمن كتاب: From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of "Peace"
ترجمه للعربية نبيل أرملي.

من خلال تحليل نزعات قائمة لدى مجموعات سياسيّة فلسطينيّة في إسرائيل، توضّح هذه المقالة كيف عزّزت اتّفاقيّات أوسلو من "الانكفاء المحلّي" للسياسة الفلسطينيّة ضمن سياق إسرائيليّ شبه مطلق، مُسْهِمةً في عزلها عن النضال الوطنيّ الفلسطينيّ الأوسع. تدلّل المقالة على أنّ هذه السيرورة أدّت إلى زيادة مشاركة الفلسطينيّين السياسيّة لصالح الأحزاب العربيّة، بدلًا من تعزيز مكانة الأحزاب الصهيونيّة المهيمنة، كما في السابق. وإن لم يكن الأمر متعمّدًا، كان لاتّفاقيّات أوسلو إسهام كبير في دفع الفلسطينيّين في إسرائيل قُدُمًا نحو التنظُّم كأقلّيّة وطنيّة أصلانيّة على المستويَيْن السياسيّ والأهليّ. بذا أسهَمَ "الانكفاء المحلّي" لسياسة الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل في ترسيخ المكانة "الوطنيّة" لنضالها وتصوُّرها الذاتيّ.

ولكن على الرغم من الانكفاء المحلّيّ الظاهريّ للسياسة الفلسطينيّة في إسرائيل من خلال إعادة إطلاق مشروع الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة (وإن كانت مؤطَّرة من حيث الحقوق الاجتماعيّة والسياسيّة)، شهدت السنوات التالية "تأميمًا" متسارعًا لنضالهم، بتماهيهم مع نضال أبناء جلدتهم الفلسطينيّين ودعمهم الواضح لحلّ الدولتين، بصرف النظر عن الهدف الخفيّ الرامي إلى عزلهم عن النضال الشامل. حتّى فترة اتّفاقيّات أوسلو، كانت ديناميّة "التأميم" للمجموعات السياسيّة في إسرائيل موجَّهة أساسًا نحو ما يبدو نضالًا مشتركًا متزامنًا يقوده الفلسطينيّون حيثما وُجدوا من أجل الفلسطينيّين حيثما وُجدوا.

تتناول هذه المقالة أربعة عوامل أثّرت في توجيه النشاطيّة السياسيّة والاجتماعيّة في أوساط الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل نحو الانكفاء المحلّيّ والتأميم. تقيّم المقالة **(أوّلًا)** الأحزاب السياسيّة الفلسطينيّة، ومن ثَمّ تُسلِّط الضوء على التحوّل الذي طرأ على المشهد العامّ بعد أوسلو، ومن ثَمّ **(ثانيًا)** تركّز على أثر الإقصاء السياسيّ التاريخيّ للأقلّيّة الفلسطينيّة من اتّفاقيّات أوسلو؛ فبتحجيم دَوْرها لدور ثانويّ في سياسة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، هُيّئت الأرضيّة لزيادة الاعتماد على حلول "محلّيّة" ولاعبين "محلّيّين" من أجل تحصيل حقوق هذه الأقلّيّة. بعدذاك **(ثالثًا)**، تتطرّق المقالة بإسهاب إلى نقد الحركة الإسلاميّة لاتّفاقيّات أوسلو. إنّ حصر نشاطها داخل إسرائيل خلق لها دَوْرًا في السياسة الإسرائيليّة، بقيادة جناحها الشماليّ أساسًا، إلى أن حُظرت في عام 2015. ختامًا **(رابعًا)**، تناقش المقالة شكلًا آخَر من الانكفاء المحلّيّ المتمثّل في النموذج المدروس للقائمة المشتركة، حيث جرى تركيز الموارد

السياسيّة العربيّة بغية السير قُدُمًا في النضال من أجل تحصيل حقوق الأقلّيّة الوطنيّة في إسرائيل.

الأحزاب السياسيّة العربيّة في إسرائيل ودعمها لحلّ الدولتين

على نحوٍ ما ورد في هذه المقالة، نتجت عن إقصاء الأقلّيّة الفلسطينيّة من اتّفاقيّات أوسلو عمليّةٌ مزدوجة: الانكفاء المحلّيّ لنضال وسياسة الأقلّيّة الفلسطينيّة، وتأميم النضال من خلال تعزيز النداء لإحقاق حقوق الفلسطينيّين والدعم العلنيّ لحلّ الدولتين. على الرغم من دعم الفلسطينيّين في إسرائيل لحلّ الدولتين على مدار عقود (Jamal, 2011)، فإنّ إقصاءهم من اتّفاقيّات أوسلو أسهَمَ في تعزيز نضالهم من أجل حقّ الفلسطينيّين في نَيْل استقلالهم، كما ورد في معظم الأوراق الرسميّة لدى الأحزاب، وبصرف النظر عن أنّ حلّ الدولتين لم يعد واقعيًّا.

لَطالما تمحورت الأَجِنْدات السياسيّة لدى جميع الأحزاب العربيّة في إسرائيل حول المطالَبة بإحقاق العدالة لجميع الفلسطينيّين، بمن في ذلك الفلسطينيّون في إسرائيل. كما أفادت سابقًا مجموعة التفكير الإستراتيجيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، "التسوية بين الشعبين المقيمين على هذه الأرض تكمن في حلّ الدولتين" (التقرير الإستراتيجيّ الثاني، 2018، ص 6). وبالفعل، لم تُبْدِ الأحزاب العربيّة دعمها لحلّ الدولتين إلّا منذ اتّفاقيّات أوسلو، مع اختلاف مَحاور التركيز ودرجات الحماسة. في استفتاء أُجْرِيَ عام 2009، أعربَ 74% من الفلسطينيّين في إسرائيل عن دعمهم لحلّ الدولتين (تحالُف السلام الفلسطينيّ، 2009)، بينما أشار استفتاء أُجْرِيَ عام 2017 إلى انخفاض النسبة إلى 44%، بينما دعم 26% فقط بديل الدولة الواحدة (عواودة، 2017).

بصرف النظر عن النِّسَب أعلاه، الفرضيّة الأساسيّة للبرنامج السياسيّ الحاليّ للأحزاب العربيّة هي دعم حلّ "دولتين لشعبين" ضمن سياق "حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة". دعْم الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة لحلّ الدولتين لم يكن إجماعيًّا في جميع الأوقات، وكما يُستدَلّ من الاستفتاءات أعلاه طرأ تراجع ملحوظ. بالتأكيد، حافظ الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ على موقفه الداعم لحلّ الدولتين منذ تأسيسه، وكذلك الأمر بالنسبة للجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، التي حافظت على موقفها الداعم لحلّ الدولتين ومنح الفلسطينيّين في إسرائيل حقوقًا متساوية (Rouhana & Sabbagh-Khoury, 2015).

في المقابل، كانت حركة الأرض التي انبثقت بعد عام 1960 حركة فلسطينيّة - قوميّة عربيّة اشتراكيّة نادت بالوحدة العربيّة (Dallasheh, 2010)، وجذبت إلى صفوفها أولئك الذين قبلوا

وجود دولة إسرائيل فقط كحقيقة قائمة بدلًا من دعم شرعيّة الدولة اليهوديّة التي نشأت عقب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة عام 1947، وقبول عضويّتها رسميًّا عام 1949. على أيّة حال، أُحبِطت محاولات الحركة لإطلاق قائمتها لانتخابات الكنيست عام 1965 (Rouhana & Sabbagh-Khoury, 2015, p. 7-8). لم تَستخدم حركة الأرض العنف ضدّ إسرائيل ولم تدعمه، وعلى الرغم من هذا استهدفتها الوكالات الأمنيّة، ومُنِعت من ممارسة نشاطها علانيَةً (Dallasheh, 2010).

دعمت حركة أبناء البلد حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيّين، معتبرةً أنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة هي الممثّل الشرعيّ الوحيد للشعب الفلسطينيّ. قاطعت الحركة المشاركة في النظام البرلمانيّ الإسرائيليّ، وركّزت جُلّ جهودها على الأوساط الطلّابيّة والحكْم المحلّيّ.

رَأَسَ أحدُ مؤسّسي حركة الأرض، محمّد ميعاري، حزبًا عربيًّا - يهوديًّا مشتركًا، هو القائمة التقدّميّة للسلام والتي أعلنت عن تضامنها المطلق مع القضيّة الفلسطينيّة (Rouhana & Sabbagh-Khoury, 2015). اعتبر الحزب السلامَ مع الفلسطينيّين حجر الزاوية لأَجِنْدته السياسيّة، مع التشديد على حلّ الدولتين وحقّ جميع الفلسطينيّين في تقرير المصير. دعا إسرائيلَ للانسحاب إلى حدود عام 1967، والإعلان عن القدس الشرقيّة عاصمةً للدولة الفلسطينيّة، مشدّدًا أيضًا على ضرورة إدراج قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين في أيّ اتّفاقيّة سلام تُبرَم بين إسرائيل والعالم العربيّ (Progressive List for Peace 1998: private collection).

في عام 1988، تأسّس الحزب الديمقراطيّ العربيّ برئاسة عبد الوهّاب دراوشة، المنتمي سابقًا إلى حزب العمل الإسرائيليّ (مـپّاي -في ما سبق). يشير دراوشة، في مقابلة أُجريتْ معه، إلى أنّ قراره تأسيس "أوّل حزب عربيّ معترَف به في إسرائيل" عام 1988 ارتبط ارتباطًا مباشرًا بدعمه لحلّ الدولتين (دراوشة، مذكّرات شخصيّة، 1994).

عندما بدأ الفلسطينيّون في إسرائيل بالتصالح مع حقيقة إقصائهم من أوسلو، شهد عقد التسعينيّات ولادة أحزاب جديدة: الحركة الإسلاميّة (الجناح الجنوبيّ)؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ والحركة العربيّة للتغيير.

تَكَوَّنَ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، من حركة ميثاق المساواة ومن مجموعة من أبناء البلد غير المعترضين على المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيليّة، وما تبقّى من القائمة التقدّميّة للسلام، وآخرون، واختار القياديّ عزمي بشارة قائدًا له، ليصبح لاحقًا واحدًا من أبرز الشخصيّات السياسيّة في السياسة الفلسطينيّة والعربيّة في المنطقة.

أكّد النائب زحالقة (من التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ) قائلًا: "فور تأسيس الحزب، تَبنّينا توجُّه الحركة القوميّة الفلسطينيّة. ندعم قيام دولة فلسطينيّة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وإزالة المستوطنات وإحقاق حقّ اللاجئين الفلسطينيّين في العودة إلى بيوتهم (بما في ذلك تلك الواقعة داخل إسرائيل)". روّج الحزب أيضًا لفكرة "دولة واحدة لجميع مواطنيها" التي لقيتْ رواجًا كبيرًا بين صفوف هذه الأقلّيّة (مقابلة مع النائب زحالقة، 4 كانون الأوّل، 2014).

تنعكس وجهة نظر أخرى حِيال الصراع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ في الأَجِنْدة السياسيّة للحركة العربيّة للتغيير، برئاسة النائب أحمد طيبي. يدعم الحزب عمليّة السلام وحلّ الدولتين الذي يشمل الإعلانَ عن القدس الشرقيّة عاصمة للدولة الفلسطينيّة، وطرْحَ حلّ عادل لقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين وَفقًا لقرارات الأمم المتّحدة.

ضحايا أوسلو: إقصاء الفلسطينيّين في إسرائيل من العمليّة السلميّة

وَفقًا للنقاش المفاهيميّ الذي تطرحه لورا وايز (2018)، تشكّل آليّة الاحتواء في سياقات اتّفاقيّات السلام عنصرًا مهمًّا في التعامل مع الأقلّيّات. ولكن اتّفاقيّات أوسلو لم تعتبر الفلسطينيّين في إسرائيل طرفًا رئيسيًّا، ولم تتناول قضاياهم الداخليّة. سياسات وآليّات الإقصاء حاضرة دومًا في العلاقات بين إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة (Yiftachel, 1997). أفْضت اتّفاقيّة أوسلو، الموقَّعة من قِبل ياسر عرفات ويتسحاق رابين في واشنطن عام 1993، إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة. ينصّ إعلان المبادئ بوضوح على أنّ المفاوضات المستقبليّة ستغطّي القضايا المتبقّية، ومن بينها: القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والاتّفاقيّات الأمنيّة، والحدود، والعلاقات والتعاون مع الجوار، وقضايا أخرى تحظى باهتمام مشترك. ولكن قضايا الأقلّيّة الفلسطينيّة، مثل قضيّة المهجّرين الداخليّين، ولَمّ شمل الأُسَر، والعودة إلى القرى والبلدات في إسرائيل، وقضايا أَسرى الأقلّيّة الفلسطينيّة لم تناقَش. عمليّة السلام منحت الأولويّة للقضايا المحوريّة للّاعبين المركزيّين لحلّ الصراع الفلسطينيّ - الإسرائيليّ (Wise, 2018)، إلّا أنّ الأقلّيّة الفلسطينيّة لم تُشمَل في أيّ إطار من أُطر المفاوضات. نتيجة إقصاء الفلسطينيّين في إسرائيل من اتّفاقيّة أوسلو، أمسى هؤلاء ضحايا إقصاء مزدوج لهذه العمليّة، كما أشار العديد من المسؤولين الفلسطينيّين والنوّاب العرب في الكنيست الإسرائيليّ والناشطين السياسيّين. لقد دُعُوا للاحتفاء والاحتفال بعمليّة سلام لم يكونوا جزءًا منها.

رمى إقصاءُ الأقلّيّة الفلسطينيّة من اتّفاقيّات أوسلو إلى عزلها عن الصراع الإسرائيليّ -

الفلسطينيّ، ولكنّه أسفر عن نتيجة عكسيّة، إذ أصبح الفلسطينيّون في إسرائيل أكثر انخراطًا في النزاع من خلال دعم النضال الفلسطينيّ من عدّة مَواقع، إلى جانب الانكفاء المحلّيّ لسياستهم وإيلاء قضاياهم الداخليّة أهمّيّة خاصّة. أسهمت هذه السيرورة المزدوجة في تعزيز مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل بوصفهم لاعبًا مركزيًّا في الصراع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ.

في تقييم لاتّفاقيّات أوسلو من منظور الفلسطينيّين في إسرائيل، يشير تميم منصور إلى أنّ عمليّة السلام يجب أن تبدأ بمواطني دولة إسرائيل، من خلال الاعتراف بالفلسطينيّين في إسرائيل أقلّيّةً قوميّة (الاتّحاد، 1994، 11 تشرين الأوّل). وَفقًا لحسن جبارين، مدير "عدالة" (المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربية في إسرائيل)، والخبير في الشؤون القانونيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة، دفعت اتّفاقيّات أوسلو الفلسطينيّين في إسرائيل نحو تعريف أنفسهم، لأوّل مرة، أقلّيّةً قوميّة، والسعي لإحقاق حرّيّات مدنيّة وحماية الحقوق الجماعيّة، تمشّيًا مع ازدياد الاهتمام العالميّ بحقوق الأقلّيّات (Jabareen, 2013).

على الرغم من الإقصاء من اتّفاقيّات أوسلو ومشاعر الإحباط التي سادت في أوساط الفلسطينيّين في إسرائيل، تابع هؤلاء نضالهم من أجل حقوق الفلسطينيّين بطرق شتّى. شعارات الوحدة التي عرّفت الفلسطينيّين في إسرائيل على أنّهم "جزء لا يتجزّأ من الشعب الفلسطينيّ"، ودعم النشاطيّة السياسيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، أحدثت فَرْقًا مُجديًا، على الأقلّ في إستراتيجيّات منظّمة التحرير الفلسطينيّة. ولكن ما إن اتّفق الطرفان على السعي لتحقيق هدف "دولتين لشعبين"، حتّى أصبح الانفصال الرسميّ بين أَجِنْدةِ إسرائيل - منظّمة التحرير، المتمحورة حول الأراضي المحتلّة، والفلسطينيّين العربِ في إسرائيل، مسألةَ وقت لا أكثر. من خلال الإقصاء خارج إطار أوسلو، دفعت كلّ من إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة الأقلّيّة الفلسطينيّة نحو تعزيز تنظيمهم السياسيّ، ونحو الانكفاء المحلّيّ لنضالهم كمواطنين في إسرائيل. على الرغم من إقصاء الفلسطينيّين في إسرائيل من عمليّة أوسلو السياسيّة، ازداد دعم هؤلاء للنضال الوطنيّ للفلسطينيّين.

منذ اتّفاقيّات أوسلو، استمرّت إسرائيل في اعتبار الأقلّيّة الفلسطينيّة شأنًا داخليًّا، لا جزءًا من عمليّة السلام. في هذا الصدد، يشير أمل جمّال (2013) إلى أنّ الإسرائيليّين "لا يريدون تقبُّل حقيقة أنّ مواطني الدولة الفلسطينيّين هم جزء من الصراع، وأنّ مكانتهم يجب أن تتحدّد في إطار مفاوضات السلام، وليس خارجها" (ص 4). يضيف جمّال أنّ متابعة المفاوضات بجِدّيّة، من وجهة نظر الإسرائيليّين، تتطلّب من الفلسطينيّين استيفاء شروط معيّنة، ومن بينها "إقصاء

الفلسطينيّين مواطني إسرائيل من الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة" (ص 7). يوجِز جبارين (2013) التوجُّه الإسرائيليّ قائلًا إنّ الخطّ الأخضر "هو شأن متعلّق بالسيادة الإسرائيليّة الداخليّة، لذلك، فإنّ مكانة الفلسطينيّين مواطني الدولة ليست جزءًا من اتّفاقيّات أوسلو" (ص 48). وَفقًا للمفاهيم الإسرائيليّة، اللاجئون الفلسطينيّون والسكّان الفلسطينيّون في الأراضي المحتلّة "يواجهون مصيرًا مختلفًا عن مصير الفلسطينيّين في إسرائيل" (Jamal, 2013, p. 4).

على الرغم من إقصاء الأقلّيّة الفلسطينيّة من اتّفاقيّات أوسلو، تابعت منظّمة التحرير الفلسطينيّة تأدية دَور غير مباشر في النشاطيّة السياسيّة في أوساط الفلسطينيّين في إسرائيل، من خلال تشجيعهم على تعزيز أثرهم بواسطة الاتّحاد معًا على المنبر البرلمانيّ. تبعث منظّمة التحرير أيضًا ممثّليها لحضور المؤتمرات واللقاءات الجماهيريّة التي تعقدها الأحزاب العربيّة، حاملين رسالة تؤكّد على هذه الإستراتيجيّة. في أحد هذه المؤتمرات، الذي عُقد عام 1995 في كفر قرع، قال أحد ممثّلي منظّمة التحرير: "نرغب كفلسطينيّين في رؤية المزيد من النوّاب العرب في الكنيست. من المهمّ جدًّا أن تتّحد الأحزاب العربيّة ضمن حزب واحد".

على الرغم من إهمال أحد المشاريع المشتركة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة والفلسطينيّين في إسرائيل منذ أوسلو، تَصَدّر الفلسطينيّون في إسرائيل جبهة الدفاع عن القضيّة الفلسطينيّة من موقعهم كمواطنين في دولة إسرائيل. على سبيل المثال، كثيرًا ما تندلع في البلدات العربيّة احتجاجات حاشدة تضامنيّة، مثل ما حدث في الانتفاضة الثانية في عام 2000، وعلى أثر المواجهات في غزّة أو القدس في العام 2014 وفي الأعوام: 2015؛ 2017؛ 2018. في تمّوز عام 2017، نُظّمت مظاهرات حاشدة في مختلف البلدات العربيّة دعمًا للاحتجاجات في المسجد الأقصى في القدس، التي اندلعت على أثر نصب كاشفات معادن عند المدخل. استمرّ دعم القضيّة الفلسطينيّة في كانون الأوّل عام 2017، عندما أقيمت مظاهرات في مختلف البلدات العربيّة في إسرائيل، بعد اعتراف الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامـپ بمدينة القدس عاصمةً لإسرائيل.

الحركة الإسلاميّة: حصر أنشطة الحركة على المستوى المحلّيّ

تُمثِّل حالة الحركة الإسلاميّة سيرورة مزدوجة منذ اتّفاقيّات أوسلو، وذلك بدعمها للنضال الفلسطينيّ في القدس، والتركيز على جوانب الانكفاء المحلّيّ لسيرورة البناء المجتمعيّ في المدن والبلدات العربيّة، بعيدًا عن البرلمان الإسرائيليّ. اعتُبِر الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة منظّمة سياسيّة مركزيّة دعت علنًا للانكفاء المحلّيّ لسياسة الأقلّيّة، وذلك عبْر التركيز على

البناء المجتمعيّ ورفض المشاركة في السياسة الإسرائيليّة، إلى جانب مواصلة دعمها للقضيّة الفلسطينيّة في القدس وفي أماكن أخرى.

على الرغم من نشوء عدّة أحزاب سياسيّة فلسطينيّة في إسرائيل، أدّت الحركة الإسلاميّة -بقيادة رائد صلاح- دَوْرًا مركزيًّا في نقد اتّفاقيّات أوسلو، وأحيانًا في نقد حلّ الدولتين، وذلك لعدم تطرّق هذه الاتّفاقيّات إلى حقوق الفلسطينيّين في إسرائيل. يتبنّى كِلا جناحَيِ الحركة الإسلاميّة رؤية متشابهة في ما يتعلّق بدعم مجتمعاتهما من خلال تقديم خدمات مدنيّة ومناصَرة القضيّة الفلسطينيّة، ولكنّهما يختلفان بشأن بنود مهمّة في اتّفاقيّات أوسلو. كانت الحركة الإسلاميّة (الجناح الشماليّ) أكثر الأطراف شجبًا لاتّفاقيّات أوسلو، وقد وُجد أنّ العامل المركزيّ المسبّب للانشقاق بين جناحَيِ الحركة كان خلافهما حول أوسلو والقضيّة الفلسطينيّة، وليس فقط اختلاف وجهات نظرهما بشأن المشاركة في انتخابات الكنيست. في نقده لاتّفاقيّات أوسلو، شدّد الشيخ رائد صلاح على أنّ اتّفاقيّات أوسلو تلغي حقّ اللاجئين الفلسطينيّين في العودة إلى بيوتهم. وبالتالي، شكّلت نتيجة أوسلو مأساة بالنسبة للفلسطينيّين، وذلك أنّها أجّلت حلّ قضيّة القدس واللاجئين، وفي الوقت نفسه منحت إسرائيل الحرّيّة المطلقة في ممارسة سياسات تهويد القدس (Barkan, 2010).

يشير مفكّرون فلسطينيّون محلّيّون إلى أنّه من خلال مقاطعة الانتخابات البرلمانيّة، احتجاجًا على سياسات التعامل مع الأحزاب العربيّة، حدثَ تغيُّر تدريجيّ في آليّة احتجاج الفلسطينيّين في إسرائيل ضدّ الكنيست؛ وذلك بالانتقال من التصويت للأحزاب المناهضة للصهيونيّة إلى مقاطعة الانتخابات تمامًا. لم يكن هذا التحوّل ليَحْدث لولا وجود أثر لموقف الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة. من منظور أيديولوجيّ، رفضَ أعضاء الحركة هؤلاء المشاركة في الكنيست لأنّها تتصادم مع مبادئهم ومعتقداتهم. شكّلت المقاطعة الأيديولوجيّة 10% من المقاطعة العامّة للانتخابات في الفترة الواقعة بين العامين 1997 - 2007. في نقده للكنيست كمنبر للأقلّيّة العربيّة، أشار الشيخ صلاح إلى وجوب تركيز الجهود في بناء القدرات المجتمعيّة، لأنّ المشاركة في الانتخابات من شأنها أن تُضعف مكانتهم. بواسطة الانكفاء المحلّيّ لأنشطة الحركة والتركيز على تمكين المجتمع العربيّ، كثّف الشيخ صلاح وأتباعه جهودهم المحلّيّة بواسطة تقديم خدمات إنسانيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة عن طريق مختلف المنظّمات الإسلاميّة، باعتباره النهج الأمثل للحركة (Mustafa, 2011).

من ناحية أخرى، رأى الشيخ عبدالله نمر درويش، مؤسّس الحركة الإسلاميّة، أنّ دَوْر الأحزاب السياسيّة العربيّة بالغ الأهمّيّة، مشيرًا إلى أنّ دعم المشاركة في الانتخابات القُطْريّة سيمكّن النواب العرب من معالجة قضايا حارقة تخصّ الأقلّيّة العربيّة والسعي لتحقيق المساواة على عدّة صُعُد. اعتبر درويش الكنيست وسيلة لتحسين أوضاع السلطات المحلّيّة العربيّة (وبخاصّة من خلال تحصيل ميزانيّات متساوية)، مضيفًا أنّ الطريق المثلى لتلبية مصالح المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل تكمن في مختلف مستويات التداخل والتمثيل الوطنيّ. باعتبار أنّ درويش أبرز قادة الحركة، أشار كذلك إلى أنّه منذ بداية انخراط الأقلّيّة العربيّة في الكنيست لم تعد أصوات الناخبين العرب موجّهة للأحزاب الصهيونيّة، فقد حرّرت الأحزاب العربيّة الأصوات العربيّة من الصهيونيّة (مقابلة مع درويش، الجزيرة، 28 نيسان، 1999). يتّفق مع درويش في موقفه هذا طلب أبو عرار، النائب السابق عن الحركة في الكنيست، قائلًا إنّ "الحركة ترى العديد من النتائج الإيجابيّة للتواجد في الكنيست. إنّ الكنيست هي منبر مهمّ لعرض قضيّتنا ومشاكلنا اليوميّة" (مقابلة، القدس، شباط، 2015).

بعد محاولات عدّة خاضتها إسرائيل لتقييد نشاط الحركة الإسلاميّة، أُعلن في تشرين الثاني عام 2015 عن حظرها، رغم تحفّظ جهاز الأمن العامّ الإسرائيليّ، وجرى كذلك اعتقال واستجواب بعض قادة الحركة. تضمّن حظر الحركة إغلاقًا ووقفًا لأنشطة المنظّمات الطلّابيّة ومنظّمات المساعدات الإنسانيّة والرفاه الاجتماعيّ، ممّا أثّر حتمًا على قدرة الحركة على تقديم الدعم لِـ 23,000 طفل.

نتيجة لهذا الحظر، أصبح الجناح الجنوبيّ للحركة الإسلاميّة الممثّل البرلمانيّ للحزب الإسلاميّ في الكنيست، ولكن مع الحفاظ على موقف مماثل لموقف الجناح الشماليّ في ما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة.

وَفقًا لرئيس الحركة، الشيخ حمّاد أبو دعابس، "يتابع الجناح الجنوبيّ للحركة الإسلاميّة النضال من أجل حقوق الفلسطينيّين، بما في ذلك حقّ العودة ونقد السياسات الإسرائيليّة الممارَسة في القدس الشرقيّة، ويتابع تقديم خدمات المساعدة الإنسانيّة للقرى في النقب وفي أماكن أخرى" (مقابلة، رهط، 2018). ينصّ ميثاق الحركة الإسلاميّة (عام 2019) بوضوح على أنّ الفلسطينيّين في إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطينيّ، وعلى "دعم الفلسطينيّين في إقامة دولة في الضفّة الغربيّة وغزّة والقدس" (ميثاق الحركة الإسلاميّة). على الرغم من الشقاق الذي حدث في الحركة وحظر الجناح الشماليّ، فإنّها تتبنّى موقفًا واضحًا حِيال القضيّة

الفلسطينيّة، وتحصر نضالها في الحيّز المحلّيّ بغية تمكين المجتمعات المحلّيّة واستغلال البرلمان الإسرائيليّ منبرًا لدعم قضيّتهم. يتجلّى دعمهم لحلّ الدولتين وتأميم النضال في تَصدُّرهم للعمل الفلسطيني في ما يتعلّق بالبلدة القديمة في القدس.

الانكفاء المحلّيّ والتصويت للقائمة المشتركة في العام 2015

في السنوات الأخيرة، على الرغم من إقصاء المواطنين العرب وتهميشهم المستمرَّيْن، أصبح هؤلاء أكثرَ تنظُّمًا من الناحية السياسيّة، وازداد احتجاجهم على التمييز الإسرائيليّ على مختلف الصُّعُد، ومن بينها الصعيدان الاقتصاديّ والسياسيّ (Yiftachel, 1997, p. 98). شهدت العقود الأخيرة أيضًا تَعَزُّزَ الحراك السياسيّ وازديادَ الحملات على المستويَيْن المحلّيّ والدوليّ احتجاجًا على سياسات الإقصاء الموجَّهة ضدّ الأقلّيّة الفلسطينيّة (Jamal, 2011; Yiftachel, 1997). ولكن التدابير المستمرّة التي تتّخذها إسرائيل لمنع وصول صوت الأقلّيّة الفلسطينيّة إلى المجتمع الدوليّ، من خلال ممارسة ضغوط شتّى على النوّاب لعدم مناشدة الجمهور الواسع (مقابلة مع النائب جبارين، 2018)، هي شاهد على أنّ الفلسطينيّين في إسرائيل شَرَعوا يبذلون مزيدًا من الجهود في تطوير أساليبهم السياسيّة. الانكفاء المحلّيّ لسياسة الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل شمل زيادة في الأصوات الممنوحة للأحزاب العربيّة، مقارنة بتلك الممنوحة للأحزاب اليهوديّة قبل أوسلو. أهمّ الأحداث المفصليّة التي وَقَعَتْ مؤخّرًا هو اتّحاد الأحزاب المركزيّة الأربعة وتشكيل قائمة مشتركة عام 2015، وذلك في أعقاب رفع نسبة الحسم في الانتخابات الإسرائيليّة. لقد نجحت القائمة المشتركة في الترفّع عن الاختلافات الأيديولوجيّة في سبيل الحفاظ على التمثيل السياسيّ للفلسطينيّين في الكنيست، ومن أجل دعمهم في تحصيل حقوقهم كـأقلّيّة قوميّة (مقابلة مع النائب جبارين، 20 أيّار، 2015). لقد جَرَتْ مَوْضعة النضال في الحيّز المحلّيّ على عدّة جبهات، من بينها إدارة حملات للاعتراف بالقرى البدويّة غير المعترَف بها ولمناهضة التشريعات العنصريّة، ونخصّ بالذكر المظاهرات الأخيرة التي أقيمت ضدّ قانون الدولة القوميّة لليهود في العامَيْن 2018 - 2019. في حديث مع معظم النوّاب من القائمة المشتركة، يمكن استخلاص استنتاج واحد، سَبقَ أن جاء على لسان النائب أيمن عودة، ألا وهو دعم حلّ الدولتين، مذكّرين بوجود عدد متساوٍ من الفلسطينيّين والعرب بين النهر والبحر، وهي حقيقة معروفة للجميع. لذا، فإنّ مفترق الطرق الذي نقف عنده جليٌّ للجميع: إمّا أن يُعتمَد حلّ الدولتين عند حدود عام 1967، وإمّا أن يُعتمَد حلّ دولة الفصل

العنصريّ، وإمّا أن يُعتمَد حلّ الدولة الواحدة القائمة على الديمقراطيّة، والتي فيها يتمتّع كلّ فرد بالحقّ في الانتخاب (Berger, 2018).

القائمة المشتركة، بوصفها نموذجًا ناجحًا تقوده الأقلّيّة الفلسطينيّة (المهمّشة سابقًا) في إسرائيل، جذبت أنظار الفلسطينيّين من الأراضي المحتلّة ومختلف أنحاء العالم. يشير هوفمان إلى أنّه على الرغم من اختلاف الأَجِنْدات والبرامج السياسيّة التي تتبنّاها الأحزاب العربيّة المكوِّنة للقائمة المشتركة "ينادون من منبرهم المشترك بإحلال السلام العادل بموجب قرارات الأمم المتّحدة، وإنهاء الاحتلال في جميع الأراضي التي استولت عليها إسرائيل عام 1967، وإزالة جميع المستوطنات والحواجز الأمنيّة، وإطلاق سراح المعتقَلين السياسيّين وإقامة دولة فلسطينيّة عاصمتها القدس". يقول جبارين، في مقابلة أُجْرِيَت معه عام 2016، إنّ القائمة المشتركة تدعم أيضًا "حلّ الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967" (مقابلة، 2016). بفوز القائمة المشتركة بِـ 13 مقعدًا من أصل 120 في عام 2017، اعتُبرت القوّةَ الثالثة في الكنيست، وإنجازًا يُزعم أنّه سيزيد من القوّة والأثر البرلمانيّين للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل.

أحد الجوانب المهمّة لإنجاز القائمة المشتركة هو إسهامها في زيادة إقبال الناخبين من المجتمع العربيّ الفلسطينيّ على الاقتراع (زيادة بنسبة 10%) (Rudnitsky, 2016). أسهَمَ ذلك في التعويض عن انخفاض عدد الناخبين العرب الذين امتنعوا عن التصويت بسبب دعمهم لمقاطعة الانتخابات الإسرائيليّة، أو لقلّة إيمانهم بالمنظومة السياسيّة للأحزاب العربيّة. أحد الآثار السياسيّة البعيدة المدى لاتّفاقيّات أوسلو هو الانخفاض الملحوظ الذي طرأ على نسبة تصويت الناخبين العرب للأحزاب الصهيونيّة. في عام 1999، انحفضت نسبة التصويت إلى 30%، وحتّى العام 2003 سُجّل انخفاض إضافيّ وبلغت النسبة 28% (رصد أسبوعيّ للصحافة العربيّة، 2013)، بينما كانت أصوات الناخبين العرب الموجَّهة للأحزاب غير العربيّة في عام 1992 تتجاوز الـ 50% (Shehadeh, 2013).

منذ نجاح القائمة المشتركة ، أطلقت وأدارت حملات عدّة ضدّ القوانين المجحفة، وقادت سيرورات مرافعة من أجل التطوير الاقتصاديّ وناشدت المجتمع الدوليّ. وَفقًا لكوك، قدّمت القائمة المشتركة في سنتها الأولى في البرلمان أكثر من 400 مشروع قانون في مجموعة واسعة من القضايا المحلّيّة والمدنيّة التي تخصّ الأقلّيّة الفلسطينيّة (2017). من خلال تعزيز نضالها في الحيّز المحلّيّ، بذلت القائمة المشتركة جهودًا حثيثة في إدارة حملات لإحقاق حقوق الأقلّيّة الفلسطينيّة، مستخدِمة جميع الأدوات البرلمانيّة المتاحة.

كانت القائمة المشتركة، إلى جانب مؤسّسات المجتمع المدنيّ في إسرائيل، من أشدّ المنتقدين لقانون الدولة القوميّة، الذي ينصّ على الحقّ الحصريّ للشعب اليهوديّ في تقرير المصير، وعلى أنّ اللغة العربيّة ستفقد صفة اللغة الرسميّة، وستحظى بدلًا من ذلك بِـ "مكانة خاصّة"، والذي يجعل من "الاستيطان اليهوديّ قيمة وطنيّة". يسميّه النائب عودة "قانون السيادة اليهوديّة"، ويقول إنّه مع تشريع هذا القانون سيتحوّل المواطنون العرب للأبد إلى "مواطنين من الدرجة الثانية" في إسرائيل (The Guardian, 19 July, 2018). يمنح هذا القانون بجلاءٍ امتيازاتٍ حصريّةً لليهودي، "ويحرم المواطنين الفلسطينيّين من حقّهم الأساسيّ في المساواة والكرامة" (جمّال: التقرير الإستراتيجيّ الثاني، 2018).

اعترضت مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة، كمركز عدالة ومركز مساواة -على سبيل المثال- على قانون القوميّة بطرق شتّى. جابَ مديرا المؤسّستين، حسن جبارين وجعفر فرح، مختلف المحافل في أوروبا والولايات المتّحدة في إطار حملةٍ مناهِضة للقانون. وفي لقاء مركز عدالة السنويّ في حيفا، في تشرين الثاني عام 2018، عرض إستراتيجيّته لمناهضة القانون، بما في ذلك المبادرة لإقامة جبهة موحّدة لجميع المواطنين العرب ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، بالتعاون مع القائمة المشتركة، لمتابعة النضال ضدّ القانون على المستويَيْن المحلّيّ والدوليّ. كان إطلاق حملة دوليّة بمثابة إستراتيجيّة مركزيّة لمركز عدالة (مقابلة مع حسن جبارين، مدير مركز عدالة، تشرين الثاني 2018).

وقّع أكاديميّون إسرائيليّون وعرب عرائضَ ضدّ القانون، وأطلقوا نضالًا مشترَكًا. مظاهرة الدروز في تل أبيب، والمظاهرة العربيّة - اليهوديّة المشتركة التي تلتها، كانتا خطوتين مهمّتين في مساعي الضغط على الحكومة لإبطال القانون. كلّ ما فعلته الحكومة هو عرض بضعة امتيازات، لكن دون تعديل القانون أو إبطاله.

الخلاصة

يُعتبر المواطنون الفلسطينيّون في البلاد أقلّيّة قوميّة أصلانيّة كبيرة تشكّل أكثر من 20% من سكّان إسرائيل. على الرغم من قمعهم وإقصائهم سياسيًّا منذ فترة الحكم العسكريّ في إسرائيل، نجحوا في تطوير أدوات سياسيّة وإستراتيجيّات تَمْكين منذ التوقيع على اتّفاقيّات أوسلو. بحكم كون الفلسطينيّين في إسرائيل أقلّيّة قوميّة أصلانيّة، يُعتبرون حاليًّا المجتمعَ الفلسطينيَّ الأكثرَ تنظُّمًا في المنطقة.

من خلال تحليل النزعات السياسيّة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، تشير هذه الورقة إلى أنّ اتّفاقيّات أوسلو أدّت إلى الانكفاء المحلّيّ للسياسة الفلسطينيّة في إسرائيل، وإلى تعزيز مشاركة المواطنين الفلسطينيّين في المنظومة السياسيّة الإسرائيليّة. على الرغم من المساعي الرامية إلى الإلقاء بالفلسطينيّين مواطني الدولة خارج الصراع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ، أصبحوا أكثر تداخلًا بعد اتّفاقيّات أوسلو، وذلك من خلال مطالبتهم المستمرّة بحلّ عادل لقضيّة الفلسطينيّين حيثما وُجِدوا، وبإنهاء الاحتلال والاعتراف بدولة فلسطينيّة. محلّيًّا، شهدت الفترة التالية لاتّفاقيّات أوسلو تحوّلًا ملحوظًا في السلوك السياسيّ لدى الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة، أهمُّ ما فيه الانشقاقُ عن الأحزاب الصهيونيّة وظهور أحزاب سياسيّة جديدة في أوساط الفلسطينيّين في إسرائيل، ممّا أسهَمَ في الانكفاء المحلّيّ للنضال الفلسطينيّ في إسرائيل. على المستوى الوطنيّ، تابع الفلسطينيّون نضالهم على جميع المنابر في سبيل حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة. على الرغم من إقصائهم رسميًّا من عمليّة السلام في أوسلو، بَقُوا جزءًا من الصراع الفلسطينيّ - الإسرائيليّ.

كما ورد آنفًا، حملت اتّفاقيّات أوسلو رسالة جليّة للفلسطينيّين في إسرائيل، مُفادُها أنّهم ليسوا جزءًا من الصراع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ، كما يتّضح من مقابلات أُجرِيَتْ مع دبلوماسيّين ومسؤولين من الطرفين، ولكن الأقلّيّة العربيّة لم تجلس مكتوفة الأيدي، بل تَمَثّلَ ردّ فعلها في متابعة دعم حقّ الفلسطينيّين في إقامة دولة، والاستثمار في المجتمعات المحلّيّة. معظم النوّاب العرب والأحزاب العربيّة يتشاركون رؤى متشابهة، تحت مظلّة القائمة المشتركة في العام 2015 وفي العام 2019، إلّا أنّهم شدّدوا على الانكفاء المحلّيّ لسياستهم منذ أوسلو، وعلى نضالهم من أجل تحصيل حقوقهم كأقلّيّة قوميّة أصلانيّة. لقد حفّزت اتّفاقيّات أوسلو الأقلّيّة الفلسطينيّة للتركيز على الحقوق المحلّيّة والمساواة، ومعظم النوّاب والناشطين السياسيّين يؤمنون بأنّه يجب عليهم كأقلّيّة قوميّة النضال من أجل المساواة في الحقوق، وتحقيق المساواة على المستويَيْن الوطنيّ والمدنيّ. وفي حين أنّ النضال العينيّ من أجل المساواة في الحقوق للفلسطينيّين مواطني الدولة هو شأن في غاية الأهمّيّة، فإنّ النضال من أجل حقوق الفلسطينيّين عامّةً أصبح أكثر فأكثر مسألةَ تضامن وقضيّة مشتركة ضدّ خصم مشترك.

لقد كان الانكفاء المحلّيّ للسياسة الفلسطينيّة في إسرائيل واضحًا وضوح الشمس في حالة القائمة المشتركة. عبّر الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة عن موقف واضح حيال

السياسة الإسرائيليّة وعواقب اتّفاقيّات أوسلو. من ناحية، اتّخذت الحركة الإسلاميّة موقفًا نقديًّا تجاه منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإستراتيجيّاتها الإقصائيّة، ومن ناحية أخرى، واصلت الحركة مناصرتها للقضيّة الفلسطينيّة علانيةً، ولا سيّما في كلّ ما يتعلّق بالقدس وحلّ الدولتين. أعادت الحركة الإسلاميّة صياغة موقفها لتعزيز المجتمع الفلسطينيّ من خلال التركيز على القضايا المحلّيّة للجماهير العربيّة في البلاد، ولمتابعة إستراتيجيّتها للبناء المجتمعيّ من خلال مؤسّسات المجتمع المدنيّ.

أخيرًا، وعلى نحوٍ ما جاء في هذه الورقة، أسهمت اتّفاقيّات أوسلو في تسارع الانكفاء المحلّيّ وتركيز الاهتمام على النضال العربيّ الفلسطينيّ من أجل المساواة، والحقوق والتمثيل السياسيّ، بحكم كونهم مواطنين في دولة إسرائيل. بَيْدَ أنّ سيرورة الانكفاء هذه تزامنت مع تعزيز الروابط مع الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة الأوسع. على الرغم من إقصائهم من اتّفاقيّات أوسلو من طرف منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل، يعرّف الفلسطينيّون في إسرائيل أنفسَهم على أنّهم جزء من الشعب الفلسطينيّ، ولا يزالون يناضلون، محلّيًّا ودوليًّا، من أجل حلّ عادل للفلسطينيّين، حيثما وُجِدوا. يسعى الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل حاليًّا لإيجاد حلّ للفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة القدس الشرقيّة (حيث تضمّنت حملات التضامن الأخيرة مظاهرات حاشدة بشأن قضيّة الأقصى في العام 2017، وضدّ إعلان الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب عن مدينة القدس عاصمةً لإسرائيل في العام 2018). يمكن القول إنّه على طرفَيِ الخطّ الأخضر نجحت إسرائيل في حصر السياسة الفلسطينيّة والنضالات اليوميّة ضمن الحيّز المحلّيّ، معرقلةً بذلك تحقيق الغايات القوميّة للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وللفلسطينيّين المقيمين في الدولة الفلسطينيّة المفترضة. دُعِيَ الفلسطينيّون في إسرائيل للاحتفال والاحتفاء باتّفاقيّات أوسلو التي لم يكونوا قَطّ جزءًا منها، والتي لم تتطرّق إلى شؤونهم بأيّ شكل من الأشكال.

المصادر

- **الاتحاد.** (1994، 11 تشرين الأول).
- **التقرير الاستراتيجيّ الثاني.** (2018). الناصرة: مركز إعلام.
- عواودة، وديع. (2017، 15 شباط). استطلاع رأي لفلسطينيّي الداخل يكشف عن رسالتين هامتين لإسرائيل ولقادة العمل السياسيّ وراء الخط الأخضر. **القدس العربي**. مستقاة من: http://www.alquds.co.uk/?p=675353
- **القدس العربي.** (2016، 5 شباط).
- **ميثاق الحركة الإسلاميّة.** (2019).

- Barkan, L. (2010). The Islamic Movement in Israel: Switching focus from Jerusalem to the Palestinian cause. **MEMRI Inquiry and Analysis Series Report**, no. 628.
- Berger, Y. (2018, March 26). Figures presented by army show more Arabs than Jews live in Israel, West Bank and Gaza. **Haaretz**. Accessed March 27, 2018. https://www.haaretz.com/israel-news/army-presents-figures-showing-arab-majority-in-israel-territories-1.5940676
- Dallasheh, L. (2010). Political mobilization of Palestinians in Israel: The movement al-Ard. In R. A. Kanaaneh & I. Nusair (Eds.). **Displaced at Home: Ethnicity and Gender among Palestinians in Israel.** Pp. 21-38. Albany: State University of New York Press.
- Jabareen, H. (2013). 20 years of Oslo: The Green Line's challenge to the statehood project. **Journal for Palestine Studies,** 43 (1). Pp. 41-50.
- Jamal, A. (2011). **Arab minority nationalism in Israel: The politics of indigeniety.** Routledge: London and New York.
- Jamal, A. (2013, September). Twenty years after the Oslo accords: A perspective on the need for mutual ethical recognition. **Rosa Luxemburg Stiftung in Israel**, 12.
- Mustafa, M. (2011). Political participation of the Islamic Movement in Israel. In E. Rekhess & A. Rudnitzky (Eds.). **Muslim minorities in non-Muslim majority countries: The Islamic Movement in Israel as a test case**. The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University.
- Party Booklet. The Progressive List for Peace, The Agenda (1988).
- Rouhana, N. & Sabbagh-Khoury, A. (2015).Settler-colonial citizenship: conceptualizing the relationship between Israel and its Palestinian citizens. **Settler Colonial Studies and Israel–Palestine**, 5(3). Pp. 205-225.
- Rudnitzky, A. (2016). Back to the Knesset? Israeli Arab vote in the 20th Knesset

elections. **Israel Affairs,** 22(3-4). Pp. 1-14.

- Shehadeh, M. (2013). Reading in the Results of the 19 Knesset Elections in Israel: Elections amongst the Arab Society. Mada Carmel.
- Yiftachel, O. (1997). The Political Geography of Ethnic Protest: Nationalism, Deprivation and Regionalism among Arabs in Israel. **The Royal Geographic Society**. Vol. 22, (1). Pp. 91-110
- Weekly Review of the Arab Press in Israel. (2013). **Arab Association for Human Rights**. Nazareth, 107.
- Wise, L. (2018). Setting Aside the "Others": Exclusion amid Inclusion of Non-dominant Minorities in Peace Agreements. **Nationalism and Ethnic Politics,** Vol 24 (3). Pp. 311-323.

في مفهوم السياسة وما بعد السياسة: تحوُّلات المشهد السياسيّ من العمل الشعبيّ إلى ورطة التأثير الشعبويّ

خالد عنبتاوي[1]

تشهد الساحة السياسيّة الفلسطينيّة في الداخل جدلًا متسارعًا في السنوات الأخيرة بشأنِ ما بات يراه البعض تحوّلًا في الممارسة السياسيّة (على مستوى النُّخَب والتنظيم السياسيّ). يرى أصحاب هذا الرأي أنّ تغيُّرًا جذريًّا طرأ على شكل وجوهر التنظيم السياسيّ يتمثّل في أفول العمل الشعبيّ الجماهيريّ، وعلاقة الجمهور بالتنظيم الحزبيّ التقليديّ بشكله السابق، وانزياحًا نحو "قيادة النجوميّة" السياسيّة. كذلك يفتح هذا التحوّل الباب على مصراعَيْه لولادة نماذج وتعبيرات للشعبويّة السياسيّة التي تشدّد على مفهوم التأثير وتحقيق المطالب اليوميّة للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل، من خلال ممارسة اللعبة الإسرائيليّة بصورة مختلفة عن السابق. يأتي هذا التحوّل مترافقًا ومتزامنًا مع تأسيس القائمة المشتركة منذ عام 2015، على الرغم من أنّ أصحاب الرأي ذاته يرون أنّ التحوّل المذكور قد بدأ قبلها، غير أنّ تأسيس المشتركة قام برَفْده ومَدِّه بالطاقة، وبخاصّة مع تصوّر وجود إمكانيّة كبيرة للتأثير ومضاعفة القوّة الانتخابيّة للمجتمع الفلسطينيّ، فضلًا عن إسهامها بجَزْر وقضم مساحة الجدل السياسيّ والتنافس الحزبيّ، ممّا أدّى -بنظر البعض- إلى تغييب الفوارق السياسيّة بين الأحزاب في أعين الناس، وتذويب إمكانيّة رؤية الاختلافات الفكريّة بين الأحزاب المختلفة المشكِّلة للقائمة المشتركة.

تحاول هذه الورقة استقراء وتحليل هذه الثيمات وتعبيراتها كما جاءت وتمثّلت في الممارسة والخطاب السياسيَّيْن خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال مقاربتين نظريّتين مرتبطتين بمفهوم "ما بعد السياسة" ومفهوم "الشعْبَوِيّة". كيف نقرأ تعبيرات هذا التحوّل من خلال هاتين المقاربتين؟ كيف تتمثّل الشعْبَوِيّة وَ "ما بعد السياسة" في الداخل؟ ما هي العوامل المساعِدة التي أدّت إلى هذا التحوّل، وكيف في الإمكان قراءة مستقبل السياسة في الداخل على ضوء ذلك؟

1. خالد عنبتاوي- طالب دكتوراه في علم الاجتماع والإنسان، معهد جنيف للدراسات العليا، سويسرا.

(1) الشعْبَوِيّة وما بعد السياسة -ماذا نعني بهما؟

حالة ما بعد السياسة

تقرن شانتال موف بين ظاهرةٍ ما تُطْلِق عليها "ما بعد السياسة" (Post - politics)، ونموِّ الشعْبَوِيّة كما تتجلّى اليوم في العالم وما تسمّيه أوساط يساريّة "شبح الشعْبَوِيّة" في العالم وفي أوروبا، متمثّلًا بالقوّة المتعاظمة التي تحظى بها أحزاب "اليمين المتطرّف"، والتأييد الشعبيّ الذي تسجّله في عدد من الدول الأوروبيّة، فضلًا عن ظاهرة انتخاب دونالد ترامپ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

في هذا الصدد، ترى شانتال موف أنّ ثمّة إجماعًا استقرّ في النظام السياسيّ بين النخب السياسيّة (سواء في ذلك اليمينيّة واليساريّة) حول هيمنة النيوليبراليّة (بعد المرحلة التأسّرِيّة)، وخضوعهم جميعًا على اختلاف تيّاراتهم وانقساماتهم لهذه الهيمنة والعمل بموجبها على حساب دولة الرفاه. من هذا المنظور، ترى موف أنّه ثمّة إجماع قد ترسّخ بين يمين الوسط ويسار الوسط، بشأن غياب بديل للهيمنة النيوليبراليّة في ظلّ العولمة، وبالتالي أفضى هذا الإجماع إلى تغييب شعور الناس بالفوارق السياسيّة والطروح الفكريّة بين اليمين واليسار (Mouffe, 2005, p. 45).

هذه الضبابيّة، في الحدود الفكريّة بين اليسار واليمين في تصوُّر الناس والجمهور، تترسّخ في ما تسمّيه موف الانتقال من مرحلة "سيادة الشعب" إلى مرحلة "ما بعد الديمقراطيّة" التي يفقد فيها الجمهور الإحساس بقدرته على التأثير، ويعتقد أنّ اختياره السياسيّ (بين يمين ويسار) غير ذي منفعة وغير قادر على إحداث التغيير في الأوضاع المعيشيّة، ولا سيّما في ظلّ تجذُّر النيوليبراليّة وتعميق تعبيراتها في المجتمع من خلال سياسات التقشّف والإفقار. عند هذه النقطة تنشأ ما تعتبره موف "اللحظة الشعبويّة" التي تفتح المجال لدخول قوى يمينيّة شعبويّة تُحوّل هذه الأوضاعَ إلى رأسمال تُراكِم عليه تأييدًا شعبيًّا والتفافًا ضمن بناء هُويّة "نحن" الشعب مقابل النخَب الحاكمة التي "سلبت الشعب الحكم" (Mouffe, 2016).

ظاهرة الشعْبَوِيّة

إن كانت الشعْبَويّة -كما يصفها عزمي بشارة- "خطابًا سياسيًّا يجمع بين المخاطبة والممارسة ويستثمِر في غضب فئات شعبيّة على المؤسّسة الحاكمة والنخَب السياسيّة" وذلك في "أزمنة الأنظمة الديمقراطيّة الدائمة" (بشارة، 2019، ص 8)، فلا شكّ أنّ الربط الذي تقيمه موف بين

نشوءِ ظاهرة "ما بعد السياسة" التي لا يفقد فيها المواطنون الشعور بالتمايزات السياسيّة بين الكتل المختلفة من جهة، ونشوءِ اللحظة الشعبويّة من جهة أخرى، هو ربط يستقيم مع المنطق وفي موضعه المناسب.

إلى جانب ذلك، تعزو موف نشوءها أيضًا إلى أزمة متلازمة في الفكرة والنظام الديمقراطيّ الليبراليّ نفسه، بين التقليد الليبراليّ والتقليد الديمقراطيّ، وكذلك بين مفهومِ الحرّيّة المستمَدّ من التقليد الليبراليّ ومفهومِ المساواة (Mouffe, 2000). لقد أوردت موف هذا التوتّر في كتب سابقة كذلك، من بينها كتابها المشترك مع المفكّر الأرجنتينيّ لاكاو "الهيمنة والإستراتيجيّة الاشتراكيّة".

في هذا الصدد، يتوافق بشارة مع الطرح الذي يقرن بين نشوءِ الشعْبَوِيّة وتناقضٍ داخليّ للنظام الليبراليّ الديمقراطيّ ضمن الهيمنة النيوليبراليّة الاقتصاديّة، ما يسمّيه "الأزمة الدائمة في النظام الديمقراطيّ الليبراليّ"، ويعزو نشوءَ الشعْبَوِيّة الجديدة إلى توتّر ثلاثيّ الأبعاد:

أوّلًا- التوتّر بين التقليدِ الليبراليّ الذي يشدّد على قيمة الحرّيّة والحقوق المدنيّة للفرد وملْكيّته الخاصّة وغيرها، والبعدِ الديمقراطيّ الذي يشدّد على قيمة المساواة والمشاركة الشعبيّة في الحكم.

ثانيًا- التوتّر بين فكرةِ حكم الشعب وضرورةِ تمثيله عبر قوى سياسيّة وعمليّة بيروقراطيّة تنظّم هذا التمثيل.

ثالثًا- بين مبدأِ التمثيل الانتخابيّ أي اتّخاذ قرارات من قِبل ممثّلي الشعب، ووجودِ مؤسّسات مهنيّة إداريّة غير منتخَبة لها تأثير على صنع القرار أو تعطيله -كالجهاز القضائيّ أو مؤسّسات الدولة الحكوميّة (بشارة، 2019، ص ص 9-10).

من هذا المنظور تُمْكن رؤية جميع هذه التوتّرات والتناقضات مترافقة بل مكرِّسة كذلك لحالة "ما بعد السياسة" التي تتحدّث عنها شانتال موف، حيث تقترن هذه الحالة بفقدان الإحساس بقدرتهم على القرار، وبنشوء نخبة يجري تصويرها مجتمعيًّا كمن تسلب الشعب سيادته وديمقراطيّته. يقترن هذا الشعور عميقًا بشعور الاغتراب السياسيّ لدى الأفراد، وما يطلق عليه آخرون "عزوف الناس عن العمل السياسيّ". تشكّل هذه الظروف مدخلًا لنشوء حركة شعْبَوِيّة تستثمر هذا الاغتراب، وتحوّله إلى رأسمال سياسيّ تُراكِم عليه قوّة شعبيّة لتطرح نفسها ممثِّلة للشعب ضدّ النخَب الحاكمة التي تسلب الحكم. بالتالي، يرتبط هذا بالضرورة بإنشاء

فرز بين "نحن" وَ "هم"، وهو فرزٌ تراه موف أساسيًّا في الحقل السياسيّ. ومع تعاظم تحدّيات الهجرة والعَوْلَمة في العالم الغربيّ، يسهل التجييش والتحشيد في إطار سياسات الهُويّة. ترى موف أنّ الفرز بين "نحن" وَ "هم" هو أساس الحقل السياسيّ الذي يدعم امتداد الشعْبَوِيّة اليمينيّة، إذ إنّ موف تنطلق من رؤية واقعيّة للسياسة (تكاد تكون مشابهة لكارل شميت -وإن اختلفتْ معه) حيث لا معنى للسياسة من دون ترسيم الحدود بين "نحن" وَ "هم".

ما من شكّ أنّ ظروف الحالة السياسيّة الفلسطينيّة تحمل تحدّيًا إزاء تطبيق المقاربات، الآنفة الذكر، على واقع الداخل الفلسطينيّ. **فأوّلًا**، الأحزاب الفلسطينيّة في الداخل لا تحمل مشروعًا يسعى للسلطة، وإن كان بعضها يذهب بعيدًا في فكرة التأثير على المركز السياسيّ الإسرائيليّ، غير أنّ أيًّا منها لا يحمل مشروعًا لقيادة هذا المركز. **ثانيًا**، النظام الإسرائيليّ بوصفه نظامًا استعماريًّا - استيطانيًّا يقصي، بنيويًّا، التنظيمَ السياسيّ الفلسطينيّ من المركز السياسيّ للدولة، ويتعامل بعدائيّة، ويحاول نزع الشرعيّة عن التنظيم السياسيّ العربيّ، وما إخراج الحركة الإسلاميّة عن القانون ومحاولات شطب حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ إلّا مثالًا على ذلك. **ثالثًا**، تَعتبر الأحزاب العربيّة في الداخل نفسَها جزءًا من حركة وطنيّة (لا حزبيّة فحسب)، ويرى بعضُها نفسَه جزءًا من الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. على سبيل المثال، يرى بشارة في سياق مماثل أنّه في حالة البلدان غير الديمقراطيّة يصعب التمييز بين الشعبيّ والشعْبَوِيّ في المعارضة (بشارة، 2019، ص 8).

(2) ما بعد السياسة وحالة السياسة الفلسطينيّة في الداخل

على الرغم من هذه التحدّيات آنفة الذكر، تدّعي الورقة أنّ المقاربات الواردة أعلاه قد تشكّل إطارًا تحليليًّا لفهم ظروف تمثُّلاتِ وتعبيراتِ ما بعد السياسة في الداخل، وكذلك بعض صور ما تُمْكن قراءتُه كممارسة شعبويّة. **أوّلًا**، بعض هذه الصور التي تتّفق فيها معظم الأدبيّات التي تناولت مسألة الشعْبَوِيّة (والتي سنوردها لاحقًا) متمثّلة في بعض صور الخطاب والممارسة السياسيّة لدى بعض القوى والقيادات الفاعلة في الداخل. **ثانيًا**، على الرغم من أنّ النظام الإسرائيليّ يقصي ويلاحق، بصورة بنيويّة، التنظيمَ السياسيّ الفلسطينيّ في الداخل ويعتبره تهديدًا لطابعه وجوهره الصهيونيّ، يعمل هذا التنظيم في هامشٍ ما من الحقوق المدنيّة للانتخاب والترشُّح والتنظيم الجماهيريّ (وإن كانت منقوصة). **ثالثًا**، يمكن الادّعاء في هذا الإطار أنّ التوتّر الثاني الذي أورده عزمي بشارة في دراسته حول الشعْبَوِيّة (أي التوتّر القائم بين

مشاركةِ الشعب من جهة، وتمثيلِه ضمن قوى سياسة هرميّة من جهة أخرى) قائمٌ في ظروف الداخل وإن كان في سياق مختلف تمامًا عن أيّ مجال ديمقراطيّ آخر، وذلك للأسباب التي أوردتها سابقًا بشأن خصوصيّة السياسة الفلسطينيّة في الداخل.

من هذا المنظور، يسعى هذا الجزء من الورقة إلى استقراء وتحليل تعبيراتِ وتمثُّلاتِ الحالة الشعْبَويّة وما بعد السياسيّة في الممارسة والخطاب السياسيّ في الداخل، ومعرفة ماهيّة الظروف المساعِدة لذلك ضمن عدّة محاور. تركّز الورقة على الممارسة السياسيّة في المركز السياسيّ الفلسطينيّ، أي القُطْريّ وليس السلطات المحلّيّة، إذ إنّ الأخير يحتاج إلى مساحة أخرى من النقاش والتحليل لا نتطرّق إليها في هذه المادّة.

أفول العمل الشعبيّ وبروز "النجم البرلمانيّ"

استقرّ في الوعي الفلسطينيّ في الداخل، لدى جمهور الناس العامّ والنُّخَب على حدّ سواء، أنّ تأزُّمًا ما حلّ في التنظيم الشعبيّ الجماهيريّ في الداخل، وتراجعًا أَلَمّ في زخمه ومكانته إلى صالح ازدياد مكانة ودَوْر التمثيل والعمل البرلمانيّ خلال السنوات الخمس الأخيرة. لقد أدّى الانحسار في العمل الشعبيّ وضعف المؤسّسات غير البرلمانيّة، وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا، وحصرها في إطار لجنة التنسيق بين الفعّاليّات السياسيّة المختلفة، إلى تعزيز دَوْر البرلمان كوكيل شبه حصريّ للعمل السياسيّ في الداخل. وبات الكنيست بهذا المعنى، وفي كثير من الأحيان، هو من ينتج القيادات السياسيّة ويقدّمها للناس لا العكس، أي من خلال التدرّج القاعديّ في العمل الشعبيّ والجماهيريّ مع الناس وقضاياها.

القضم في مساحات وفضاءات العمل الشعبيّة لصالح الساحة البرلمانيّة عزّز نشوء ما يُعْرَف بظاهرة "النجوميّة" في السياسة، التي تعتمد بالأساس على التسويق والترويج الإعلاميّ من خلال منبر الكنيست وخطاباتها. يتحوّل القائد السياسيّ فيها إلى نجم "وسائل التواصل الاجتماعيّ" أو الإعلام التقليديّ، وإنْ لم يحمل مشروعًا سياسيًّا شعبيًّا يتمثّل في تنظيم وممارسة شعبيّة وله امتداد في النقابات الطلّابيّة، والشباب، والسلطات المحلّيّة والمجتمع المدنيّ وغيرها؛ إذ يشير كريستوبال كالتفاسر (2014) أنّ الشعْبَويّة قد تكون أيديولوجيا محدودة (Thin Ideology)، وليست لديها إجابات عن جميع القضايا، بل تقوم بتناول قضايا محدّدة ليست بالضرورة مرتبطة بمشروع واضح.

ربّما كان أفول العمل الشعبيّ سببًا معزِّزًا لمرحلة "ما بعد السياسة" أو الشعْبَوِيّة وليس مظهرًا لهما، لكنّه يشكّل دونما شكّ تمظهرًا لبروز دَور النجم البرلمانيّ الذي يسعى لكسب

الإعجاب الجماهيريّ وجمهور المنتخِبين من خلال السلوك البرلمانيّ والإعلاميّ. أدّى تطوّر وسائل التواصل الاجتماعيّ والإعلام الجديد، في كثير من الأحيان، إلى تجاوز المؤسّسات الهرميّة الحزبيّة إلى حدّ ما، وباتت العلاقة بين القائد والجمهور علاقة مباشرة دون الواسطة التنظيميّة الحزبيّة التقليديّة، فيتحوّل القائد هنا -على حدّ تعبير ناديا أورباتيني- إلى لاعب (Actor) في الساحة السياسيّة، أكثر من كونه ممثّلًا (Representative) لقضايا الناس (مقتبس لدى بشارة، 2019، ص 20)، ويسعى ليكون مَحَطّ إعجاب، وقد تنشأ هنا خطورة تتمثّل في أن يتحوّل العمل السياسيّ إلى حبيس وأسير لنتائج مراكز استطلاعات الرأي، بدلًا من تذويت فكرة دَور السياسة في خلق الوعي الجمعيّ والجماهيريّ ومحاولة التأثير عليها لا مجرّد واسطة لتنفيذ رغباتها (كما تظهر بصورة مبسّطة) ضمن معادلة "الجمهور عايز كدا".

تحوّل القيادة الجماهيريّة إلى موظّفي خدمات

تؤدّي هذه الظروف وتتزامن مع تعزيز تحوُّل القيادة السياسيّة من القيادة الشعبيّة لتصبح الموظّفَ البرلمانيّ الذي يقوم بتأدية وظيفةٍ ما أكثر من كونها قيادة جماهيريّة تنظّم المجتمعَ على قضايا نضاليّة. في هذه الحالة، يرى كثيرون أنّ بعض القيادات السياسيّة قد تحوّلت إلى موظّفي خدمات برلمانيّة تنشغل في هوس "الإنجاز البرلمانيّ" الحياتيّ المطلبيّ وتعميق خطاب "القضايا المطلبيّة"، دون رفدها بالممارسة الشعبيّة أو ربطها بالمشروع السياسيّ. فتتحوّل القيادة إلى أشبه بوسيط بين الناس والسلطة (في ما يشبه ما يطلِق عليه فيصل درّاج "المثقف الريفيّ"). تشكّل هذه صورًا من صورِ ما بعد السياسة في الداخل التي تسحب السياسة من الناس وتعمّق الاغتراب السياسيّ عندها. إن ارتباط فكرة "التأثير" في الساحة البرلمانيّة حصرًا، يجعل منها أسيرة ما تسمح به هذه الساحة. وهي مساحة آخذة في الانزياح نحو الفاشيّة، مما يعزّز ويكرّس علوّ الخطاب "المطلبيّ" في أي ثمن. وذلك كي تحافظ الأحزاب على جمهور المصوّتين، وعلى مبرر وجودها في البرلمان. وهو ما يمهّد الطريق أكثر لنموّ بعض الممارسات التي تأخذ طابعًا شعبويًّا.

ليس ما جاء هنا، بأيّ حال من الأحوال، دعوة للتقليل من أهمّيّة ربط المشروع السياسيّ الوطنيّ بقضايا الناس اليوميّة، لكن ثمّة فرق بين نزعِ هذه المطالب عن سياقها السياسيّ العامّ وتحويل العمل السياسيّ إلى وسيط لها، وتحويلِها إلى قضيّة تنظّم الناسَ من خلالها شعبيًّا، وتخلق من خلالها فضاءً للممارسة السياسيّة الشعبيّة، وعندها تتحوّل قضايا توسيع المسطّحات إلى تنظيم لأصحاب الأراضي والبيوت، وتتحوّل قضايا التمييز إلى نضال من أجل

الحكم الذاتيّ، وقضيّةُ إهمال العمّال إلى تنظيم لهم ضمن نقابة أو غيرها. أمّا غير ذلك، فهو تعميق لدَوْر النجم البرلمانيّ وتعميق لنزع السياسة عن الناس.

الاغتراب السياسيّ وأزمة الثقة

تزامن ما أسميناه الاغتراب السياسيّ مع تحدٍّ يُعتبر من أبرز التحدّيات التي تدفع كذلك باتّجاه الما بعد سياسة وتعميق السياسة الشعْبَوِيّة، وهو ما يسمّيه البعض العزوفَ عن العمل الحزبيّ وأزمة الثقة مع الأحزاب. وربّما أشارت استطلاعات الرأي (حتّى قبل انتخابات أيلول عام 2019) إلى ذلك بصورة واضحة. ليس لدينا معطيات حديثة عن علاقة الناس بالتنظيم الحزبيّ في الداخل، غير أن معدل الإجابات في ستة استطلاعات للرأي أُجرِيت خلال العامين 2016-2017 أظهر أنّ أكثر من 50% من الجمهور غير راضٍ عن أداء الأحزاب، أو لا يثق بأدائها وممارستها، وهو ما يعمّق التمظهرات الآنفة الذكر (عنبتاوي، 2017أ). من الجدير بالذكر أنّ صورة المعطيات أخذت بعدًا مختلفًا خلال الأشهر الأخيرة -وذاك ما سأتطرّق إليه لاحقًا.

محاولة خلق "نَحْنُ" وَ "هُمْ" عشيّة انتخابات نيسان عام 2019

ربّما كانت تجربة النقاشات والجدل السياسيّ الذي حصل عشيّة وإبّان الانتخابات للكنيست الـ 21، في نيسان عام 2019، خيرَ دليل على تعبيرات استخدام بعض مظاهر الشعْبَوِيّة في إطار خلق الفرز بين "نَحْنُ" وَ "هُم"؛ وذلك من خلال خلق وتعزيز تصوّر لدى جمهور الناس أنّ ثمّة نخبة من الأحزاب تسيطر على المشهد السياسيّ في الداخل وتستأثر به مقابل "الشعب". وقد كانت معظم بيانات الحركة العربيّة للتغيير، على سبيل المثال، بين شهر كانون الأوّل عام 2018 ومنتصف شباط عام 2019، تغذّي هذا التصوّر، وذلك بعد الإعلان عن نيّتها خوض الانتخابات بقائمة مستقلّة عن القائمة المشتركة. في العودة إلى البيانات الرسميّة للحركة، أو الڤيديوهات المنشورة، أو كما جاءت على لسان النائب أحمد الطيبي في مقابلات أجريت معه، تهيمن مفردات تقوم على أساس هذا الفرز كاستخدام مقولات "خلّي الشعب يقرّر"، وضرورة أن يعطى الجمهور حقّ القرار بشأن مَن يمثّله بصورة تتجاوز المبنى الحزبيّ الهرميّ والتقليديّ لاختيار المرشّحين.

من الأمور اللافتة آنذاك أنّ العربيّة للتغيير استقرّت على قرار عدم خوض الانتخابات بصورة مستقلّة، حيث أفضت المفاوضات إلى تشكيل قائمتين تحالفيّتين، ويرى البعض ممّن كان في دائرة المفاوضات أنّ عودة المشتركة كانت قاب قوسين أو أدنى. تُحِيلنا هذه الحقيقة إلى

ضرورة التروّي في الحسم بشأن دور التنظيم الحزبيّ الذي يرى البعض أنّه لم يعد بالأهمّيّة ذاتها، لكن ما يظهر من هذه الخطوة يُظهر جليًّا أنّ للتنظيم الحزبيّ لا يزال لاعبا مركزيا وهاما في الحشد الانتخابي وترجمة التأييد الجماهيري الى أصوات في الصناديق، خاصة اذا كان الحديث عن قائمة مستقلة، أي لا تعتمد على قوّة الدفع التي تشكّلها فكرة الوحدة في حد ذاتها. بالتالي وجب الحذر إزاء طرح المقولات القطعيّة بخصوص قراءتنا لدور التنظيم الحزبي ووظيفته الحالية.

غياب وضوح الفرز السياسيّ

ربّما كان التعبير الأبرز لظاهرة "ما بعد السياسة" في الداخل هو بفقر مساحة الجدل والنقاش السياسيّ الحقيقيّ في السنوات الأخيرة بين مختلف الطروحات. قد تكون القائمة المشتركة عاملًا معزِّزًا لذلك (كما سنأتي عليه لاحقًا)، لكن ثمّة ملاحظة أنّ الإغراق في خطاب "القضايا المطلبيّة" قد أدّى، في كثير من الأحيان، إلى تغييب الفوارق السياسيّة بين القوى السياسيّة؛ ففي هذه الحالة لن تجد الناس التمايزات الفكريّة التي تقوم أصلًا الأحزابُ على أساسها؛ فوَفْق منظور موف وغيرها، لا يمكن التأسيس للسياسة دون الجدل أو ما تسمّيه الخصومة السياسيّة التي تخلق تسييسًا في المجتمع وبين الناس وتؤدّي إلى ما يمكن الاصطلاح على تسميته تصحّرًا في العمل السياسيّ الفكريّ.

إنّ أفول وتراجع العمل الشعبيّ والمؤسّسات المجتمعيّة والحزبيّة والسياسيّة وفضاءات العمل خارج مركز البرلمان السياسيّ تغيّب وتشوّش في وعي وتصوُّر الناس لفرز الطروحات المختلفة، حيث لا تظهر للناس بعمق حقيقة الاختلافات في الرؤى السياسيّة والمشاريع الفكريّة المطروحة عليها، وهو ما يعزّز فكرة أنّ الجميع (بصورة أو بأخرى) يمتلك الطروحات ذاتها، حيث إنّ البرلمان -بالمنظور الذي تحوّل إليه في السنوات الأخيرة- لا يسهم في إظهار هذه "الخصومة" (على حدّ تعبير موف). وسأتطرّق إلى أسباب ذلك لاحقًا.

(3) عوامل صعود "ما بعد السياسة" في الحقل السياسيّ

استمرارًا لاستقراء تمظهرات المشهد السياسيّ في الداخل، في إطار مرحلة "ما بعد السياسة"، يحاول هذا الجزء تحليل بعض العوامل (الموضوعيّة والذاتيّة) التي غذّت التعبيرات والتمثّلات آنفة الذكر، والتي عمّقتها في المشهد السياسيّ.

تحوّلات جِدّيّة في العلاقة مع النظام الإسرائيليّ

تشير الكثير من الإسهامات الأخيرة أنّ النظام الإسرائيليّ بات يتّجه نحو ما اصطُلِح على تسميته إغلاق ملفّ القضيّة الفلسطينيّة وحسمها فعليًّا، لا إدارتها سياسيًّا فحسب، (غانم، 2017، ص ص 20-21). وإن كان هذا الحسم يتمثّل في مناطق الضفّة الغربيّة من خلال فرض الضمّ والاستيطان، فهو في الداخل يتمثّل من خلال حسم مواطَنة الفلسطينيّين في الداخل وتقويضها إلى درجة إخراجها تمامًا من الحيّز الإسرائيليّ، (عنبتاوي، 2017ب). لقد كان إخراج الحركة الإسلاميّة عن القانون فصلًا محوريًّا في هذا الحسم، ومحاولة لإخراج أيّ ممارسة أو تنظيم سياسيّ يهدّد تكريس الهيمنة الصهيونيّة. كذلك تندرج ضمن هذه الإستراتيجيّة ملاحقةُ التجمّع ونزعُ الشرعيّة عنه ومحاولةُ شطبه ومنعه من الترشّح في كلّ دورة، وإنّ مقارنة تحليليّة سريعة لحيثيّات الشطب في الفترة الواقعة بين العامين 2003 - 2020 تُظهر جليًّا عمق التغيير في السقف السياسيّ الذي تحاول إسرائيل فرضه على الممارسة البرلمانيّة العربيّة في الداخل؛ إذ تُشكّل هذه المحاولات والإستراتيجيّة تحدّيًا جِدّيًّا لخطاب التجمّع وممارسته البرلمانيّة السياسيّة، إذ لَطالما حاول المزج بين الممارسةِ البرلمانيّة لتحصيل الحقوق ورؤيتِهِ لذاته كجزء من الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. هذا التحدّي الإسرائيليّ لهذه الممارسة يقذف بالتجمّع وبغيره من الأحزاب، في كثير من المواقف، إلى زاوية مربكة تشكّل تحدّيًا جِدّيًّا للسلوك البرلمانيّ للتكيّف مع هذا التحوّل الذي غالبًا سيكون في اتّجاه خفض السقف.

بالتالي فقد صحّرت إسرائيل إمكانيّة العمل الشعبيّ المقارع للنظام خارج البرلمان، وتحاول تجفيف إمكانيّة التأثير من داخله، ضمن مشروع وطنيّ ومحاولة إفراغه من مضمونه وعمقه الوطنيّ من الجهة الأخرى.

غياب وأفول العمل الشعبيّ خارج ساحات البرلمان كما أسلفت جعل البرلمان وكيلًا شبه حصريّ للممارسة السياسيّة والتأثير في الداخل. في المقابل، محاولة إسرائيل محاصرة الوجود البرلمانيّ العربيّ المناهض للصهيونيّة سوف تضع هذه الممارسة وفكرة التأثير في تحدٍّ كبير، وقد تؤدّي إلى دخول السياسة الفلسطينيّة في الداخل في ما أسمّيه "ورطة التأثير" وهوَس تحقيق المطالب من أجل المحافظة على ثقة الناس، في واقع يجعل التأثير أسير ما تتيح به الساحة البرلمانيّة الإسرائيليّة الآخذة في الفاشيّة. وهو أدّى ويؤدّي، بطبيعة الحال، إلى التحوّل نحو خطاب يضع مسألة "التأثير بأيّ ثمن" في أعلى رأس سلّم أولويّات الخطاب السياسيّ في الداخل خلال العام الأخير. فباتت الحملات الإعلاميّة للقائمة المشتركة تتركّز في هذه

المسألة تحديدًا، ممّا فتح الأسئلة الصعبة التي قد تقرن التأثير بدفع الأثمان السياسيّة وربطه بالموقف السياسيّ العامّ. وليس مثال التوصية على چانتس ببعيد عن هذا النقاش. إنّ حصرَ مسألة التأثير في فضاء اللعبة الانتخابيّة الإسرائيليّة وفي المركز الإسرائيليّ، وتعميقَ الفاشيّة الإسرائيليّة من جهة أخرى، وضعا خطاب التأثير إزاء تَحَدٍّ عميق في سؤال الأثمان السياسيّة، إذ ستكون القيادة السياسيّة حيال استحقاقات هذا الخطاب، وغياب إمكانيّة التأثير الحقيقيّ -لاصطدامه بحائط الإجماع الصهيونيّ السميك- سوف يشقّ طريقًا لممارسة شَعْبَوِيّة تقوم على تصوير "تأثير" بأيّ شكل وأيّ صورة من الصور -وإن كان قصير المدى.

القائمة المشتركة

ما من شكّ أنّ تأسيس القائمة المشتركة هو الحدث الأبرز والأكثر تأثيرًا على المشهد السياسيّ الفلسطينيّ في العَقدين الأخيرين. ولا تتّسع هذه المادّة لتحليل واستقراء معالم وأبعاد التجربة الوليدة، لكن ثمّة ما يتّصل مباشرة بالنقاش الآنف الذكْر، وهي مسألة تهذيب التنافس بين الطروحات الحزبيّة المختلفة. لقد أسهمت القائمة المشتركة إسهامًا كبيرًا في مواجهة النفور الشعبيّ الجماهيريّ من الفئويّة الحزبيّة والاحتراب الحزبيّ، لكنّها خلقت في المقابل تحدّيًا آخَر على المشهد السياسيّ، وهو آليّة تهذيب وتنظيم الطروحات الفكريّة المختلفة.

على نحوِ ما أسلفت، يرى كثيرون -ومن بينهم شانتال موف- أنّ الخصومة والتنافس والتنازع السياسيّ هي أساس وغذاء الساحة السياسيّة، وبدونها يَسهل الانتقال إلى "ساحة ما بعد السياسة" التي تغيب بها هذه الفروق عن الناس. يحيلنا ذلك إلى تمييزٍ آخَر تقوم به موف بين السياسة (الاسم) والسياسيّ (المشتقّ منها)، حيث إنّ السياسيّ بدوره هو البعد التعارضيّ كأحد مقوّمات الحياة السياسيّة، أمّا السياسة فهي مُجْمَل المؤسّسات والضوابط التي تنظّم الجمهور في إطار التنازع والتعارض الذي ينتجه السياسيّ (Mouffe, 2005).

في هذا الإطار، حاولت القائمة المشتركة -بوصفها ناظمًا "للسياسيّ" في البداية (عام 2015)- تنظيمَ "السياسيّ" (أي التعارُض) من خلال فكرة الإجماع السياسيّ، إذ تُتّخَذ فيها القرارات السياسيّة بالإجماع، ولكلّ مركَّبٍ حقّ ڤيتو وتعطيل أيّ قرار سياسيّ. إزاء ما تعرّضت له هذه الآليّة من الانتقاد من طرف البعض، جرى تثبيت بند الأغلبيّة بدلًا عن الإجماع في القرارات السياسيّة، بحيث لا يكون لأيّ من الأحزاب حقّ ڤيتو، لكن في الوقت ذاته لا يُلزم الجميع بتنفيذ القرار.

خلقت مسألة التوصية على بيني چانتس لتشكيل الحكومة جدلًا واسعًا؛ فقد انتقد البعض قرار التجمّع بعدم الالتزام بالتوصية على چانتس وهاجموا هذا القرار، وذهب البعض بعيدًا في النقد معتبرين أنّ التجمّع "خرق الاتّفاق" إلى حدّ المطالَبة بمعاقبته وإخراجه من القائمة. وقد تعرّض التجمّع آنذاك إلى هجوم من قِطاعات واسعة من الجمهور.

في هذا تظهر على السطح مجدّدًا ضرورة تغيير الناظم للعلاقات الداخليّة بحيث يُلزِم قرارُ الأغلبيّة جميعَ المركّبات الحزبيّة حتّى في القضايا السياسيّة الجوهريّة والتي تشكّل عمود الأحزاب الفقريّ. لا شكّ أنّ قرارًا كهذا سيعمّق جذريًّا اتّجاهات "ما بعد السياسة" في المشهد السياسيّ، حيث سيكون من الصعب في إطاره إدارة الاختلافات السياسيّة، بل سيكون قتلًا لهذه الاختلافات وذوبانًا للطروحات المختلفة. وقد يكون ما تطلق عليه شانتال موف "الإجماع النزاعيّ" -وهو ما يستعيره المفكّر طه عبد الرحمن (2012) في كتابه "روح الدين من ضيق العلمانيّة إلى سَعة الائتمانيّة"- الضابطَ الأمثلَ للمشهد السياسيّ في المشتركة. والقصد من "الإجماع النزاعيّ" هو إدارة التنازع في الطروحات ضمن إجماع على المبادئ الأساسيّة المشكِّلة للمشهد السياسيّ وإن كان ثمّة اختلاف في تأوليها. وهو ما يضمن استمرار تدفّق التسييس في نهر السياسة وعدم تجفيفها، أسوةً بالحفاظ على القائمة المشتركة كإطار انتخابيّ وحدويّ في مواجهة الإجماع الصهيونيّ قد يتحوّل إلى مشروع إستراتيجيّ.

طغيان الكتلة على مؤسسات الحزب

لم يعد ثمّة مجال للشكّ في قوّة تأثير القائمة المشتركة على المشهد السياسيّ الفلسطينيّ وتعاظم الالتفاف الشعبيّ (الانتخابيّ على الأقلّ) من حولها، وليس هنا المجال لتحليل أسباب ذلك. لكن في المقابل، أدّت هذه القوّة إلى ترسيخ هيمنة وطغيان الكتلة البرلمانيّة على التنظيم الحزبيّ الهرميّ، وربّما إلى إضعاف الهيكل الحزبيّ في كثير من الأحيان. يترافق ذلك مع تغيُّر في وظيفة المبنى التنظيميّ الحزبيّ وترهُّله، كما ذكرنا سابقًا، ومحاولات تجاوز ذلك -في أحيان كثيرة- مع ضعف العمل المحلّيّ الشعبيّ وتطوّر وسائل الإعلام الاجتماعيّ التي ذوّبت الحاجز بين القائد الحزبيّ والجمهور، وجعلته متجاوزًا للهرميّة الحزبيّة، وحوّلت النادي الحزبيّ -في كثير من الأحيان- إلى نادٍ انتخابيّ.

تيّارات عميقة تدفع عمليّة الاندماج

يرى كثيرون أنّ التحليل السياسيّ الاجتماعيّ للسلوك السياسيّ الفلسطينيّ قد أستقر على أنّ ثمّة تياريّن ورافدين يبلوران المشهد السياسيّ الحزبيّ، وهما تيّاران يعملان في الوقت ذاته وبالتزامن: تيّار يدفع باتّجاه المركز الإسرائيليّ والتأثير على هذا المركز، وتيّار يدفع باتّجاه المِخْيال الفلسطينيّ ضمن التمسّك بالهُويّة الفلسطينيّة والانتماء لقضيّتها التي تتجاوز البعد المدنيّ والممارسة في المركز الإسرائيليّ، وقد حاولت الأحزاب السياسيّة البرلمانيّة وبصور مختلفة المزاوجة بين هذين التيّارين ضمن معادلات كثيرة، "الهُويّة القوميّة والمواطنة الكاملة" وغيرها. لكن هنالك عدّة مؤشّرات تُظهر أنّ ثمّة تغيُّرات اجتماعيّة - اقتصاديّة جرت خلال السنوات الأخيرة تعمّق قوّة التيّار الأوّل وجرفه نحو الاندماج في اللعبة الإسرائيليّة حتّى نهايتها، وذلك لأسباب كثيرة كتعميق ارتباط الطبقة الوسطى الفلسطينيّة بالمواطنة الإسرائيليّة ومشروع الاندماج، (كيّال، 2019). والمشهد الفلسطينيّ والعربيّ العامّ، وتعاظُم الفاشيّة الإسرائيليّة وغيرها.

بصرف النظر عن الأسباب وتحليل هذه الظاهرة، ما من شكّ أنّها تدفع في اتّجاه تعميق ما أسميته "ورطة التأثير" في السياسة الإسرائيليّة من خلال البرلمان والانتخابات، التي لا ترى معظمُ الأحزاب السياسيّة المشكِّلة للمشتركة بديلًا عنها لضمان تأييد هذه الشرائح، لكنّها من الجهة المقابلة قد تصطدم بحاجز الإجماع الصهيونيّ الذي يتجاوز مسألة "إسقاط نتنياهو". وهو ما على هذه القيادة تصوُّرُ ردّة الفعل المستقبليّة بشأنه إن بانَ قصورُ إمكانيّة هذا "التأثير"، عندها لا يمكن الخروج من هذه الورطة إلّا إذا جرت ممارسة سياسيّة شَعْبَوِيّة تقوم على خلق تصوُّرات معيّنة لدى الناس حول "التأثير" وتحقيقه.

(4) ختام وأفكار للمستقبل القريب

بين ما بعد السياسة وَ اللا-تسييس

يحاول البعض المزج والخلط، خطأ بحسب اعتقادي، بين فكرة "ما بعد السياسة" وَ "قتل السياسة" وَ "اللا-تسييس"، وقد ذهب البعض أكثر من ذلك باعتبار أنّ ثمّة حالة لا-تسييس واسعة تعمّ المشهد الفلسطينيّ في الداخل منذ سنوات. مظاهر ما بعد السياسة (أي غياب وضوح الرؤى والطروحات الفكريّة لدى الناس) لا تقود بالضرورة إلى عمليّة بتر مع السياسة.

اعتبار ما يجري خلال السنوات الأخيرة عمليّة غير سياسيّة هو ادّعاء يفتقر إلى العمق. لا يمكن اعتبار المشروع أو التوجّه الذي تقوده معظم الأطراف المشكِّلة للمشتركة باتّجاه "التأثير" على المركز الإسرائيليّ من خلال العمليّة الانتخابيّة واللعبة البرلمانيّة حصرًا، لا يمكن اعتباره توجّهًا غير سياسيّ أو لا يقوم بتسييس الناس. يمكن الاختلاف مع التوجّه ورفضه طبعًا، لكن ذلك لا ينزع عنه صفة التسييس وإن كانت لدينا رؤى مختلفة. لا يمكن القفز عن الالتفاف الواسع الذي حظيت به القائمة المشتركة كمؤشّر لرغبة الناس في التأثير على مصيرها، على الرغم من كلّ المحاذير التي وُضعت، وهو ما يزيد من التحدّي نحو استثمار التجربة في اتّجاه مشروع سياسيّ يعيد ربط الناس بالسياسة.

في نقد نقد الشعْبَوِيّة

مواجهة مظاهر "ما بعد السياسة"، وما يمكن اعتباره شَعْبَوِيّة سياسيّة، لا تكون من خلال نزع صفة السياسة تمامًا عنها، ولا بالقفز عن تطلّعات الناس ورغبتهم في التأثير والإسهام في خلق مصيرهم. وهنا لا بدّ، برأيي، من التحذير من تعاظم نقد الشعْبَوِيّة الذي يتحوّل -في كثير من الأحيان- إلى إدارة ظَهر لتطلّعات الناس. بخلاف منظّرين كإدوارد شيلز ومارتن ليبست رأوا بالشعْبَوِيّة ظاهرة سلبيّة، شانتال موف تراها ظاهرة سياسيّة يمكن مواجهتها بما تسمّيه هي "شَعْبَوِيّة مضادّة" أو "شَعْبَوِيّة يساريّة" تقوم على كسر مظاهر "ما بعد السياسة"، والإصرار على خلق فضاءات جديدة للعمل السياسيّ تُمَكِّن الجمهورَ من ممارسة السياسة من خلال تمييزه بين الطروحات السياسيّة أوّلًا، والانخراط في الساحة السياسيّة ثانيًا.

مواجهة ما بعد السياسة والشعبويّة لا تكون إلّا من خلال فهم أسبابها وجذورها الاجتماعيّة والسياسيّة أوّلًا، والعمل على الدفع في اتّجاه مشروع يأخذ كلّ العوامل الآنفة الذكر في عين الاعتبار، ويطرح ضرورة تسيّيس القائمة المشتركة وتحويلها إلى إطار إستراتيجيّ يبدأ بالتأثير في البرلمان لكنّه لا ينتهي به، بل يخلق فضاءات أخرى للعمل السياسيّ الشعبيّ، وعلى رأسه لجنة المتابعة والعمل المحلّيّ والمجتمع المدنيّ، يتَغَوْلَذ من القوّة الانتخابيّة والبرلمانيّة، ليشكّل جبهة وظهيرًا شعبيًّا يحقّق التأثير الحقيقيّ في اتّجاه المركز السياسيّ من جهة، وقضيّة شعبنا من جهة أخرى.

المصادر

- بشارة، عزمي. (2019). الشعبويّة والأزمة الدائمة للديمقراطيّة. **سياسات عربيّة**، 40. ص ص 7-34.
- عبد الرحمن، طه. (2012). **روح الدين: من ضيق العلمانيّة إلى سعة الائتمانيّة**. الدار البيضاء: المركز الثقافيّ العربيّ.
- عنبتاوي، خالد. (2017أ). القائمة المشتركة إزاء أزمة التناوب. **تقدير موقف**. حيفا: مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.
- عنبتاوي، خالد. (2017ب). الفلسطينيّون في الداخل والنظام الإسرائيليّ: الثابت في العلاقة كسياق لفهم المتحول فيها. **جدل**، 30. حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.
- غانم، هنيدة. (2017). الملخّص التنفيذي. لدى: هنيدة، غانم (محررة). **تقرير مدار الاستراتيجيّ 2017: المشهد الإسرائيليّ 2016**. ص ص 9-33. رام الله: مدار.
- كيّال، مجد. (2019، 27 شباط). رأسماليّة 48: الحاضر. **السفير**.
- Kaltwasser, C. R. (2014). The responses of populism to Dahl's democratic dilemmas. **Political Studies,** 62(3). Pp. 470-487.
- Mouffe, C. (2005). **On the political**. London: Routledge.
- Mouffe, C. (2016, November 21). The populist moment. **Opendemocracy**.
- Mouffe, C. (2000). **The Democratic Paradox**. London: Verso Books.

الباب الثاني:
مقاربات حول القيادة

تحليل نموذجيّ للنخَب والقيادات الفلسطينيّة في إسرائيل، التحوّلات الطارئة عليها ومدى تمثيليّتها

أمل جمّال[1]

تُعنى هذه الدراسة الموجزة بتقصّي بعض التحوّلات والتطوّرات الجارية على النخبة والقيادة السياسيّة العربيّة في أراضي الـ48 كانعكاس لقدرة هذا المجتمع على مواجهة التحدّيات الشاخصة أمامه، وتوفير تعليل (وإن كان أوّليًّا) لنجاح هذه النخبة في كسب شرعيّة المجتمع الذي تمثّله، على الرغم من عمليّات الاستنزاف وسحب الشرعيّة المبرمجة والدائمة للسلطة الحاكمة لها. من المعتاد، في دراسة النخب والقيادات، أن نفترض قدرتها على تطويع الواقع القانونيّ والسياسيّ والاقتصاديّ لخدمة الحفاظ على مصالحها ومواقعها (Higley & Pakulski, 2012). ومن أهمّ الآليّات التي تستعملها النخَب للحفاظ على تبعيّة المجتمع وسائلُ القمع التابعة للدولة، والقوّة الإقناعيّة لوسائل الإعلام ووسائل التعويض الاستبداليّة للمجموعات غير المطيعة (Ibid). الحالة التي يعيشها المجتمع الفلسطينيّ ونخبته في أراضي الـ48 لا تسمح باستعمال الآليّات المألوفة في حالات أخرى، لكون هذا المجتمع مجتمعَ أقلّيّة في إطار دولة تستعديها وتستعمل وسائلها لإضعاف نخبها، ولسحب الشرعيّة عن قياداتها. لذا، من الجائز طرح التساؤل حول جدوى دراسة النخبة العربيّة وقيادات المجتمع، إلّا أنّه على الرغم من سياسات الدولة، أو ربّما كذلك بسبب سياسات الدولة، تصبح التساؤلات حول المميّزات والتحوّلات الطارئة على النخبة العربيّة مُهمّةً أكثر، وبخاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الدولة حاولت على مدار الزمن، منذ قيامها، تنشئة نخبة وقيادة عربيّة متعلّقة بها وتابعة لها إلى درجة الاغتراب عن هُويّتها وتاريخها. لذا، تصبح دراسة النخَب والقيادات العربيّة في أراضي الـ48 ومدى تمثيليتها لمجتمعها أكثر أهمّيّة، على الرغم من عسر وضعها وصعوبة الوقوف عند آليّات شَرْعَنة مواقعها في أعين مجتمعها.

لضيق الحيّز وصعوبة التطرّق إلى كلّ جوانب النخَب والقيادات، تكتفي هذه الدراسة بقراءة أوّليّة من خلال توفير بعض المعطيات والتحليلات النموذجيّة للقيادة السياسيّة والمدنيّة، التي من شأنها الإجابة عن بعض الأسئلة المهمّة في هذا السياق، وعلى رأسها: من هي القيادة

1. بروفيسور أمل جمّال- محاضر وباحث في قسم العلوم السّياسيّة في جامعة تل أبيب.

في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل؟ ما هي مميّزاتها؟ ما هي التحوّلات الطارئة عليها؟ إلى أيّ مدى هذه القيادة شرعيّة في أعين مجتمعها؟ ما هي العوامل التي تعلّل قدرتها على الصمود في وجه المؤسّسة السياسيّة الإسرائيليّة التي طالما دأبت على سحب الشرعيّة عنها وشقّ صفّها وتعميق الشروخ بينها وبين عامّة مجتمعها.

بغية القيام بهذه المَهَمّة، تبدأ الدراسة بطرح قالب نظريّ - مصطلحيّ حول النخَب والقيادات، من شأنه أن يوفّر آليّات تحليليّة لفهم النخَب والقيادات العربيّة في الداخل وكيفيّة التعامل مع المستويات المختلفة لتفاعلها مع مجتمعها. من ثَمّ ننتقل إلى إجراء مراجعة أوّليّة بشأن الظروف البنيويّة والتحوّلات الطارئة على المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، والتي من شأنها أن توفّر لنا فهم العوامل المؤثّرة على نشأة النخَب والقيادات السياسيّة الفاعلة فيه. يقوم الجزء الثالث من الدراسة بتوفير تحليلات إحصائيّة أوّليّة بشأن النخَب والقيادات العربيّة، وعلى رأسها خصائصها الاجتماعيّة، نحو: تطوّر معدّلات سنّها؛ تحصيلها العلميّ؛ توزيعتها الحزبيّة والأيديولوجيّة؛ انتمائها الجندريّ والطائفيّ. وتنحصر هذه المعلومات في فئتين مهمّتين من القيادات: النوّاب العرب في الكنيست الإسرائيليّ (وهي القيادة القُطْريّة المركزيّة للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل)، وقيادات الجمعيّات العربيّة القُطْريّة التي تمثّل شرائح واسعة من المجتمع، ومن شأنها أن توفّر لنا صورة معيّنة عن مميّزات النخبة المدنيّة في هذا المجتمع.

وفي هذا السياق يدّعي التحليل التالي بأن التحوّلات الجارية على النخب والقيادات السياسيّة العربيّة، تعزز مدى تمثيليتها بالاعتماد على مفهوم التمثيل كما طرحه بعض المنظرين، والذي ينعكس بدوره على الجوانب الوصفيّة، والقيميّة، والرسميّة، والرمزيّة للمركبات المجتمعيّة الأساسيّة (Pitkin, 1967). حيث أن شرعية هذا التمثيل تعتمد على رؤية مجموعة معينة لقيادة معينة كمن يمثلها (Rehfeld, 2006). بحسب ذلك، من شأن نوعية التمثيل توفير تعليل لنجاح النخبة في نيل ثقة مجتمعها، وذلك على الرغم من الصعوبات الماثلة أمامها عند العمل على إحقاق حقوقه.

وقبل الشروع في ذلك، لا بدّ من ملاحظة منهجيّة تتعلّق بالمعلومات المتوافرة وغير المتاحة حول النخَب والقيادات الفلسطينيّة في الداخل. من المهمّ لفت الأنظار إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول القيادات، على الرغم من قلّة عددها النسبيّة. الأسهل في جمع المعطيات كان بشأن قيادات الأحزاب، ولا سيّما تلك المتمثّلة في الكنيست الإسرائيليّ. الأكثر صعوبة كان جمع المعلومات حول القيادات المدنيّة، لعدم توافر معطيات أوّليّة عنها في أغلبيّة

الجمعيّات العربيّة. بَيْدَ أنّه بعد جهد نجحنا في الحصول على معلومات عن عدد لا يستهان به من هذه القيادات، وهو ما مكّننا من طرح تحليلات أوّليّة بشأنها. هذه الصعوبات أصبحت حالة من الاستحالة عندما حاولنا الحصول على معطيات أوّليّة حول رؤساء السلطات المحلّيّة والبلديات. فعلى الرغم من وجود إطار رسميّ لهذه القيادات المتمثّلة في لجنة رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة، كان من المفاجئ عدم وجود سجلّات تتعدّى الأسماء وأرقام الهواتف والبريد الإلكترونيّ للرؤساء في الدورتين الأخيرتين فقط. عدم توافر معلومات دقيقة وكافية عن القيادات في السلطات المحلّيّة حدَّ من إمكانيّة التطرّق إلى التحوّلات الطارئة عليها وفيها في هذا الصدد، وهذا الواقع يعكس ما سمّاه فيصل درّاج "بؤس الثقافة" -وفي هذه الحالة في المؤسّسات العربيّة المحلّيّة.

الإطار النظريّ: نُخَب وقيادات في مجتمعات محافِظة وعمليّات الفرز الديمقراطيّة

الرؤية النخبويّة للمجتمع الإنسانيّ قائمة منذ جمهورية أفلاطون، مرورًا بالمدينة الفاضلة للفارابيّ، حتّى اليوم. وتعكس هذه الرؤية، كما هو الحال في اللفظ العربيّ للمصطلح "النخبة"، جانبًا اجتماعيًّا - وصفيًّا يعبّر عن منظور واقعيّ للمجتمع، دون التقليل أو التأكيد على الفصل القائم بين مركّباته العليا والسفلى، وجانبًا قِيَميًّا، ينعكس في مصطلح "الصفوة"؛ وهو يعبّر عن منظور لواقع اجتماعيّ إراديّ منشود (Pareto, 1935). والمصطلح "النخبة" يعكس، اجتماعيًّا، فئة ضئيلة من المجتمع تتبوّأ المناصب الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة الأرقى في المجتمع (Mills, 1959). والادّعاء المبطّن في الرؤية الواقعيّة للمجتمع هو أنّ التقاسم الوظائفيّ الطبيعيّ في المجتمعات الإنسانيّة جمعاء يتحتّم ويتجلّى في التراتب الهرميّ بين الأقلّيّة المتنفّذة في أعلى الهرم والأكثريّة التابعة في باقي منازله، ومن الأفضل عدم تغيير هذا الوضع، والأجدى الإبقاءُ عليه وبالتالي الحفاظ على النظام الاجتماعيّ وترسيخه من أجل استنفاد الأفضل فيه (Pareto, 1935). على الرغم من أنّ هذه الرؤية تدّعي أنّها واقعيّة وتعكس التنظيم الاجتماعيّ القائم في كلّ المجتمعات الإنسانيّة، فإنّها تنطوي على فرضيّات قِيَميّة تسوّغ ادّعاءً مألوفًا ملخَّصُهُ أنّ الحالة الطبيعيّة هي أنّ أبناء البشر لا يولدون سواسيَةً من حيث قدراتهم وإمكانيّاتهم البدنيّة والعقليّة والروحيّة والمادّيّة، ولذا من الطبيعيّ أن يُخلق تَراتُب مجتمعيّ، ناهيك عن أن التقاسم الوظائفيّ المتولّد عن تعدّديّة المجتمعات الإنسانيّة يفرض تَراتُبات تعكس التنافس الاجتماعيّ على المناصب والوظائف المختلفة والتي من خلالها يجري استعمال التباين الطبيعيّ لترسيخ نفوذ المقتدرين في المجتمع وقدرتهم على فرض

السيطرة عليه (Burton, Gunther & Higley, 1992).

أدّت هذه الرؤية القِيَميّة المحافِظة إلى نشوء نظريّات اجتماعيّة وسياسيّة ناقدة، توجّه الأنظار إلى "نخبة النفوذ"، وتلك هي أقلّيّة تستأثر بأغلبيّة موارد المجتمع وتسخّر مؤسّساته وتُخضِع سياساته لخدمة مصالحها (Mills, 1959). استخدمت هذه النظريّات الربط بين التباينات الاجتماعيّة المولودة والتقاسم الوظائفيّ على أنّه يمنع التنافس المتوازن والتساوي في الفرص للارتقاء إلى مناصب اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة مختلفة، وبالتالي ينسف ادّعاء التساوي القانونيّ بين أبناء البشر في المجتمعات الديمقراطيّة والليبراليّة، ذات الاقتصاد الحرّ. وادّعى القائمون على هذه النظريّات أنّ التنافس الحرّ في واقع متباين من حيث القدرات والمقتدرات يرسّخ الواقع القائم، وبالتالي يطبّع حالة من غير التساوي يجري تأطيرها في مؤسّسات المجتمع المختلفة (Putnam, 1976; Mosca, 1939). وفي سبيل الارتقاء بالمجتمع إلى حالة يجري التغلّبُ فيها على هذه البنْية غير المتساوية، والحدُّ من قدرة مجموعة متنفّذة على الإبقاء على نفوذها وترسيخه الدائم من خلال شبكة علاقاتها واستغلال مواردها وشبكات علاقاتها المتجذّرة في المجتمع ومؤسّساته، يجب العمل على كشف النقاب عن مواصفات النخبة ونفوذها واستغلالها لمقتدراتها للحفاظ على قوّتها (Dogan & Hegley, 1998). وعلى العكس من النظريّات الواقعيّة، فإنّ النظريّات النقديّة -على الرغم من عدم نفيها التامّ للتراتب الاجتماعيّ الوظائفيّ- توجّه الأنظارَ إلى الحاجة إلى الحرص على عدم التركيز على ترسيخ العلاقة بين مجموعة واحدة متنفّذة في المجتمع والتقسيمات الوظائفيّة فيه (Wedel, 2009). وترى هذه النظريّات أنّ من أهمّ وظائف البحث الاجتماعيّ كشْفَ النقاب عن تركيبة النخبة الاجتماعيّة وتوضيح شبكة العلاقات القائمة بينها بغية الحدّ من قدرة فئات ضئيلة على الاستحواذ على مقتدرات المجتمع والحفاظ على تبوّؤ المناصب المهمّة ابتغاءَ الحفاظ على مراكزها وبالتالي مواردها (Wedel, 2017).

هذه النظريّات النقديّة للنخبويّة تنعكس في ثلاثة مستويات تحليليّة متباينة لكن مترابطة. المستوى الأوّل هو التشخيصيّ، الذي يركّز على استقصاء مواصفات النخبة وتركيباتها الاجتماعيّة. بما أنّ المجتمع هو حالة متغيّرة وديناميكيّة، تركّز الأبحاث في هذا المستوى على التحوُّلات الطارئة على النخبة من خلال مواصفاتها. وتقدّم هذه الأبحاث مجموعة من المعطيات عن المواصفات الديمچرافيّة للنخبة (مثل الفئات العمْريّة للنخبة، ومستويات تعلُّمها، وتقسيماتها الجندريّة، وانتمائها الإقليميّ ومعتقداتها)، والتي من الممكن عبْرَ عَرضها على مدى فترات زمنيّة مختلفة إفساحُ المجال لقراءة التحوّلات الطارئة في المجتمع، وبالتالي

تقديم صورة عميقة عن علاقات القوّة وتجلّياتها فيه (Khan, 2012). المستوى التحليليّ الثاني للنظريّات النخبويّة النقديّة تتمحور في استقصاء مصادر قوّة النخبة، وفي هذا الصدد تقوم الأبحاث على التمييز بين أنواع مختلفة من مصادر النفوذ والتأثير، على رأسِها العقائديُّ والاقتصاديّ والعسكريّ والسياسيّ - الاجتماعيّ (Mann, 1986). وتتمحور هذه الأبحاث في التحوّلات التاريخيّة الطارئة على المجتمعات المختلفة من أجل سَبْر غَوْر كيفيّة استغلال مصادر قوّة مولودة أو معطاة في البنْية الاجتماعيّة من أجل ترجمتها إلى نفوذ وقدرة على التأثير في تطوُّر المجتمع (Mills, 1959). أمّا المستوى الثالث للنظريّات النخبويّة النقديّة، فإنّها تُعنى بالإجابة عن السؤال المهمّ المتعلّق بكيفيّة استطاعة النخب المتنفّذة الحفاظَ على تأثيرها ونفوذها وقدراتها، لكونها ديناميّة وتستخدم آليّات متنوّعة للحفاظ على مواقعها (Wedel, 2017). وتركّز الأبحاث، في هذا الصدد، على أهمّ آليّات السيطرة والنفوذ لأنّ النخبة لا تحكم بالعنف، وإنّما بواسطة آليّات تسويغ أخلاقيّة وفكريّة، وعلى رأسها ما أسماه جيتانو موسكا (1939) "المعادلة السياسيّة" (Political Formula)، أو ما أطلَق عليه في سياق آخر ميشيل فوكو "القوّة التأديبيّة" (Foucault, 1995) (Disciplinary Power).

على الرغم من إرادة النخبة الحفاظ على تأثيرها ومقتدراتها، من غير الممكن لأيّ تحليل نخبويّ نقديّ أن يتغاضى عن كون الواقع الاجتماعيّ متقلّبًا ومتغيّرًا، بما في ذلك النخَب (Wedel, 2017). فهنالك تصاعد دائم لنخب جديدة على حساب نُخَب قائمة، وهذا ما يحوّل المجتمع إلى سيرورة تحوُّل وتغيُّر دائمَيْن، يتطلّب تعليلات تعنى بالمسبّبات الأساسيّة لتصاعدِ أو تلاشي نُخَب معيّنة (Higley & Lyngel, 2000). كذلك ثمّة حاجة إلى الربط بين التحوّلاتِ الطارئة في مبنى وتركيبات النخبة، والاستقرارِ الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ (Savage & Williams, 2008). إنّ ديناميكيّة النخَب والتحوُّلات الجارية فيها وعليها مُهمّة جدًّا من أجل حيويّة المجتمع ونجاحه في مواجهة التحوُّلات الجارية في محيطه، ولكن شكْل التحوّل والزخْم الذي يجري فيه هذا التحوّل ومسبّباته يصبح شأنًا بحثيًّا مهمًّا من أجل فهم العلاقة بين التحوّلات هذه ونجاح المجتمع بصورة عامّة في مواجهة تحدّياته والظروف التي تحيط به (Wedel, 2017). ابتغاءَ فهم هذه الجوانب، جرى تطوير نماذج نظريّة مختلفة من قِبل باحثين مختلفين، وفي سياقات تاريخيّة وسياسيّة متنوّعة. ليس من الممكن الدخول في متاهات هذه التطوّرات النظريّة، لكن من المستحسَن والعمليّ التطرُّق إلى نموذج مهمّ من شأنه مساعدتنا في تعليل شكل التحوّلات الطارئة على نُخَب اجتماعيّة في سياقات مختلفة.

نموذج جون هيچلي وچيورچي لينچل يتطرّق إلى مركّبين أساسيَّيْن في مواصفات النخَب المتنفّذة والتي من شأنها أن تعلّل لنا نوعيّات التحوّل القائمة في المجتمع، ومدى تمثيليّة النخب وقدرتها على النجاح في تحقيق مآربها (2000). المركّب الأوّل الذي يتحدّث عنه هيچلي ولينچل هو مدى الوحدة داخل النخبة، وهما يتحدّثان عن مستويين للوحدة، أوّلهما القِيَميّ (Normative) وثانيهما التداوليّ (Interactive). أمّا المركّب الثاني فهو التفاضل الاجتماعيّ، والمقصود به تنوّع النخبة من حيث مصادرها الطبقيّة والاجتماعيّة. تجدر الإشارة أن التقاطع بين المركبين يخلق أربع حالات متباينة: توافُقيّة (Consensual)؛ متشظّية (Fragmented)؛ أحاديّة المعتقَد (Ideocratic)؛ منقسمة (Divided). بعبارة أخرى، كلّما كانت النخبة توافقيّة أكثر وتفاضليّة أكثر، بحثت عن تسويات وتفاهمات لحلّ الخلافات وتحقيق أهداف مشتركة. وكلّما كانت توافقيّة أكثر لكن أقلّ تفاضلًا، تحوّلت إلى نوع من الطغمة ("الخونطا") التي تعمل سويًّا بتلاؤم زائد. وكلّما كانت النخبة متشظّية أكثر وغير تفاضليّة، ازدادت إمكانيّة الاحتراب الداخليّ وعدم الاستعداد لتقديم التنازلات، وبالتالي من الممكن أن يؤدّي هذا الوضع إلى واقع تحاول فيه نخبة قويّة فرض إرادتها على نُخَب أخرى، ومن ثَمّ على المجتمع بأكمله. وعندما نتحدّث عن نخبة متشظّية وتفاضليّة، فمن الصعب الوصول فيها إلى توافقات، ولكن بما أنّه من الصعب لأيّ نخبة حَجْب تأثير نُخَب أخرى والتنافس معها على مواقع التأثير والقوّة فإنّها تحاول الابتزاز والعمل بطريقة شراء الذمم.

في هذا الصدد، من المهمّ الإشارة أنّ نظريّات النخبة، ولا سيّما النقديّة منها، لا تعطي اهتمامًا كافيًا لبعض الجوانب التي من المهمّ التطرّق إليها من أجل توسيع المنظور التحليليّ لفهم ميّزات النخبة وقدرتها على الحفاظ على مكانتها واستمراريّتها. الجانب الأوّل الذي من المهمّ لفت النظر إليه يتعلّق بمدى قبول وتقبُّل النخبة في المجتمع والآليّات التي تستعملها النخبة لتوجيه دفّة المجتمع والتحكّم به. في هذا الشأن، لا بدّ من التطرّق إلى نظريّات القيادة التي تمنحنا الفرصة للنظر في ديناميكيّة العلاقة بين من يحتلّون المناصب العليا في المجتمع (وبخاصّة في الحقل السياسيّ)، وسائرِ أفراد المجتمع. الأهمّيّة في ذلك تنبع من أنّ نظريّات النخبة النقديّة تفترض -على الأغلب- أنّ النخبة هي فئة انتهازيّة غير مرغوب فيها اجتماعيًّا (Winters, 2011). بَيْدَ أنّنا على يقين أنّ نظريّات القيادة تفترض أنّ المجتمع من عادته أن يؤشّر على القيادة المرغوب فيها من خلال دعمه لها وإضفاء الشرعيّة على أفعالها (Kramer & Crespy, 2011). هذا الافتراض صحيح بلا ريب، إذا أخذنا بعين الاعتبار الحديث عن مجتمعات تجري فيها عمليّات فرز ديمقراطيّة للقيادات النافذة (Oc, 2018). في سياقات من هذا النوع، لا بدّ -وإن كنّا نتحدّث

عن مجتمعات محافِظة اجتماعيًّا (كما هو الحال في تركيّا أو إيران أو الباكستان أو الهند)- من لفت النظر إلى ما توفّره لنا نظريّات القيادة، وبخاصّة في ما يتعلّق بشرعيّة القيادة وكونها تعكس إرادة المجتمع وأفضليّاته (House, Javidan, Hanges & Dorfman, 2002). لا يعني هذا أنّ القيادة المنتخَبة لا تؤثّر في توجيه أنظار المجتمع وتحديد إرادته، إلّا أنّنا لا يمكن أن نفترض أنّ النخبة في هذه الحالات قادرة على السيطرة الكاملة على إرادة المجتمع، وبخاصّة حين نتناول مجتمعات متنوّعة ومتعدّدة المشارب الاجتماعيّة والفكريّة والعقائديّة، كما هو الحال في الدول والمجتمعات المذكورة. لذا، لا يمكننا أن نتغاضى عن عمليّة الشَّرْعَنة المبطّنة في انتخاب القيادات النافذة كانعكاس لإرادة المجتمع وتوجُّهاته (Sun and Anderson, 2012). وفي هذا الصدد، تدلّ نظريّات القيادة أنّ الربط بين خصائص القائد أو القائدة لا تشكّل عاملًا مستقلًّا في تحديد ميّزات القيادة، وبالتالي توفّر تعليلًا مقنعًا لنجاحها في تبوُّؤ منصبها. نظريّات القيادة العصريّة تتمحور في العلاقة التبادليّة بين القيادة وجمهورها، بحيث إنّ لسلوكيّات الجمهور دَوْرًا في تحديد ميّزات القيادة المنشودة، وبالتالي فإنّ التمعّن في هذه السلوكيّات من شأنه أن يساعدنا في فهم القيادة الناجحة وتوفير تعليل مقْنع لنجاحها (Crossan, Vera & Nanjad, 2008). بعبارة أخرى، إنّ القيادة علاقة تبادليّة لا يمكن فهمها إلّا من خلال الجمع بين كلّ أطرافها، وذلك يشمل الميّزاتِ الاجتماعيّةَ للقيادة، وسلوكَها والآليّات التي تستعملها للوصول إلى جمهورها والتغلغل فيه، وأنماطَ السجال التي تستخدمها، وميّزاتِ المجتمع الذي تفعل فيه القيادة فعلها، وسلوكَهُ وأنماطَ تفكيره وعقليّتَه الاجتماعيّة وعقائدَه والفكرَ السياسيّ المهيمن فيه (Gardner, Cogliser, Davis & Dickens, 2011; Sun & Anderson, 2012). من هنا، تغذّي نظريّاتُ القيادة نظريّاتِ النخبة وتمكّننا من تطويرها بحيث لا تتطرّق إلى المواصفات والسلوك المتعلّقة بمصالحها فحسب، بل تتطرّق كذلك إلى مدى نجاحها في توفير نموذج يُحتذى به في المجتمع، وبالتالي يتحوّل إلى شرعيّ وقادر على تفكيك الربط الجائز لكن غير المشروط بين كونِ القيادة شرعيّة وقدرتِها أو عدمِ قدرتها على تحقيق كلّ إرادة ومصالح المجتمع الذي تمثّله بشكل ناجع (Hernandez, Eberly, Avolio & Johnson, 2011). في هذا الصدد، لا بدّ لنا من الفصل التحليليّ بين القدراتِ الكامنة في النخَب القائدة لمجتمع معيّن، ومبنى الفرص المتاحِ لها لتحقيق إرادتها والحصول على ما يصبو إليه مجتمعها. هذا يعني أنّ السياق الذي تفعل فيه النخبة القائدة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في فهم سلوكيّاتها (Oc, 2018).

في هذا، لا بدّ من استحضار جانب آخر لواقع النخبة لا يُؤخذ بعين الاعتبار على نحوٍ كافٍ في أدبيّات النخَب، ألا وهو السياق الثقافيّ الذي تفعل فيه وتتحرّك النخبة والقيادة. العديد من منظّري النخَب والقيادات في العقود الأخيرة يلفتون نظرنا إلى أهمّيّة الدور الذي تقوم به الثقافة السياسيّة في تحديد معالم ومواصفات النخبة القائدة في المجتمع (House et al., 2002). ما يعنيه ذلك أنّنا لا يمكن أن نفترض أنّ هنالك مميّزات وخصائص شموليّة للقيادة تعمل بالشكل نفسه في كلّ المجتمعات والثقافات. تبيّن الأبحاث في العقود الأخيرة أنّ هذا ليس بعيدًا عن الصواب فحسب، بل هو كذلك يغيّب جوانب مهمّة في فهم النخبة القائدة للمجتمع وكيفيّة عملها ومسبّبات نجاحها والآليّات التي تستخدمها من أجل الحفاظ على دَورها ومكانتها (Sun & Anderson, 2012). وبما أنّه لا متّسَعَ للإطالة في هذا الموضوع، لا بدّ من إشارة مقتضبة فقط إلى أنّ فهم القيادة يتطلّب النظر إلى عمليّات التحشيد والإقناع والتأثير المألوفة في مجتمعات مختلفة، وأنّ البنْية الاجتماعيّة تؤدّي دورًا مهمًّا في سلوكيّات النخبة وأنماط قيادتها له، وبالتالي لا يمكننا توقّع نشوء قيادة أصيلة منقطعة عن ثقافتها المجتمعيّة. من هنا لا يمكننا التغاضي عن أهمّيّة أنماط الإقناع الفرديّة في المجتمعات الليبراليّة مقابل أهمّيّة الحمائليّة والعشائريّة والقبليّة التي ما زالت تؤدّي دَوْرًا مهمًّا في مجتمعات محافِظة، وإن كانت هذه المجتمعات تمارس عمليّات الفرز الديمقراطيّة كما هو الحال في الدول التي ذكرناها أو حتّى في عمليّات الانتخاب الجارية لمجالس السلطات المحلّيّة والمجالس البلديّة في المجتمع الفلسطينيّ في أراضي الـ48.

إذا أخذنا هذه المركّبات جمعاء في الحسبان، يصبح من اللازم استقصاء التغييرات الاجتماعيّة الأساسيّة، وبخاصّة التبدّلات الجارية على مميّزات النخبة من أجل توفير فهم عميق للنخَب النافذة والوقوف عند الآليّات التي تستعملها للحفاظ على مكانتها. ومن نافل القول أنّ العكس صحيح، حيث إنّه من الممكن أن نوفّر فهمًا عميقًا للتحوّلات الجارية في مجتمع معيّن، وأن نوفّر تعليلات لسلوكيّاته من خلال توفير تحليلات متعمّقة للتطوّرات الطارئة على نخبته وقياداته.

التحوّلات الطارئة في المجتمع الفلسطينيّ في مناطق الـ48 وعليه

يتميّز المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل بتفاضل كبير في المجالات الاجتماعيّ والسياسيّ والثقافيّ، وبتحوّلات مركّبة وعميقة في هيكليّته وفي المفاهيم السائدة فيه. في العقود الأخيرة، بعد حقبة طويلة من التعامل مع الهزيمة السياسيّة والشرخ الاجتماعيّ العميق الذي تسبّبت

فيه النكبة، تظهر مؤشّرات واضحة للتغلّب على الأزمة. تنعكس هذه المؤشّرات في تشكُّل طبقة اجتماعيّة ميسورة الحال نسبيًّا، ومَأْسسة اجتماعيّة وسياسيّة وثقافيّة تميّز المجتمعات التي تخوض غمار مسارات تحديث متسارعة (حيدر، 2018). هذه الطبقة الاجتماعيّة الجديدة تتميّز بمستويات تحصيل علميّ رفيعة تنتج عنها مستويات دخل أعلى من المعدّل. إضافة إلى ذلك، يمكن الحديث عن نموّ مجتمع أعمال ذي دخل عالٍ في المدن والقرى، وهو ما يُفضي إلى نموّ ثقافة استهلاكيّة محلّيّة تفوق المعدّل (حدّاد حاج-يحيى، 2017). كذلك ثمّة تحوّلات جذريّة في بنْية العائلة العربيّة؛ حيث إنّ عدد أفراد الأسرة آخذ في التراجع، وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع في مستوى المعيشة، على الرغم من أنّ بيانات مؤسّسة التأمين الوطنيّ من العام 2018 تُظهر أنّ 44.2% من العائلات العربيّة تقبع تحت خطّ الفقر (أندبلد، غوطليب، هيلر، كراد، 2019). ما يعنيه هذا الأمر هو أنّ ثمّة فجوات آخذة في الاتّساع في المجتمع العربيّ بين من ينجحون في الانخراط في الاقتصاد الإسرائيليّ، ومَن يبقون في الخلف.

التحوّلات الجارية في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل تثير اهتمام عديد من الباحثين والباحثات يستقصون جوانب عديدة منها. على الرغم من توفّر الكثير من الدراسات حول هذا المجتمع، من الممكن التنبُّه إلى قلّة الدراسات المتعلّقة بالتحوّلات الطارئة على القيادات والنخَب العربيّة، على الرغم من الاهتمام الاجتماعيّ والسياسيّ والإعلاميّ الشديد بها. وما لا شكّ فيه أنّ القيادات والنخَب العربيّة تشكّل مَنفذًا مهمًّا لقراءة التحوّلات الجارية في المجتمع ككلّ، وتمكّننا من توفير فهم عميق لمبنى علاقات القوّة في هذا المجتمع والصراعات والتنافس الدائرة فيه. مستويات التحصيل العلميّ الآخذة في الارتفاع في صفوف شرائح سكّانيّة معيّنة -ولا سيّما في صفوف النساء- تشكّل عاملَ حراكٍ اجتماعيٍّ قويًّا يقف من خلف فجوات الأجر الآخذة في الاتّساع. وتُظهر بيانات دائرة الإحصاء المركزيّة أنّ الطلبة الجامعيّين العرب شكّلوا في السنة الدراسيّة 2012-2013 نحو 12.9% من مُجْمَل الطلبة الجامعيّين في مؤسّسات التعليم العالي في إسرائيل (مجلس التعليم العالي، 2013)، وشكّلوا في السنة الدراسيّة 2016-2017 نحو 16.1% (مجلس التعليم العالي، 2018). هذه البيانات تُظهر ارتفاعًا متواصلًا في نسبة الطلبة العرب الذين يدرسون في مؤسّسات التعليم العالي في إسرائيل، على الرغم من أنّ نسبتهم ما زالت متدنّية مقارَنةً بنسبة السكّان العرب من المجموع السكّانيّ العامّ في إسرائيل، ولا سيّما في الفئة العمْريّة ذات الصلة والتي تبلغ 26%.

الزيادة في أعداد الطلبة الجامعيّين العرب تنسحب أيضًا على طلبة اللقب الثاني، إذ وصلت نسبتهم في السنة الدراسيّة 2016-2017 إلى 13% من المجموع العامّ، وقد ارتفع عدد الطلبة

العرب من 26,000 طالب في السنة الدراسيّة 2010-2011 إلى 47,000 في السنة الدراسيّة 2016-2017، أي بنسبة 80% تقريبًا (مجلس التعليم العالي، 2018). هذه البيانات لا تشمل الطلبة العرب الذين يَدرسون خارج دولة إسرائيل (في الضفّة الغربيّة، والأردن، ودول أوروبا الشرقيّة والغربيّة وشمال أمريكا -ويبلغ عددهم نحو 15,000 طالب). هذه البيانات تشير إلى ارتفاع متواصل في نسبة المتعلّمين في هذا المجتمع، وبالتالي إلى عامل حراك قويّ يترجَم بعامّة إلى تنافس وصراعات حول الفرص والمواقع والوظائف المتاحة.

لا شكّ أن خرّيجي الجامعات يشكّلون مخزونًا بشريًّا مهمًّا لتَشكُّل طبقة متوسّطة عربيّة متعلّمة تحمل على أكتافها مشروعًا اجتماعيًّا ثقافيًّا يسعى إلى تحسين ظروف المواطنين العرب المعيشيّة، وفي مواجهة سياسةٍ حكوميّة إقصائيّة تُميِّز ضدّهم في جميع المَرافق الحياتيّة، وأغلبيّةٍ يهوديّة تسعى إلى وضع عراقيل أمام شرعيّة حضورهم في الحيّز العامّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ في إسرائيل. لهذا الواقع تأثير كبير على أنماط تشكُّل النخبة العربيّة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند محاولة سَبْر غور التحوّلات الجارية فيها. يتجلّى ذلك في مبنى الفرص المتاحة والتي تحدّدها السلطة الإسرائيليّة بحسب مصالحها واحتياجاتها.

أحد مميّزات السياسة الإسرائيليّة تجاه النخَب والقيادات السياسيّة العربيّة هو نزع الشرعيّة عنها ومحاولة شقّ صفوفها من أجل الحدّ من إمكانيّة تطوُّر قيادة قُطْريّة فاعلة لها تأثير لا في المجتمع العربيّ فحسب، وإنّما كذلك في الساحة السياسيّة والاقتصاديّة الإسرائيليّة جمعاء. ما يعنيه ذلك أنّ تحليل القيادات العربيّة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قدرتها على مواجهة التحدّيات السلطويّة، وإقناع المجتمع بدعمها وتوفير المناعة لها من أجل الإبقاء على قدرتها في الصمود أمام السلطة.

تسعى هذه النخبة إلى تطبيع المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل داخل الظروف غير الطبيعيّة، في سبيل مواجهة سياسة الدولة التي تعمل على دفع مواطنيها العرب نحو هامش الاقتصاد والسياسة، وحرمانهم من مواردهم وقوّتهم السياسيّة. ورغمًا عن أنف الأغلبيّة اليهوديّة وسياسات الدولة، تبلوِرُ النخَب العربيّة الجديدة تصوّراتٍ سياسيّةً تفرض التحدّيات على الدولة وعلى أيديولوجيّتها المهيمنة (Jamal, 2011). تسعى هذه النخَب إلى فضح استخدام الدولة لتدابير وإجراءات ديمقراطيّة بغية النهوض بسياسة تتعارض مع المبادئ الديمقراطيّة الأساسيّة، نحو حماية الحقوق الأساسيّة للأقلّيّات القوميّة - الأصلانيّة، وهي حقوق جرى تكريسها وترسيخها في القانون الدوليّ وفي المواثيق والمعاهدات الدوليّة.

وبسبب هذه الوضعيّة، يصبح أحد امتحانات القيادة في قدرتها على التحلّي بالمرونة والأفكار الخلّاقة، ومقدرتها على استغلال بنْية الفرص القائمة، وتجنيد الموارد الذاتيّة، وإعادة تأطير نضالها ضدّ الأغلبيّة المهيمنة من أجل المحافظة على مصالحها أو النهوض بها. ثمّة اختبار آخر للنخبة العربيّة يتجسّد في القدرة على التحكُّم بالبنْية التي يعملون داخلها، والتأثير فيها -على الرغم من ضعفهم ومحاصرتهم- وإجبارها على التعامل معها بطريقة تصوغ صورة هذه البنْية. هذا الأمر يعكس "قدرة سلبيّة" (Negative capability) تعزو للوكلاء السياسيّين الضعفاء قوّة عن طريق السلب، بسبب قدرتهم على عرقلة نوايا القوّة المهيمنة على تحقيق ذاتها على نحوٍ صافٍ (Unger, 2004).

ومن أهمّ ما يجب لفت الأنظار له في هذا الصدد أنّ النخبة السياسيّة العربيّة والقيادات فيها هي منتخبة من خلال مؤسّسات تابعة للدولة، وعلى رأسها البرلمان والسلطات المحلّيّة والبلديّة. على الرغم من أهمّيّة هذا الجانب، ليست كلّ القيادات المجتمعيّة منتخَبة مثلما هو الحال في مؤسّسات المجتمع المدنيّ. لذا، بغية طرح تحليل شامل للنخبة العربيّة والقيادات السياسيّة، من المهمّ لفت الأنظار إلى هاتين الشريحتين. ولهذا، على المستوى المنهجيّ يعرض التحليل التالي معطيات حول ميّزات القيادات الحزبيّة المتمثّلة في الكنيست، على الرغم من أنّ جزءًا منها لم يجرِ انتخابه في أحزاب عربيّة. إضافة إلى ذلك، يعرض التحليل معطيات بشأن ميّزات القيادات المدنيّة المتمثّلة في إدارات 25 جمعيّة مدنيّة قُطْريّة.

الخصائص الاجتماعيّة والثقافيّة للقيادة السياسيّة والنخَب المدنيّة

قبل أن نتطرّق إلى المعطيات التي يجري تحليلها في الرسوم البيانيّة المتعلّقة بالنوّاب العرب، تجب الإشارة أنّنا نعالج هنا أو نتناول 93 نائبًا تباينت فترات وجودهم في الكنيست. لذا فإنّ التحليلات التالية تعتمد هذا العدد في بعضها، وفي بعضها الآخر تعتمد تقسيمة النوّاب العرب بحسب الكنيست الذي كانوا أعضاءً فيه، وبالتالي فإنّ مجموع عددهم يرتفع إلى 228 مقعدًا. وكما يظهر الرسم البيانيّ "1"، الذي يعتمد عددَ النوّاب العرب بحسب الفترات الانتخابيّة المختلفة منذ عام 1948 حتّى عام 2019، فإنّ القيادة العربيّة المنتخَبة في الأحزاب السياسيّة والمتمثّلة في الكنيست مرّت بتحوّلات عميقة ومتنوّعة. الأهمّ في هذه التحوّلات هو الغياب التدريجيّ للزعامات التقليديّة للعوائل والعشائر الكبرى في مناطق مختلفة من البلاد، وصعود قيادات متعلّمة ومثقّفة، ممّا يسهّل علينا الافتراض أنّ القيادات الناشئة لا

تعكس التحوّلات المجتمعيّة الطارئة في المجتمع فحسب، وإنّما هي مدركة كذلك لمحيطها الاجتماعيّ والثقافيّ والسياسيّ ومنغرسة فيه، وبالتالي فلها مصلحة مباشرة في أن تعمل جاهدةً على انتزاع الموارد الأقصى لصالحه، وتوفير الحماية القصوى له من أجل كسب ثقته والحفاظ على مكانتها في تمثيله.

وكما تُظهر معطيات الرسم البيانيّ "1"، المستوى التعليميّ لدى قيادة المجتمع القُطْريّة ارتفعت مع الوقت، ومن دورة إلى أخرى، وبلغت ذروتها في العَقد الأخير. إذا قورِنَ هذا الواقع مع ما سبقه، أي منذ الكنيست الأولى في العام 1949 حتّى الكنيست الثالثة عشرة التي انتُخبت في العام 1992، فإنّنا نرى تباينًا شاسعًا وتحوّلات عميقة لا يمكن التغاضي عن أهمّيّتها. ما يعنيه هذا أنّ النوّاب العرب يتحدّرون من خلفيّات اجتماعيّة - اقتصاديّة متنوّعة ولا ينحصرون في طبقة اجتماعيّة عُليا كانت وما زالت مهيمنة على المجتمع، وهم نتاج لحراكات وتحوّلات طرأت على المجتمع الفلسطينيّ بعد النكبة وتبلورت في العقود الأخيرة. الخلفيّات الاجتماعيّة التي نتحدّث عنها تتمثّل في كون أغلبيّة النوّاب العرب في العَقدين الأخيرين من خلفيّات عائليّة ذات دخل معتدل أو متدنٍّ، إلّا أنّهم نجحوا في الوصول إلى قيادات أحزابهم، وما لا شكّ فيه أنّ للمستوى العلميّ والتجربة الجامعيّة دورًا مهمًّا في ذلك.

الرسم البيانيّ 1

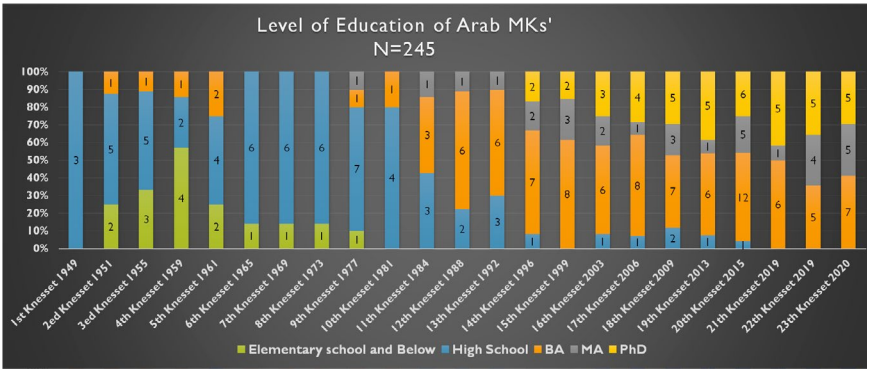

إذا نظرنا إلى الرسم البيانيّ "2"، نرى أنّ ما يقارب 14% من أعضاء الكنيست العرب من مُجْمَلهم منذ عام 1948 هم من حَمَلة لقب الدكتوراه، وأنّ هذه الشريحة تشكّل 28% من مُجْمَل النوّاب

منذ العام 1996، وذاك يعني حدوث ارتفاع كبير في العَقدَيْن الأخيرَيْن. هذه الصورة تتكرّر عندما نتناول حاملي اللقب الأكاديميّ الثاني (MA)، حيث إنّ نسبة هؤلاء من مُجْمَل أعضاء الكنيست تبلغ 11%، لكنّهم يشكّلون 19% من النوّاب منذ العام 1996 حتّى العام 2020؛ كما نرى أنّ نسبة حاملي اللقب الأكاديميّ الأوّل (BA) من مُجْمَل النوّاب العرب منذ عام 1948 حتّى عام 2020 هو 38% ولكنّهم يشكّلون 49% من مُجْمَل النوّاب العرب في الفترة الواقعة بين العامين 1996-2020. لا شكّ أنّ هذه التحوّلات في المستوى التعليميّ تعبّر عن النقلة النوعيّة التي يشهدها المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وعلى رأسه القيادة القُطْريّة، وهو ما من شأنه أن ينعكس في وعي هذه القيادة وقدراتها في مواجهة تحدّياتها وإنْ على المستوى السجاليّ؛ إذ إنّها متمكّنة لغويًّا وعلميًّا، وبالتالي تستطيع إيصال رسالتها وتمثيل جمهورها على نحوٍ أقوى.

الرسم البيانيّ 2

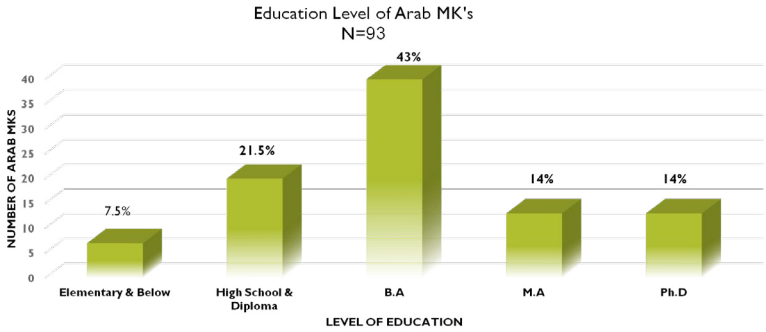

تنوُّعُ القيادة القُطْريّة العربيّة، وتعدُّديّةُ تجربتها العلميّة، يتجلّيان من خلال المؤسّسات العلميّة التي حصلت فيها على شهاداتها. فإذا نظرنا إلى هذا المعطى بحسب الرسم البيانيّ "3"، نرى أنّ التنوّع كبير، حيث إنّ 21.2% من مُجْمَل الذين حصلوا على شهادة جامعيّة درسوا في الجامعة العبريّة، وَ 18.8% منهم حصلوا على شهاداتهم من جامعة حيفا، وَ 18.2% من جامعة تل أبيب، وَ 13.6% منهم حصلوا على شهاداتهم من جامعات خارج البلاد، أي إنّهم يتحدّثون لغات أجنبيّة -على رأسها الروسيّة والإيطاليّة والفرنسيّة والرومانيّة وغيرها.

الرسم البياني 3

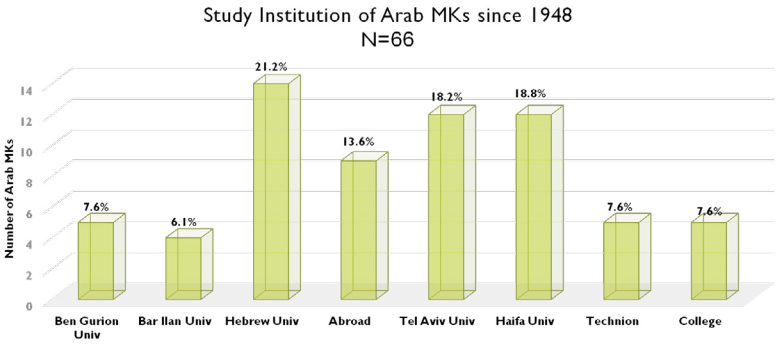

تنعكس هذه الحالة أيضًا في واقع الجمعيّات العربيّة؛ فقد أجرينا إحصاءات أوّليّة حول إدارات هذه الجمعيّات. واختيرت الجمعيّات لكون إداراتها قضيّة طوعيّة يختار كلّ واحد وواحدة بصورة مستقلّة الانضمام إليها بمحض إرادته وإرادتها. كما يظهر الرسم البيانيّ التالي (4)، نسبة التعليم عالية نسبيًّا لدى أعضاء وعضوات إدارات الجمعيّات التي جرى جمع البيانات منها، وهي جمعيّات قُطريّة كبيرة نسبيًّا وأغلبها علمانيّة، وذلك لصعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة بشأن الجمعيّات التابعة للحركة الإسلاميّة، ولا سيّما الشقّ الشماليّ منها.

الرسم البياني 4

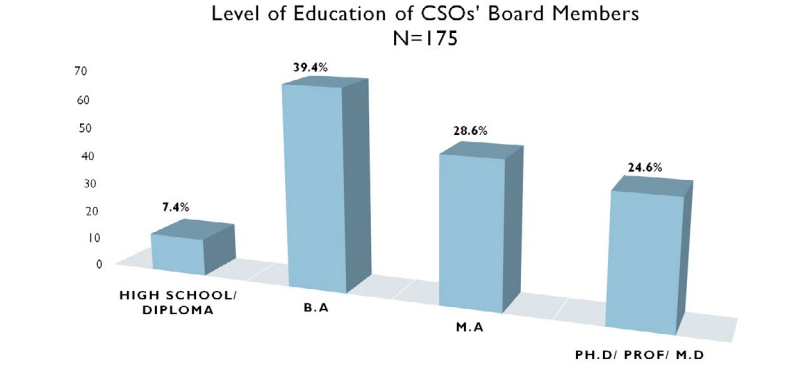

بحسب الرسم البيانيّ، نرى أنّ الأغلبيّة الساحقة من أعضاء وعضوات إدارات الجمعيّات العربيّة أصحاب شهادات جامعيّة، حيث إنّ 39.4% يحملون اللقب الأوّل، وَ 28.6% يحملون اللقب الثاني، وَ 24.6% يحملون لقبًا ثالثًا وما فوق، وَ 7.4% فقط لم يصلوا إلى مقاعد الدراسة في الجامعات، على الرغم من أنّ جزءًا منهم يحملون شهادةً مهنيّةً ما. وعند التعمّق في أماكن دراسة مَن يحملون لقبًا جامعيًّا، كما يظهر في الرسم البيانيّ "5"، نرى أنّ تجربتهم الأكاديميّة متنوّعة وتعكس التنوّع الاجتماعيّ المتصاعد في المجتمع.

الرسم البيانيّ 5

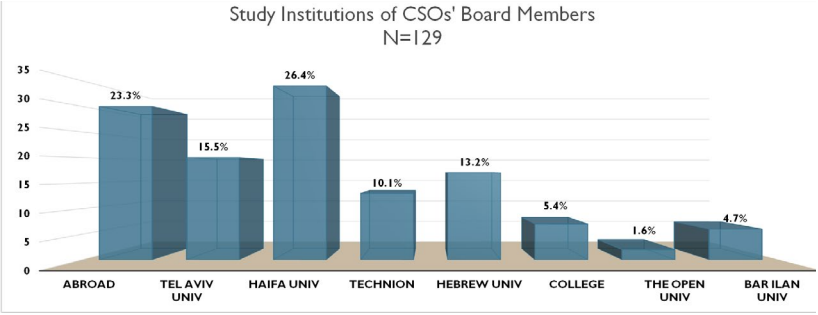

تدلّ هذه المعطيات أنّ نسبة عالية (نسبيًّا) من أعضاء إدارات الجمعيّات العربيّة القُطْريّة لهم تجربة ليست جامعيّة فحسب، بل هي تجربة معيشيّة وثقافيّة ولغويّة مميّزة، إذ إنّ 23.3% منهم تعلّموا خارج البلاد، وهو ما يعني أنّهم يتحدّثون لغة أجنبيّة واحدة على الأقلّ إضافةً إلى العربيّة والعبريّة والإنـجـليزيّة. لهذا المعطى أهمّيّة بالغة، على الرغم من أنّه لا يترجَم بصورة واضحة من الممكن استقصاؤه استقصاءً كاملًا؛ وذلك لأنّ هذه التجارب تعني التأثّر من ثقافات أخرى، وهو ما يزيد من عَوْلَمة النخبة العربيّة ووعيها لا لمحيطها الحضاريّ العربيّ فحسب، وإنّما كذلك للثقافة العالميّة، وذاك ما تجري ترجمته في التعامل مع الدولة والمحيط اليهوديّ، على الرغم من أنّ هذه التجربة يمكن أن تسبّب حالة من الاغتراب لدى العديد من أفراد هذه الفئة من المتعلّمين.

وعند الحديث عن تمثيليّة النوّاب العرب، وكونهم يعكسون التركيبة السكّانيّة للمجتمع العربيّ على جميع مركّباته، نرى أنّهم يتحدّرون من مناطق مختلفة ومن كلّ المركّبات الطائفيّة للمجتمع الفلسطينيّ، كما يُظهر الرسم البيانيّ "6". السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق

هو: إلى أيّ مدى هذه التركيبة هي محض صدفة؟ هل هي من قَبيل المصادفة، أم إنّنا بصدد هندسة اجتماعيّة مقصودة من خلال نظام حصّة نسبيّة ("كوتا") رسميّ ظاهر للعيان أو خفيّ؟ لا شكّ في أنّه من المعلوم أنّ القيادة العربيّة في الأحزاب تَجري هندستها قدر الإمكان لكي تأخذ بعين الاعتبار تمثيلَ قِطاعات المجتمع العربيّ المختلفة. ففي كلّ الأحزاب يؤخذ بعين الاعتبار الانتماءُ الإقليميّ للمرشّح أو المرشّحة. كما أنّه في بعض الأحزاب، العلمانيّة منها (مثل الجبهة والتجمّع)، تجري مراعاة انتمائهم الطائفيّ إلى حدّ كبير، وبدون شكّ يؤخَذ في الحسبان أنْ تُمثَّل الطوائف الفلسطينيّة المختلفة قدر الإمكان. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ بعض النوّاب العرب يُنتخَبون في أحزاب صهيونيّة، فإنّنا نرى تمثيلًا طائفيًّا متنوّعًا، على الرغم من أنّه في السنوات الأخيرة أخذ في الانحسار، ولكنّه يتمحور في تمثيل محدود لممثّلين وممثّلات من الطوائف المسيحيّة والإسلاميّة، وفي الأغلب من الطائفة الدرزيّة.

الرسم البياني 6

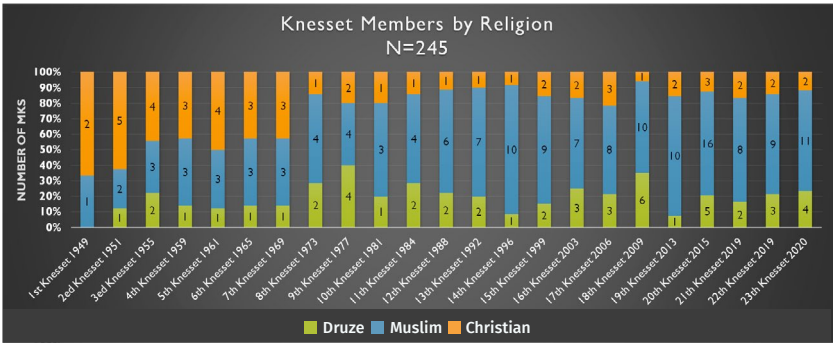

وكما نرى في الرسم البيانيّ "6"، لا يعكس التمثيل الطائفيّ النِّسَبَ السكّانيّة الصحيحة للطوائف العربيّة، حيث إنّ هنالك تمثيلًا فائضًا نسبيًّا للمنتمين إلى الطوائف الصغيرة، المسيحيّة والدرزيّة، وذلك لأنّ بعض هؤلاء النوّاب إمّا انتُخِبوا في أحزاب صهيونيّة على حساب أصوات ليست من المجتمع الفلسطينيّ، وإمّا اختيروا في أحزاب عربيّة مختلفة، وهو ما رفع بالتالي نسبة تمثيلهم بصورة عامّة. أهمّيّة هذا الموضوع -على الرغم من التحسّس منه في بعض الأوساط، تنبع من أنّه يعكس التنوّع القائم في القيادة العربيّة من جهة، ولكنّه يعكس البنْية الطائفيّة القائمة ويعزّز وجودها من جهة أخرى.

عند النظر إلى الانتماء الطائفيّ لإدارات الجمعيّات العربيّة، نرى مشهدًا مختلفًا عمّا رأيناه في

حالة القيادة السياسيّة للأحزاب والنوّاب العرب، يعكس مقولة سياسيّة لا بدّ من توجيه الأنظار إليها هي القطيعة شبه الكاملة بين الجمعيّات العربيّة والمجتمع الدرزيّ، حيث إنّ نسبة تمثيل أبناء وبنات الطائفة المعروفيّة في إدارات الجمعيّات لا تتعدّى 2.1%، وتلك نسبة لا تداني نسبتهم في المجتمع العربيّ، ولا تُشابه نسبةَ التمثيل المسيحيّ في إدارات الجمعيّات، التي تبلغ 33.3%، على الرغم من أنّ نسبة هاتين الفئتين السكّانيّتين من مجموع المواطنين الفلسطينيّين متقاربة تبلغ ما يقارب 11%. أهمّيّة هذا المعطى هو في كونه مرآة عكسيّة للوضع في التمثيل البرلمانيّ، حيث نسبة الممثّلين من الطائفة الدرزيّة أعلى بكثير من معدّلهم السكّانيّ. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ التمثيل البرلمانيّ هو ليس نتاجًا للتحوّلات الطبيعيّة الطارئة في المجتمع، لكون التمثيل هو في بعض الحالات مُسقَطًا على المجتمع من الأعلى، ولكون وضع الجمعيّات العربيّة يعكس واقعًا اجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا طبيعيًّا نسبيًّا، فإنّ ضحالة التمثيل الدرزيّ في إدارات الجمعيّات العربيّة يتنافى مع الرؤية القاطعة للقيادات العربيّة جمعاء التي ملخَّصُها أنّ سياسات السلطة "فرِّق تسد" لم تنجح في شقّ الصفّ العربيّ. ولكون هذه المعطيات تعكس حالة إحدى النخَب الأكثر أهمّيّة في المجتمع العربيّ، فلا بدّ من طرح التساؤلات حول مدى مواجهة هذا الوضع على نحوٍ فاعل من قِبل القيادات والنخَب العربيّة كافّة -وإنْ من أجل الحدّ من إمكانيّات السلطة في اختراق المجتمع وتفكيكه من الداخل.

التعدُّديّة العقائديّة والأيديولوجيّة والحزبيّة

على خلفيّة التغييرات الديمجرافيّة الجارية في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، تتطوّر تيّارات فكريّة اجتماعيّة وسياسيّة جديدة ترتبط بخصائص اجتماعيّة متفرّدة، وعلى رأسها الانتماء الفلسطينيّ والأصلانيّة والثقافة والدين الإسلاميّان. ما لا شكّ فيه أنّ هذه التيّارات الفكريّة ترتبط بنموّ الطبقة الوسطى في هذا المجتمع، وما النخبة السياسيّة والفكريّة الجديدة إلّا انعكاس للتباينات العقائديّة والمشارب الأيديولوجيّة في المجتمع، وهو ما يُظهِر تعدُّديّته. وقد قمنا بمحاولة إظهار هذه التعدّديّة في النخبة السياسيّة المتمثّلة في النوّاب العرب منذ عام 1948 حتّى اليوم من خلال عاملَيْن مهمَّيْن، أوّلهما الانتماء الأيديولوجيّ كما يظهر في الرسم البيانيّ "7"، وثانيهما نسبة التديّن كما هو الحال في الرسم البيانيّ "8".

الرسم البيانيّ 7

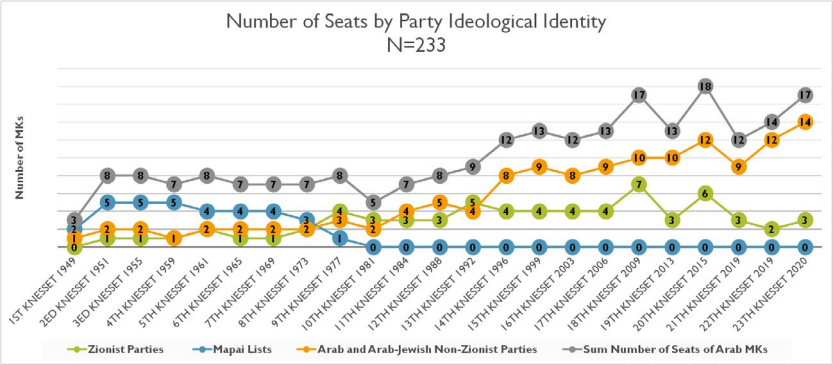

كما يُظهر الرسم البيانيّ "7"، ينقسم النوّاب العرب إلى معسكرَيْن أساسيَّيْن: المعسكر الأوّل هو ممثّلو الأحزاب العربيّة والعربيّة - اليهوديّة وبالتالي غير الصهيونيّة. أمّا المعسكر الثاني، فهو قِطاع ممثّلي الأحزاب الصهيونيّة الذين تتحدّر غالبيّتهم من الطائفة الدرزيّة ويجري انتخابهم بأصوات غير عربيّة على الأغلب.

أمّا في ما يتعلّق بنسبة التديّن، فإنّنا نرى تغيُّرات من شأنها أن تدلّ على ما يجري في المجتمع بأكمله، وأنّ النوّاب العرب يمثّلون قِطاعات مجتمعيّة متباينة ومختلفة، كما يُظهر الرسم البيانيّ التالي "8". إنّ دخول الحركة الإسلاميّة أو جزء منها في المعترك السياسيّ القُطْريّ ينعكس في كون ما يتراوح بين 20% وَ 25% من النوّاب متديّنين.

الرسم البيانيّ 8

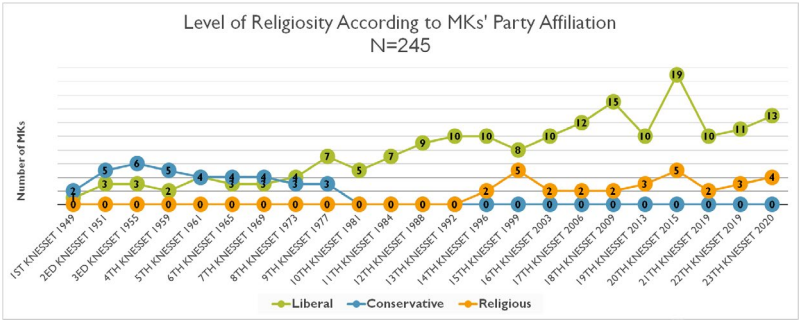

التمثيل النسائيّ

إلى هذه الصراعات تنضاف مسألة مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين، التي تشكّل هي كذلك قاعدة خلافات عميقة في المجتمع. أعداد النساء اللواتي يُقتلنَ في كلّ عام تُشكّل مؤشّرًا واضحًا على الصراع الثقافيّ والاجتماعيّ الدائر في هذا المجتمع. حالات القتل ما هي إلّا غيض من فيض العنف البطركيّ (الأبويّ) الذي يتجسّد في قمع النساء وإبعادهنّ عن الحيّز العامّ. وعلى الرغم من الارتفاع المتواصل في أعداد النساء اللواتي ينخرطن في سوق العمل، ولا سيّما في جهاز التربية والتعليم والخدمات الاجتماعيّة، ما زالت النساء يعانين من الإقصاء من مَحاور صنع القرار في الحكم المحلّيّ وفي الأحزاب السياسيّة. قلّة النساء اللواتي ينافسن على رئاسة أو عضويّة السلطات المحلّيّة، أو على تمثيل أعلى في المؤسّسات التمثيليّة (نحو: القائمة المشتركة؛ لجنة المتابعة العليا؛ لجنة رؤساء السلطات المحلّيّة)، تُظْهِر أنّ الحيّز العامّ ما زال ذكوريًّا في سواده الأعظم. يتجلّى هذا الواقع في المعطيات التي تظهر في الرسم البيانيّ "9" والتي تبيّن على نحوٍ قاطع أنّ النساء استطعن أن يدخلن وكر الرجال السياسيّ في العَقدين الأخيرين بنسبة ضئيلة جدًّا، حيث تنجح -في المعدّل- امرأة واحدة في الحصول على مقعد في صفوف الأحزاب العلمانيّة، وتغيب عن المشهد في الأحزاب الدينيّة أو المحافِظة. من المهمّ الإشارة هنا أنّ المرأة العربيّة الأولى التي نجحت في دخول الكنيست عضوًا فيه كانت تمثّل حزبًا صهيونيًّا هو حزب ميرتس، وأنّ امرأتين اثنتين أُخريَيْن من مجموع النساء العربيّات دخلن الكنيست في أحزاب صهيونيّة في إطار حزب العمل وحزب "كاحول-لاڤان". وهنالك ثلاث نساء عربيّات نجحن في الترشّح ودخول البرلمان (في دورات انتخابيّة أخرى تالية) من خلال حزبين عربيّين هما الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، كما يُظهِر الرسم البيانيّ "9". وقد جرى تحليل الانتماء الجندريّ بناءً على عدد أعضاء الكنيست العرب الذين دخلوا البرلمان، لا حسب عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب، ولا سيّما العربيّة من بينها؛ وذلك بسبب التبديلات الشخصيّة التي جرت خلال دورات الكنيست المختلفة وعلى رأسها الكنيست العشرون.

الرسم البيانيّ 9

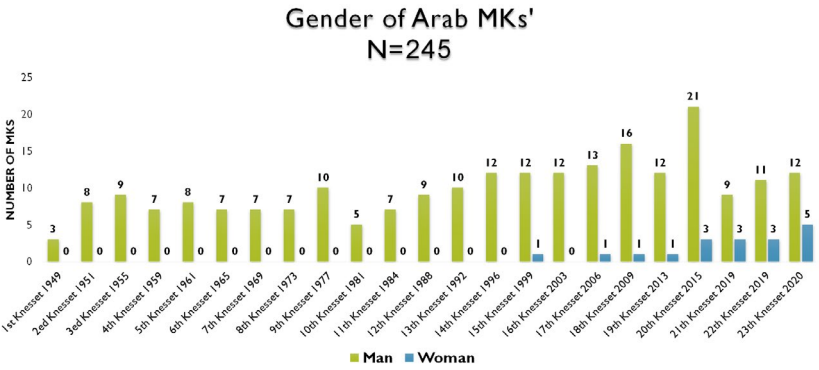

وكما نرى في الرسم البيانيّ "9"، بقي التمثيل البرلمانيّ خاليًا من النساء حتّى العام 1999، وما زالت نسبة النساء لا تتعدّى نسبة 7.7% من مُجْمَل أعضاء البرلمان العرب، أي 9 عضوات من مجمَل 93 عضوًا. وعند النظر إلى مستوى النائبات العربيّات التعليميّ، نرى فرقًا لا يمكن التغاضي عنه مقارَنةً بالرجال. وكما يُظهر الرسم البيانيّ "10"، التحصيل العلميّ للبرلمانيّات العربيّات أقلّ من نظيره لدى الرجال، وهو ما يعكس الوضع الاجتماعيّ العامّ، على الرغم من أنّ هذا الوضع قد يتبدّل في العقود القادمة، حيث إنّ نسبة الطالبات العربيّات في الجامعات أعلى بكثير من نظيره من نسبة الطلّاب الذكور.

الرسم البيانيّ 10

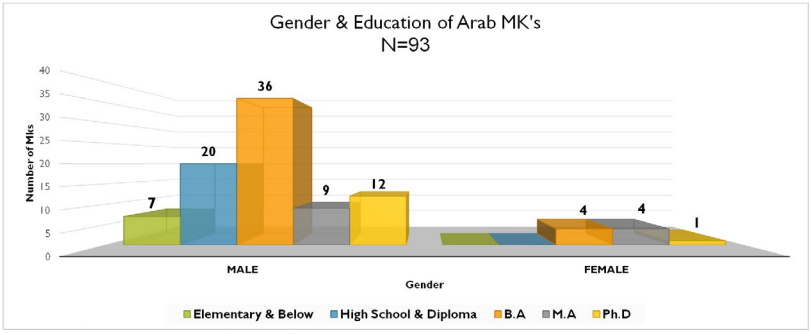

عند الحديث عن التمثيل النسائيّ في إدارات الجمعيات العربيّة، نرى أنّ الوضع يختلف تمامًا، وأنّ نسبة الحضور النسائيّ يكاد يكون في حالة من المناصفة مع الرجال. ويُظهر المعطى النسبيّ في الرسم البيانيّ "11" أنّه من مُجْمَل 231 عضوَ وعضوةَ إدارة نسبةُ النساء هي 45%، أي 104 نساء. لا شكّ أنّ هذه النسبة تعكس حالة فريدة، حيث إنّ التمثيل النسائيّ لا يقترب من هذه الحالة في أيّ من المؤسّسات أو المرافق الأخرى في المجتمع العربيّ. ومن الممكن الادّعاء أنّه لكون المجتمع المدنيّ العربيّ يشكّل حالةً طوعيّةً إراديّةً، وهو كذلك يمثّل طليعة المجتمع، ومن خلاله يمكن التكهّن بالتوجُّه العامّ لدى هذا المجتمع، فإنّ التمثيل النسائيّ آخذ في الاتّساع، وهذا ما يقضّ مضاجع أصحاب العقليّة البطركيّة الذكوريّة، التي لا تستطيع تحمُّل هذا التبدّل في علاقات القوّة في المجتمع، وبالتالي تردّ بعنف على الكثير من حالات عدم التماشي مع النظام التقليديّ القديم.

الرسم البيانيّ 11

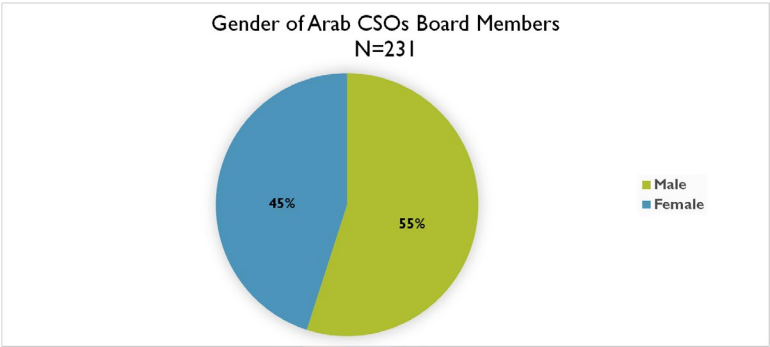

عند النظر بصورة أعمق إلى التمثيل النسائيّ، هنالك بعض البيانات التي من المهمّ ذكرها في هذا السياق. نسبة النساء المتعلّمات الممثّلات في إدارات الجمعيّات العربيّة أعلى من نسبة المتعلّمات في المجتمع العامّ. أمّا إذا قارنّا نِسَب التعليم عند النساء بنسبته عند الرجال -كما يظهر في الرسم البيانيّ "12"، فإنّه من مُجْمَل 174 عضوَ وعضوةَ إدارة استطعنا أن نحصل على معلومات بشأن مستوى تعليمهم، نرى أنّ نسبة الحاصلين والحاصلات على شهادة جامعيّة هي 92.5% يتوزّعون بين 39.7% من النساء وَ 60.2% من الرجال. هذا يعني أنّ نسبة النساء الحاصلات على شهادات جامعيّة هي أقلّ من نسبة الرجال. وما ينبغي لفت الانتباه إليه في هذا

السياق هو أنّه كلّما ارتفع مستوى الشهادة الجامعيّة انخفض تمثيل النساء في تلك الشريحة، وذاك يعني أنّ الاستثناء المتمثّل في نسبة النساء العالية نسبيًّا في إدارات الجمعيّات العربيّة لا يعكس صورة صحيحة عن وضع النساء في النخبة العربيّة على وجه العموم، وعن وضع المتعلّمين في هذه النخبة على وجه الخصوص.

الرسم البيانيّ 12

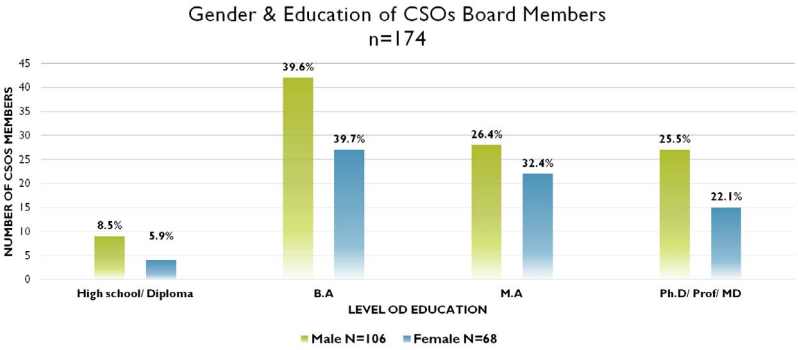

لافتٌ للأنظار التمثيلُ النسائيّ بحسب الانتماء الطائفيّ في إدارات الجمعيّات العربيّة، حيث إنّ هذا التمثيل يعكس حالة مقلقة، إذا نظرنا إلى المجتمع العربيّ كوحدة واحدة له نُخَبُهُ وقياداتُه المشترَكة. يظهر في الرسم البيانيّ "13" أنّه من مُجْمَل 187 عضوَ وعضوةَ إدارة استطعنا تعريف انتمائهم الطائفيّ، نرى أنّه هنالك امرأة درزيّة واحدة، أي 1.3% من التمثيل النسائيّ، وثلاثة رجال دروز، أي 2.8% من التمثيل الرجاليّ فقط. كما أنّه من اللافت للنظر أنّ نسبة التمثيل النسائيّ من الطوائف المسيحيّة أعلى من نسبة الرجال، حيث إنّ نسبة النساء من التمثيل النسائيّ هي 44.9%، بينما التمثيل الرجاليّ من مُجْمَل التمثيل الرجاليّ هو 24.8%.

الرسم البيانيّ 13

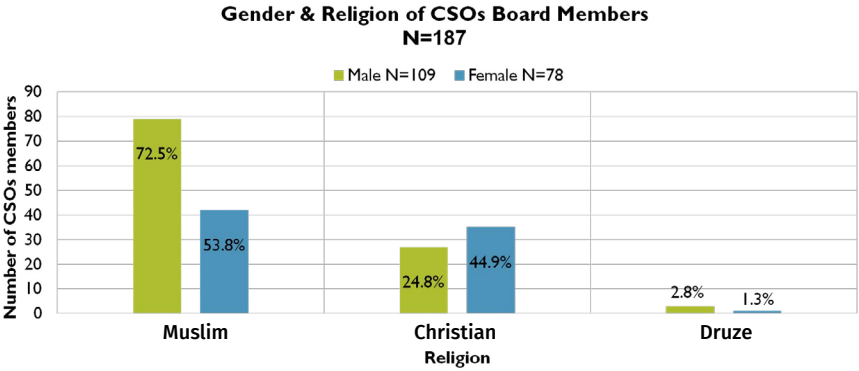

الأجيال الشابّة

عند الحديث عن نخبة المجتمع وقياداته، لا بدّ من لفت الأنظار إلى عامل السنّ، حيث إنّه من جهة أولى من المتوقّع أن تنحصر النخبة في أجيال متقدّمة في السنّ، كما هو الحال في أغلبيّة المجتمعات البشريّة، ومن جهة أخرى التحوّلاتُ الجارية على الأجيال الشابّة، والبعدُ الشاسع والتبايُن بين الأجيال، تلزمنا بلفت النظر إلى مدى انخراط بعض الشباب في مراكز قياديّة في المجتمع. في هذا الصدد، من المهمّ أن نشير إلى أنّ نموّ جيل "النيو-ميديا" الجديد، والتغيُّرات التي تترتّب عن هذا الأمر على المجتمع العربيّ، قد تُفضي إلى تغيُّرات في طابع القيادة العربيّة.

من المهمّ الإشارة إلى أنّ أيّ تحليل جيليّ للمجتمع يطرح التساؤل حول الحدّ الفاصل الجيليّ بين الشباب والكبار، وفي سبيل ذلك اتّبعنا ما هو مألوف في أدبيّات عدّة: جيل الشباب حتّى سنّ الخامسة والثلاثين (35)، وكلّ من تجاوزوا ذلك يمكن اعتبارهم جيل الكبار. وإذا نظرنا إلى متوسّط أجيال النوّاب العرب على مدار السنوات، نرى أنّ متوسّط العمر، على الرغم من بعض التغييرات فيه، يراوح في منطقة جيل نهاية الأربعينيّات وبداية الخمسينيّات، وهو ما يعني أنّه بالرغم من وجود بعض النوّاب ذوي متوسّط العمر المنخفض، مثلما هو الحال في الكنيست الحالية (الثالثة والعشرون) لا تشمل القيادةُ العربيّة في البرلمان شريحةً شبابيّة أيًّا كانت.

الرسم البياني 14

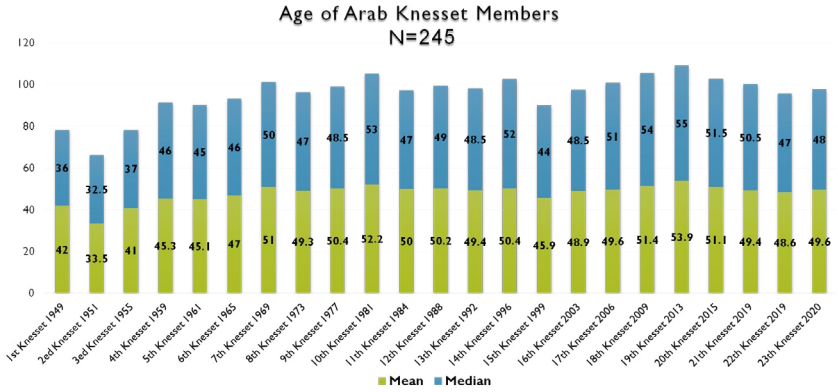

هذا الوضع ينعكس في متوسّط السنّ لدى أعضاء إدارات الجمعيّات العربيّة أيضًا؛ إذ على الرغم من وجود تمثيل معيّن لقِطاع الشباب، فإنّه متدنٍّ جدًّا قياسًا إلى التوزيعة السكّانيّة العامّة. يُظهر الرسم البيانيّ "13" أنّ تمثيل الأجيال الصغيرة حتّى سنّ الأربعين يبلغ 11.6% من مُجْمَل 121 عضوَ وعضوةَ إدارة استطعنا الحصول على معلومات تتعلّق بسنّ كلّ منهم.

الرسم البياني 15

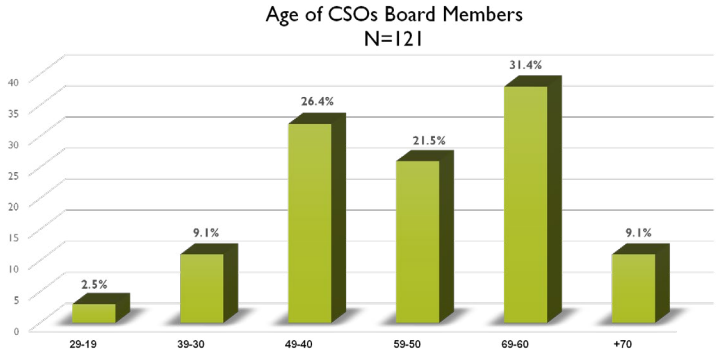

هـذه المعطيـات، التـي تنعكـس في مؤسّسـات وقِطاعـات مجتمعيّـة أخـرى، وعـلى رأسـها مجالـس السـلطات المحلّيّـة والبلديّـة، تـدلّ أنّ النخبـة العربيّـة -عـلى الرغـم من بعـض التحوّلات الجاريـة عليهـا- مـا زالـت تنحصـر في سـنّ الأربعيـن فمـا فـوق.

من المهمّ لفت النظر إلى أنّه على الرغم من أنّ الوصول إلى مواقع قياديّة يتطلّب الوقت، وأنّ عامل السنّ لا يمكن أن يتحوّل إلى مقولة قائمة بحدّ ذاتها بشأن طبيعة وميّزات النخبة، ثمّة علاقة بين السنّ وآليّات التحشيد والحراك والقيادة في عصر تقوم فيه التكنولوجيا الرقْميّة بدَوْر مهمّ جدًّا. فمن جهة، إنْ واصلت القيادات التي تقف على رأس الهرم السياسيّ في أيّامنا هذه المحافَظةَ على أنماطِ الحراك المحافِظةِ السائدةِ في صفوفها، فإنّها لا تستطيع تحشيد صغار المجتمع، كما يتجلّى ذلك في الحراكات القائمة في مواعيد وطنيّة أو أخرى كانت المشارَكة فيها واسعة النطاق من قِبل جيل الشباب. من جهة أخرى، أبناء الجيل الجديد الذين لم يتبوّأوا بَعدُ مواقعَ قياديّةً رسميّة يعملون ويتحرّكون في عالَمٍ يختلف عن عالَم أهاليهم. الجيل الذي نقصده هنا هو الجيل الثالث للنكبة، الذي يتأثّر بما يدور في العالَم الرحب المفتوح بعامّة، وبما يدور في العالَم العربيّ بخاصّة، هذا الجيل القياديّ يُحْضِر معه أنماط حراك اجتماعيّ، ولا سيّما أنماط تواصل جديدة بين القادة والمنقادين، لا تؤخذ بعين الاعتبار على نحوٍ كافٍ من قِبل الأجيال المتقدّمة والتي تحتلّ المراكز القياديّة الأساسيّة في المجتمع. لا شكّ أنّه من الممكن أن تأتي الأجيال الشابّة بأنماط سلوكيّة جديدة قد تنبثق منها أنماط قيادة جديدة، وعلى الرغم من أنّ الوقت ما زال مبكرًا لاستشراف تأثيرها على المجتمع، فإنّ التغاضي عن تأثيرها وأهمّيّة العمل على انخراطها في العمل الاجتماعيّ والسياسيّ قد تجرّ تبعات لا تُحمَد عقباها.

لضمان قراءة عميقة أكثر للفرق في أنماط الالتزام السياسيّ والاجتماعيّ بين الأجيال، قمنا بتحليل معطيات استطلاع رأي للمجتمع العربيّ حول أنماط سلوك المجتمع في ما يتعلّق بتكنولوجيا الاتّصال، ومن بينها أنماط المشاركة السياسيّة، بما في ذلك المشاركة الفعليّة والمشاركة بواسطة وسائل الاتّصال الاجتماعيّة. تُظهِر المعطيات أنّ هنالك علاقة وثيقة بين الجيل واستعمال الحواسيب، حيث إنّه كلّما ارتفعت سنّ الجيل قلّ استعماله الحاسوب (P=-0.30**)، كما أنّنا وجدنا علاقة سلبيّة بين تطوّر وسائل التواصل الاجتماعيّة والجيل، حيث إنّ التقدّم في السنّ يعني تَبَنّي نظرة سلبيّة أقوى على وسائل التواصل الاجتماعيّة (P=-0.28**). تنعكس هذه العلاقة في رؤية وسائل التواصل الاجتماعيّة كآليّة تسهّل مواجهة الحياة، حيث إنّ هنالك علاقة سلبيّة بين الجيل وكون هذه الوسائل توفّر آليّة مريحة لمواجهة تحدّيات الواقع، أي إنّ صغار السنّ ينظرون بإيجابيّة إلى هذه الوسائل، بينما كلّما تقدّمنا في السنّ أصبحت النظرة سلبيّة

أكثر (**P=-0.29). هنالك علاقة تبادليّة سلبيّة (Negative Correlation) بين الجيل ومقدار استعمال الإنترنت (**P=-0.50)، كما أنّنا وجدنا أنّه كلّما كان الشخص أصغر سنًّا كان أكثر فاعليّة في وسائل التواصل الاجتماعيّة (**P=-0.47). بَيْدَ أنّنا وجدنا أنّ هذا التوجّه لا يترجَم بالصورة نفسها عندما نتناول مستوى الاهتمام بالمنشورات ("البوستات") السياسيّة أو المشاركة السياسيّة في الشبكة العنكبوتيّة، حيث وجدنا علاقة إيجابيّة بين الجيل ومستوى الاهتمام بالبوستات السياسيّة (*P=0.13)، وعلاقة إيجابيّة بين الجيل ومستوى المشاركة السياسيّة في الشبكة العنكبوتيّة (*P=0.12). ما تعنيه هذه المعطيات أنّ الارتباطات تدلّ، على بالرغم من أنّها ليست قويّة، أنّ الجيل الشابّ حاضر بزخْم وفعّال جدًّا في الشبكة العنكبوتيّة، إلّا أنّ اهتمامه بالمواضيع السياسيّة أقلّ من الفئات العمْريّة الأكبر سنًّا. وبأن أنماط تنظّيمه تختلف عن الجيل البالغ، مما يدل على أن التنظيمات السياسيّة الحاليّة لا يمكنها أن تعكس إرادة الأجيال الشابة، التي ستبحث عن أنماط تمثيل وتداول مختلفة عما هو مألوف حتى الان.

السؤال الذي ما زال يبحث عن إجابة هو: هل (وكيف) ستصوغ التقاليد السياسيّة للقيادة الحاليّة (والفكر السياسيّ الذي أنتجته) قيادةَ الجيل القادم، أم إنّ هذا الجيل سينجح في استخدام الأدوات التواصليّة التي يملكها وثقافة النقاش الكامنة فيها في سبيل خلق جبهات سياسيّة جديدة تتمكّن على نحوٍ أفضل من مواجهة التحدّيات التي تضعها أمامه الدولة، ولا سيّما على ضوء تعاظُم النزعات القوميّة المتطرّفة، والعنصريّة المكشوفة في المجتمع الإسرائيليّ؟

البنى التقليديّة، الوحدة والقائمة المشتركة

من الواضح أنّ النخبة والقيادة التي جرى تحليلها بحسب المعطيات السابقة تدلّ على أنّها متعدّدة ومتنوّعة، وتعكس صورة عن التحوّلات الجارية على المجتمع الفلسطينيّ في الداخل بمجْمَله. التحوّلات هذه تدلّ على أنّ النخبة والقيادة السياسيّة العربيّة، كما تجلّت في قيادة الأحزاب وممثّليها، في الكنيست وفي إدارات الجمعيّات العربيّة القُطْريّة التي شملها البحث، هي نخبة وقيادة تتبوّأ مناصبها نتيجة لنضالها الاجتماعيّ والسياسيّ، وليس الأمر انعكاسًا للبنْية الاجتماعيّة التقليديّة التي تجلّت في قيادات سياسيّة في السابق، على نحوِ ما أرادت لها السلطة السياسيّة الإسرائيليّة. نحن نتحدّث عن أبناء وبنات الجيل الثالث للنكبة، الذين لا يتولّون مناصبهم بإرادة الدولة، وإنّما على العكس ممّا أرادته، وما مستوى دراستهم وثقافتهم إلّا دلالة

على مدى صمود المجتمَع الفلسطينيّ في الداخل؛ إذ على الرغم من كلّ ما لحق بهذا المجتمَع من ترهيب وقمع وكبت وسياسات "دقّ الأسافين" والإفقار الموجَّه، نرى نخبة سياسيّة مثقّفة تواجه تحدّياتها وتشقّ طريقًا في أرض وعرة ما زالت قائمة وتتأزّم يومًا تلو يوم جرّاء تفاقم العنصريّة في أروقة المؤسّسات الحكوميّة في إسرائيل.

وقد نجحت القيادة السياسيّة، في السنوات الأخيرة، في التجاوب مع متطلّبات محيطها وتجاوُز بعض من العقبات التي فرضتها السلطة للمسّ بها، على نحوِ ما حدث على ضوء رفع نسبة الحسم في إطارِ ما سُمِّيَ "قانون الحَوْكَمة"، الذي رمى إلى الحدّ من قدرة التمثيل السياسيّ العربيّ في الكنيست. لقد نجحت هذه القيادات في التغلّبِ على التباينات والخلافات بينها وتأسيسِ "القائمة المشتركة" قُبَيْل انتخابات الكنيست العشرين (آذار 2015)، وهو ما تجاوب مع مطلب جماهيريّ قديم لم تنجح الأحزاب في تلبيته في السابق. وعلى الرغم من الولادة العسيرة للقائمة وتعثّر طريقها لأسباب تتعلّق بالتنافس الداخليّ بين مركّباتها، حيث إنّها تضمّ أربعة أحزاب عربيّة تختلف في ما بينها في الكثير من المناحي، تمكّنت من الحصول على أغلبيّة أصوات الناخبين العرب في انتخابات عام 2015، وكذلك في انتخابات سبتمبر عام 2019، وأثبتت مجدّدًا أنّها تمثّل إرادة المجتمع، على الرغم من عدم الرضى الجزئيّ عن إنجازاتها الفعليّة، وذلك من خلال منحها الشرعيّة والدعم بنِسَب لم نعهدها من قبل. تشكيل القائمة المشتركة يجسّد على نحوٍ جيّد الكفاءات السياسيّة والوزن الجماهيريّ والأخلاقيّ الكبير للقيادة في عيون ناخبيها، ويجسّد قدرتها على التغلّب على محاولات إقصائها من قِبل المؤسّسة السياسيّة التي تحكمها الأحزاب اليمينيّة ذات النزعة القوميّة المتطرّفة.

وعلى الرغم من أنّ الوحدة بين الأحزاب العربيّة في الحلبة البرلمانيّة تُعتبر تغييرًا مهمًّا، فإنّ هذه الوحدة قد فرضتها عليها المنظومةُ السياسيّة، ومن الصعب الادّعاء أنّها تعكس تغييرًا جوهريًّا في سلوكيّات القيادات السياسيّة العربيّة. وإذا عدنا إلى النموذج النظريّ الذي طرحه هيجلي ولينجل، فبوسعنا أن نرى أنّه على المستوى القِيَميّ ما زال التباين بين أطراف النخبة السياسيّة قائمًا، وانعكس في الصراع على تركيبة قائمة المرشّحين للكنيست وشَخْصَنة التمثيل السياسيّ، وهما العاملان اللذان يعكسان هشاشة الوحدة في القائمة المشتركة، على الرغم من أنّها تحمل في طيّاتها تغيُّرًا مهمًّا مقارَنةً بالتشتُّت الحزبيّ والصراع الفكريّ اللذين ميّزا العقود الثلاثة التي سبقت هذه الوحدة. لا شكّ أنّ هذه الوحدة قد تكون العامل الذي يؤدّي إلى تصالح معيّن بين الأحزاب، وإلى وقف مؤقّت للصراعات في ما بينها، وإنْ لصالح بقائها السياسيّ، إلّا أنّها لا يمكن أن تلغي حقيقة تأثير كون بعض القيادات السياسيّة غير ممثَّلة في الكنيست،

ولا سيّما الحركة الإسلاميّة الشماليّة وحركة أبناء البلد فحسب، وإنما أيضًا بقاء تناحرات شخصيّة بين بعض قيادات الأحزاب المختلفة في القائمة المشتركة.

من الممكن الجزم أنّ للتفاضل الاجتماعيّ المتصاعد في النخبة السياسيّة العربيّة مردودًا إيجابيًّا يساعد في خلق تشابه بين مركّباتها المختلفة، وهو ما من شأنه أن يساعد في رفع منسوب التوافق بينها. ولكن إذا أخذنا المركّب القِيَميّ كعامل إضافيّ لديناميكيّة العلاقات داخل النخبة، فإنّ الانقسام الأيديولوجيّ يبقى عاملًا مهمًّا في التوتّرات القائمة لا يمكن للقائمة المشتركة التستّر عليه. مواصلة التعاون بين قيادات التيّارات المختلفة في القائمة المشتركة بعد الانتخابات الأخيرة لم تَعُدْ نتاجًا لعوامل إجرائيّة في قوانين الانتخابات وميكانيكيّتها فقط، وإنّما هي نتاج للإرادة الشعبيّة التي تمثّلت في تراجُع نِسَب التصويت عندما جرى حلّ القائمة في انتخابات نيسان عام 2019. لا يعني ذلك أنّ العوامل الشخصيّة والتشبّث بالبنى الاجتماعيّة التقليديّة تلاشت بأكملها، ولكن لا يمكن التغاضي عن تَهادُنات لم نعهدها في السابق، وعن أنّ التوافق المتصاعد انعكس في تجسُّد الوحدة السياسيّة في اتّفاقات مبدئيّة في لجنة المتابعة العليا وفي إعادة تشغيلها. وقد تكون هذه التغيُّرات بادرةً لتحوّلات عميقة وإدارة عقلانيّة لبنْية الفرص كما هو متوقّع من قيادة أقلّيّة قوميّة تعاني من خضوع هيكليّ وسياسة إقصائيّة.

على الرغم من هذا التوجّه الإيجابيّ، لا نستطيع تجاهل تأثير الواقع الهيكليّ الذي يعيشه المجتمع العربيّ - الفلسطينيّ على التباينات التنظيميّة والفكريّة في هذا المجتمع، والتي ما زالت تؤدّي إلى تنافس بين النخَب المختلفة على الموارد، وعلى المفاهيم والرموز الثقافيّة، وبخاصّة بين تلك المنخرطة في المؤسّسات الرسميّة للدولة وتلك التي خارجها. التفاضل الاجتماعيّ -الاقتصاديّ في هذا المجتمع، وبخاصّة ما بين الطبقة الوسطى الميسورة ومَن لم ينجحوا في اللحاق برَكْب التعليم والانخراط في الاقتصاد على نحوٍ إيجابيّ، يدفع إلى تنافس يأخذ في الكثير من الأحيان مَناحيَ سلبيّةً تبلغ حدّ استخدام العنف. وبينما تمثّل النخبةُ البنْيةَ الاجتماعيّة بطبقاتها المختلفة أكثر فأكثر، ما زال الصراع يحتدم على موارد القوّة الاقتصاديّة، ومن ثم السياسيّة وحتى الأيديولوجيّة، ما يعني بأن مأسسة التنافس والصراعات والاختلافات ما زالت قاصرة عن استيعاب سرعة التحوّلات الجارية في المجتمع.

هذا الصراع يأخذ أبعادًا قويّة في كلّ ما يتعلّق بالسيطرة على المجالس المحلّيّة، حيث يجري تجنيد جميع الموارد المحتملة، بما في ذلك استخدام العنف البدنيّ لضمان السيطرة على أحد الموارد الأكثر قوّة في المجتمع العربيّ. هذه الصراعات تعزّز التشظّي الداخليّ وعدم القدرة

على تحقيق توقّعات المجتمع العربيّ، ولا سيّما عندما يجري الحديث عن تكثيف النضال ضدّ سياسة التمييز التي تمارسها الدولة، والمحافظة على المؤسّسات التمثيليّة كأجسام تمكينيّة وموحِّدة. عدمُ القدرة على المحافظة على هذه الصراعات الاجتماعيّة والسياسيّة في أطر توافقيّة، والانزلاقُ المتواصل نحو استخدام العنف، يشيران بوضوح إلى هشاشة بعض النخَب العربيّة، ولا سيّما عندما نتحدّث عن تفعيل البنى الاجتماعيّة التقليديّة من قِبل قيادات مثقّفة وتسخيرها من أجل تحقيق مآرب سياسيّة أو اقتصاديّة، ممّا يحدّ من بناء قنوات اتّصال بنّاءة تُمَكّن المجتمع من تجاوز الاحتراب والتناحر الداخليّ. وقد أُقحِمت، في السنوات الأخيرة، فئات إجراميّة في الصراعات الدائرة على التحكّم بالسلطات المحلّيّة، وهو ما أفضى إلى توسُّع رقعة استعمال العنف في القرى والمدن العربيّة.

الخلاصة

التبايُن الاجتماعيّ - الاقتصاديّ الذي يميّز النخبة والقيادة السياسيّة التي نمت في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في العقود الأخيرة، كما أشرنها إليها في المعطيات السابقة، يدلّ على كونها قيادة تمثيليّة، لا بالمفهوم الضيّق الانتخابيّ للكلمة فحسب، وإنّما كذلك بالمفهوم الاجتماعيّ الواسع والمتعلّق بتماثُل الخصائص الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة بينها وبين مجتمعها. من هذا التماثل الاجتماعيّ تستمدّ القيادة شرعيّتها، إضافة إلى الجانب القِيَميّ - الأيديولوجيّ المنعكس في تمثيلها المشارب الفكريّة والعقائديّة للجمهور وطموحاته، وذلك بسبب التنوّع والاختلاف في ما بينها. وعلى الرغم من الادّعاءات المتكرّرة التي تطلقها المؤسّسة الحاكمة بشأن الفجوة بين مواقف القيادات ومواقف الجمهور، والتي تشكّل جزءًا من حملة نزع الشرعيّة عن قيادة الجمهور العربيّ الفلسطينيّ، ومن سياسات الهيمنة التي تمارسها الدولة منذ تأسيسها في العام 1948 حتّى يومنا هذا، فإنّ هذه القيادة أصيلة وتضرب جذورًا عميقة داخل الجمهور الذي نَمَتْ من داخله وتعكس بنْيتَه وإرادتَه وأهدافَه، وبالتالي تمثله بشكل شرعي على المستوى الوصفي والقيّمي، والرسمي والرمزي. إنّ سياسات المؤسّسة الإسرائيليّة وقياداتها، التي تتجسّد في الحدّ من قدرة النخبة العربيّة على الانخراط في مؤسّسات الدولة وفي اقتصادها، ومن التأثير على نسيج الحياة في إسرائيل، وإضعاف قدرتها على النهوض بمصالح الجمهور الذي تمثّله، هذه السياسات تصطدم بإرادة الجمهور العربيّ الذي يجزم جزمًا واضحًا بأنّ القيادات

العربيّة تمثّله، وذلك من خلال عمليّات التصويت المتتالية لهذه القيادات، ومن خلال التداول معها والتوقّع منها أن تكون ناجعة أكثر، على الرغم من الامتعاض الذي تبديه بعض قِطاعات المجتمع منها.

لا شكّ في أنّ الحلبة السياسيّة الإسرائيليّة والصراع على شروط المواطَنة، وبخاصّة النضال من أجل المساواة وضدّ التمييز والإقصاء، يُبقيانها حلبة أساسيّة تعمل القيادة العربيّة فيها بطريقة تعكس إرادة مجتمعها. الخطاب الذي تبنّته القائمة المشتركة، بدءًا من انتخابات الكنيست العشرين في العام 2015 حتّى يومنا هذا (وهو خطاب مدنيّ ومطلبيّ في أساسه)، يشكّل تجسيدًا للنزعات السائدة في المجتمع. توحيد الأحزاب العربيّة في قائمة واحدة هو انعكاس لإرادة الجمهور والتداول القائم بين النخَب السياسيّة والمجتمع. يبقى أن ننتظر عمليّات نقل الصلاحيات من الجيل الثاني للنكبة إلى الجيل الثالث، والتمعّن في إسقاطاتها وأبعادها. كذلك علينا الانتظار لنرى كيف سيعكس دخول النساء إلى مواقع مؤثّرة في الأحزاب العربيّة وفي الكنيست التحوّلاتِ العميقةَ التي يمرّ فيها المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وهو ما قد يجعل القيادة أكثر تمثيلًا ولكن بآليّات جديدة ومختلفة، تلائم روحَ العصر وتتجاوز محدوديّات القيادات الحاليّة.

المصادر

- أندبلد، م.؛ وغوطليب، د.؛ وهيلر، أ.؛ وكراد، ل. (2019). **حجم الفقر والفجوات الاجتماعيّة تقرير سنويّ 2018**. القدس: مؤسسة التأمين الوطنيّ. مستقاة من: https://bit.ly/2TIJuY8
- حداد حاج يحيى، ن. (2017). **المجتمع العربي في إسرائيل: صورة اجتماعيّة – اقتصاديّة ونظرة إلى المستقبل.** القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية.
- عزيز، ح. (2018). **الجوانب السياسيّة لحياة العرب في إسرائيل**. القدس: معهد فان لير.
- مجلس التعليم العالي. (2013). **تعدديّة ومساواة الفرص في التعليم العالي: توسيع منالية الأكاديميا للعرب، الدروز والشركس في إسرائيل**. https://bit.ly/2Q5jrII
- مجلس التعليم العالي. (2018). **ازدياد عدد الطلاب من المجتمع العربي**. https://bit.ly/337miGk
- Burton, M. Gunther, R., & Higley, J. (1992). Elite transformation and democratic regime. In J. Higley, R. Gunther (Eds.). **Elites and democratic consolidation in Latin America and southern Europe**. P. 8. Cambridge, U.K: Cambridge University Press.
- Crossan, M., Vera, D., & Nanjad, L. (2008). Transcendent leadership: Strategic leadership in dynamic environments. **The Leadership Quarterly**, 19. Pp. 569–581.
- Dogan, M., & Higley, J. (Eds.). (1998). **Elites, crisis, and the origins of regimes.** New York: Rowman & Little Field Publishers, INC.
- Foucault, M. (1995). **Discipline and punish: The birth of the prison.** (A. Sheridan, A. Mark, S. Smith, Trans.). New York: Vintage Books.
- Gardner, W., Cogliser, C., Davis, K., & Dickens, M. (2011). Authentic leadership: A review of the literature and research agenda. **The Leadership Quarterly**, 22. Pp. 1120–1145.
- Hernandez, M., Eberly, M., Avolio, B., & Johnson, M. (2011). The loci and mechanisms of leadership: Exploring a more comprehensive view of leadership theory. **The Leadership Quarterly**, 22. Pp. 1165–1185.
- Higley, G., & Pakulski, J. (2012). Elites, elitism and elite theory: Unending confusion?, Paper prepared for Research Committee on Political Elites (RC02) panel "Elite dilemmas and democracy's future", World Congress of the International Political Science Association, Madrid, 10 July. Available online at: http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_11235.pdf . Accessed: 16 August 2017.
- Higley, J., & Lengyel G. (2000). **Elites after state socialism: Theories and analysis.** Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
- House, R., Javidan, M., Hanges, P., & Dorfman, P. (2002) .Understanding cultures and implicit leadership theories across the globe: An introduction to project GLOBE. **Journal of World Business**, 37(2). Pp. 3-10.

- Jamal, A. (2011). **Arab minority nationalism in Israel: The politics of indigeneity**. London: Routledge.
- Khan, S. (2012). The sociology of elites. **Annual Review of Sociology**, 38. Pp. 361–377.
- Kramer, M. W., & Crespy, D. A. (2011). Communicating collaborative leadership. **The Leadership Quarterly**, 22. Pp. 1024–1037.
- Mann, M. (1986). **The sources of social power: A history of power from the beginning to A.D. 1760**. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mills, W. C. (1959). **The sociological imagination**. New York: Oxford University Press.
- Mosca, G. (1939). **The ruling class.** (H. D. Kahn, Trans.) (A. Livingston, Ed.). New York: McGraw-Hill book Company.
- Oc, B. (2018). Contextual leadership: A systematic review of how contextual factors shape leadership and its outcomes. **The Leadership Quarterly**, 29. Pp. 218-235.
- Pareto, V. (1935). **The mind and society.** New York: Harcourt, Brace and Company.
- Pitkin, H. (1967). **The Concept of Representation.** Berkeley: University of California Press.
- Putnam, R. (1976). **The comparative study of political elites.** Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall.
- Savage, M., & Williams, K. (Eds.). (2008). **Remembering elites.** Malden, MA: Blackwell.
- Sun, P. Y. T., & Anderson, M. H. (2012). Civic capacity: Building on transformational leadership to explain successful integrative public leadership. **The Leadership Quarterly**, 23. Pp. 309–323.
- Unger, R. (2004). **False necessity: Anti-necessitarian social theory in the service of radical democracy.** Rev. ed. (Revised Edition). London: Verso.
- Wedel J. R. (2009). **Shadow elite: How the world's new power brokers undermine democracy, government, and the free market.** New York: Basic Books.
- Wedel, J. R. (2017). From power elites to influence elites: Resetting elite studies for the 21st century. **Theory, Culture & Society**, 34(5/6). Pp. 153-178.
- Winters, J. A. (2011). **Oligarchy**. Cambridge: Cambridge University Press.

القيادة النسائيّة في الحركة الإسلاميّة
داخل الخطّ الأخضر: مقاربة نسويّة

عرين هوّاري[1]

ملخّص

تقوم هذه الورقة بمراجعة لفكر ومواقف نساء ناشطات وقياديّات فلسطينيّات في الحركة الإسلاميّة داخل الخطّ الأخضر.[2] تختار هذه المقاربة أن تركّز بصورة خاصّة على مفاهيمهنّ المتعلّقة بالنوع الاجتماعيّ، وعلى سياساتهنّ، كقياديّات في حركة دينيّة سياسيّة تنشط في سياق له خصوصيّته في الشرق الأوسط. تحاول الورقة كذلك فهم الخطابات حول القيادة والتمثيل التي تتبنّاها هؤلاء النساء.

يتمركز البحث حول الفاعليّة (agency) النسائيّة، من منظور بحثيّ نسويّ يقرأ النشاط النسائيّ في سياقه التاريخيّ والسياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، ويرمي إلى زعزعة الأبحاث التي ترى النساءَ المسلمات فئة متجانسة واقعة ضحيّة لقهر الثقافة والدين الإسلاميَّيْن، تلك الأبحاث التي ترى الإسلام جوهرًا معزولًا عن سياقه التاريخيّ وعن مباني القوّة السياسيّة، سواء أكانت تلك المباني نظامًا استعماريًّا، أم حركة قوميّة وطنيّة، أم دولة ذات سيادة، أم قوّة عظمى. وبالتالي تُبرز نتائج البحث خصوصيّة نشاط النساء الفلسطينيّات داخل الخطّ الأخضر.

يتبّنى البحث المنظورَ المعرفيّ النسويّ ومنهجيّة البحث النوعيّ، ويعتمد بصورة خاصّة على تحليل المقابلات، وذلك بغية إسماع أصوات النساء والإصغاء لرواياتهنّ من منظورهنّ.

أدّعي في هذه الورقة أنّ الناشطات والقياديّات الإسلاميّات داخل الخطّ الأخضر مجنِّدات على نحوٍ أساسيّ لمشروعهنّ الإسلاميّ الدينيّ والاجتماعيّ، وبالتالي يقاربن قضايا النوع الاجتماعيّ من هذا الباب. كذلك يدّعي البحث أنّه على الرغم من الإجماع العامّ بين النساء على اعتماد الفقه السنّيّ ومفاهيمه للنوع الاجتماعيّ، فقد ظهرت أصوات معظمهنّ عالية في محاولة التوفيق بين الْتِزامِهنّ بالفكر الإسلاميّ السنّيّ التقليديّ، وسَعْيِهن إلى العدالة من منظور النوع الاجتماعيّ.

1. عرين هواري- باحثة ومركزة برنامج دعم طلاب الدراسات العليا في مدى الكرمل.
2. تتناول الورقة بعض مَحاور أطروحة الدكتوراه التي كتبتْها الباحثة ضمن برنامج دراسات الجندر في جامعة "بِنْ چوريون" - بئر السبع.

كذلك برز اختلاف بين النساء في فهمهنّ وتفسيرهنّ للفقه السنّيّ في معظم المسائل المطروحة.

وأمّا في مقاربة البحث لسياسات هؤلاء النساء، كقياديّات داخل حركات دينيّة سياسيّة، فتدّعي الورقة أنّهنّ على وجه العموم لا يتّبعن في ممارساتهنّ مفهوم السياسة التقليديّ، ذاك الذي يُعنى بمسائل التمثيل والتأثير المباشر على الأَجِنْدة الحزبيّة، أو على القضايا التي تتعلّق بالنضال السياسيّ أمام السلطة. وتكاد هؤلاء النسوة يفتقدن كلّ تمثيل في المؤسّسات الرسميّة لصنع القرار داخل حركاتهنّ. ولكنّهنّ في الوقت نفسه شريكات في النضال السياسيّ، وممثَّلات بدرجات متفاوتة، في مواقع صنع القرار وتوزيع الموارد المادّيّة والرمزيّة داخل بعض المؤسّسات الدينيّة والاجتماعيّة المرتبطة بهذه الحركات.

مقدّمة

قراءة الفاعليّة النسائيّة الفلسطينيّة في سياقها

لا يمكن لأيّ مقارَبةٍ فهمُ مواقف وأدوار النساء الفلسطينيّات الفاعلات اجتماعيًّا وسياسيًّا دون ربطها بسياقها السياسيّ والخلفيّة التاريخيّة، ولا نستثني من ذلك الفاعليّةَ النسويّة العاملة في أُطر المجتمع المدنيّ، أو تلك النسائيّةَ الناشطة داخل الأحزاب السياسيّة؛ فبينما نشطت النساء في العالم العربيّ وفي الشرق الأوسط في التأثير على مجتمعاتها وعلى سياسات الدولة منذ بداية عهد دولة ما عبد الاستعمار في سنوات الخمسين، انقطع النشاط السياسيّ والاجتماعيّ المنظّم للنساء الفلسطينيّات داخل الخطّ الأخضر، وانحصر في الصراع من أجل البقاء على أثر نكبة فلسطين وفرض عشرين عامًا من الحكم العسكريّ على الفلسطينيّين الذين بقوا داخل الخطّ الأخضر. لم تكتفِ مؤسّسات الدولة الجديدة بهدم البنى الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي كانت قائمة قبل النكبة، والتي أثّرت تأثيرًا بالغًا على النساء الفلسطينيّات وعلى مكانتهنّ،[3] بل كذلك منعت ولاحقت وجرّمت إقامة أيّ إطار سياسيّ جديد، سواء أكان ذاك إطارًا حزبيًّا أم إطارًا من المجتمع المدنيّ. وبالتالي لم تقم الأطر النسائيّة والنسويّة إلّا في نهايات سنوات الثمانين وبداية

3 بشأن أثر النكبة على مكانة المرأة الفلسطينيّة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، في الإمكان العودة إلى المراجع التالية:
- حسن، 2018؛ هوّاري، 2011 ، 2018؛
- Abdo-Zubi, 1987; Meari, 2010.

سـنوات التسـعين.[4] أمّـا الحركـة الإسـلاميّة (التـي نشـاط نسـائها قيـد البحـث)، فقـد بـدأت بالظهـور مـن جديـد في سـنوات السـبعين في أعقـاب احتـلال الضفّـة الغربيّـة وقِطـاع غـزّة (علي، 2004)، وذلـك بعد نحـو أربعين عامًا من إلغاء انتهاء عمل حركة الإخوان المسلمين في فلسـطين (الحركـة التـي كان لهـا قبـل النكبـة أكثـر مـن عشـرين فرعًـا، والتـي أشـرف عـلى إقامتهـا الإمـام حسـن البنّـا).

يشـدّد جناحـا الحركـة الإسـلاميّة عـلى دَوْر النسـاء في المجـال العمومـيّ، وفـي الوقـت نفسـه عـلى الفـروق الجندريّـة بيـن الجنسـين التـي تفـرض أدوارًا اجتماعيّـة مختلفـة للنسـاء والرجـال في المجاليـن الخـاصّ والعـامّ، وعـلى وجـه الخصـوص تؤكّـد عـلى دَوْر النسـاء كأمّهـات ومربّيـات. وبينمـا تشـدّد قيـادات الجنـاح الشـماليّ للحركـة وبالتفصيـل الدقيـق عـلى أهمّيّـة التـزام النسـاء بالضوابـط الشـرعيّة المتعلّقـة باللبـاس والمشـي والحديـث والسـلوك في المجـال العـامّ، كشـروط مـن أجـل إقامـة المجتمـع الإسـلاميّ المسـتقبليّ (صـلاح، 2016؛ خطيـب، 2001أ؛ خطيـب، 2001ب)، يتنـاول الجنـاح الجنوبـيّ للحركـة الضوابـط الشرعيّة بصـورة عموميّة فقـط (الميثـاق العـامّ: المدخـل التعريفـيّ والتأصيلـيّ للحركـة الإسـلاميّة، 2018، مسـوّدة؛ صرصـور، 2014). ينعكـس هـذا الاختـلاف عـلى النشـاطات النسـائيّة، وكذلـك عـلى مواقـف النسـاء الناشـطات في جناحَـيِ الحركـة عـلى نحـوِ مـا سـنرى.

بـدأ العمـل النسـائيّ داخـل الحركـة الإسـلاميّة بالدعـوة مـن قِبـل داعيـات مـن الضفّـة الغربيّـة، ولاحقًـا مـن قِبـل داعيـات تعلّمـن في كلّيّـات الضفّـة الغربيّـة، وبعدهـا في كلّيّـة الدعـوة في أمّ الفحـم (أبـو هـلال، 2018). اتّسـعت هـذه النشـاطات عـام 1996، ومنـذ عـام 2000 حـدث تطـوّر كبيـر في العمـل النسـائيّ في إطـار الحركـة ومؤسّسـاتها (طـال، 2016)، حيـث أقيمـت إدارات نسـائيّة وكذلـك عـدّة أطـر تشـكّلُ النسـاءُ العنصـرَ الأكبـر داخلهـا ولهـنّ مكانـة في إداراتهـا. تعمـل النسـاء في هـذه الأطـر مـن أجـل دفـع قيـم إسـلاميّة، وبضمنهـا قيـم ذات طابـع جنـدريّ في صفـوف النسـاء الفلسـطينيّات. مـن بيـن هـذه الأُطـر أُطـرٌ تُعنـى بتحفيـظ القـرآن، وبالطفولـة، وبالمـرأة المسـلمة، وبالأسـرة، وبالعمـل الخيـريّ، وكذلـك مؤسّسـات إعلاميّـة وطلّابيّـة.[5]

4. حتّى سنوات الثمانين، كان الإطار النسائيّ الوحيد الذي عمل قُطْريًّا داخل المجتمع الفلسطينيّ، وخارج أُطر حزب العمل، هو "حركة النساء الديمقراطيّات" التي كانت حركة يهوديّة عربيّة.

5. للاطّلاع على المزيد بشأن أسماء الأطر النسائيّة في كلتا الحركتين، راجِعوا: علينات، 2015.

النشاط النسائيّ لدى الحركات الإسلاميّة في الشرق الأوسط: مقارَبة جندريّة

النشاط النسائيّ لدى الحركات الإسلاميّة بدأ في السنوات الأولى من إقامة حركة الإخوان المسلمين. فقد أقامت حركةُ الإخوان المسلمين عام 1932، أي بعد نشأتها بأربع سنوات، حركةَ الأخوات المسلمات. وقد لقي الموضوع زخْمًا أكبر مع إقامة الإدارة النسائيّة للأخوات عام 1944، التي أقيمت بناء على قرار المؤسِّس الإمام حسن البنّا نفسه. من بين الأسماء التي لمعت في تلك الفترة، تمْكِن الإشارة إلى فاطمة محمّد ولبيبة عبد الهادي وأمل العشماوي (تمّام، 2011). أولئك النساء وأخريات غيرهنّ كنّ نشيطات جدًّا، ولا سيّما في فترة النضال ضدّ نظام عبد الناصر، وبخاصّة في الدعم المعنويّ والمادّيّ لعائلات المعتقَلين السياسيّين. وقد جرى اعتقال وتعذيب خمسين امرأة من الأخوات المسلمات في فترة عبد الناصر، بناء على شهادة فاطمة عبد الهادي في كتابها "رحلتي مع الأخوات المسلمات" (عبد الهادي، 2011).

أمّا الشخصيّة النسائيّة الأكثر أثرًا في تاريخ حركة الإخوان المسلمين فهي زينب الغزالي، التي عملت في بداية مسيرتها داخل اتّحاد المرأة المصريّة بقيادة هدى شعراوي، لتتركه سريعًا وتقيم "جمعيّة النساء المسلمات" التي عملت لسنوات عديدة على نحوٍ مستقلّ، على الرغم من قرب الغزالي من الإخوان المسلمين وعلى الرغم من إعلانها الولاء لحسن البنّا. وقد أُغلِقت جمعيّتها بعد دخولها للسجن (1965-1971). في كتاب الغزالي "أيّام من حياتي" (الغزالي، 1999)، تتحدّث الكاتبة عن ملاحقة نظام عبد الناصر لحركة الإخوان المسلمين، وعن كرهه الشخصيّ لها، وعن تعذيب نظامه لها.

تشهد سنوات السبعين والثمانين نهضة مجدّدة لحركات الإسلام السياسيّ، وبالتالي للعمل النسائيّ داخلها. بعض الباحثات يرين أنّ دخول النساء للحركات الإسلاميّة نتج عن خيبة أمل من حركات اليسار (فرج، 2012)، أو من الحركات النسويّة الاستعلائيّة التي رفضت التعاون مع كلّ النساء من مختلف الشرائح والطبقات وأقصت النساء المتديّنات (جاد، 2008؛ فرج، 2012؛ Özçetin, 2009). بعضهنّ رأين تلك المشاركة تعبيرًا عن التعاطف مع الرسالة الدينيّة والاجتماعيّة التي حملتها الحركات الإسلاميّة التي أبدت تضامنًا مع الطبقات الدنيا اقتصاديًّا (Ahmed, 2011).

ترى العديد من الباحثات النسويّات أنّ نشاط النساء داخل الحركات الإسلاميّة يستأنف على مباني القوّة داخل هذه الحركات، وأنّ بعضًا من هؤلاء الناشطات شريكات في النضال النسويّ

وإن استخدمن مصطلحات مختلفة، ومعظمهنّ يرفضن تعريفهنّ كنسويّات (عبد اللطيف، 2012). تدّعي ليلى أحمد أنّ الخلاف بين النساء الناشطات حول الطريق نحو العدالة الجندريّة قد بدأ في الفترة التي نشطت فيها زينب الغزالي مقابل هدى شعراوي ودرّيّة شفيق. ترى أحمد أنّ أولئك النسوة سلكن طرقًا مختلفة في سبيل الوصول إلى العدالة الجندريّة (Ahmed, 1992). وتؤكّد معظم الباحثات اللواتي بحثن النشاط النسائيّ داخل الحركات الإسلاميّة على فاعليّة أولئك النساء (Agency)، سواء أكان ذاك في مسألة التمثيل، أم في التأثير على الأَجِنْدة الجندريّة الخاصّة بتلك الحركات (جاد، 2008؛ عبد اللطيف، 2012; Arat, 2005, 2016; Clark & Schwedler, 2003; Deeb, 2006; Moghadam, 2002, Yafout, 2011) أو بفاعليّتهنّ الدينيّة وسياساتهنّ التَّقَوِيّة (Jouili, 2011; Mahmood 2001, 2012)، أو تلك التي قرأت الفاعليّة النسائيّة بدورها الفاعل في المجال العموميّ وذلك التَّقَوِيّ (Deeb, 2006).[6]

المنظور المعرفيّ ومنهجيّة البحث

يتبنّى البحث المنظورَ المعرفيّ النسويّ، الذي يُعنى عناية خاصّة بأصوات النساء ويصغي لرواياتهنّ، ويستند إلى منهجيّة البحث النوعيّ، معتمدًا على تحليل أربع عشرة (14) مقابلة أُجرِيَت مع نساء ناشطات وقياديّات من الحركة الاسلاميّة، ثمانٍ من بينهنّ قياديّاتٌ في الجناح المسمّى بالجناح الشماليّ الذي يعمل من خارج البرلمان والمحظور إسرائيليًّا،[7] وخمسٌ أُخريات من الجناح المسمّى بالجناح الجنوبيّ الذي يسعى إلى التمثيل البرلمانيّ، وقياديّةٌ واحدة من حزب الإصلاح والوفاء الذي أقيم في أعقاب حظر الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة،[8] ومعتمدًا كذلك على موادّ أرشيفيّة، ومناسبات شاركتُ فيها كمشاهِدة خلال سيرورة البحث.

6. تناولت الباحثات أعلاه أدوار النساء داخل الحركات الإسلاميّة في الأردن ولبنان وتونس والمغرب وتركيّا ومصر واليمن وإيران، ولدى الأقلّيّات المسلمة المهاجرة في ألمانيا وفرنسا، وكذلك في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967. شدّدت بعض الباحثات على دَور النساء في دفع التمثيل النسائيّ في المكاتب السياسيّة أو في مجالس الشورى لدى تلك الحركات، وثمّة باحثات أخريات أبرزن تمثيلَ أولئك النساء البرلمانيّ، بينما شدّدت غيرهنّ على دَوْر النساء في التأثير من منظور جندريّ على مواقف حركاتهنّ أو على تأثيرهنّ في دفع قوانين من منظور المساواة الجندريّة. الباحثة صبا محمود شدّدت تحديدًا على الفاعليّة الدينيّة لدى أولئك النساء وعلى سياساتهنّ التَّقَوِيّة، وإن لم تنسجم تلك الأدوار مع التوقّعات النسويّة التقليديّة (Mahmood, 2012).

7. كلّ إشارة إلى نشاطات النساء داخل الجناح الشماليّ تتناول الفترة التي سبقت حظر الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة في تشرين الثاني عام 2015.

8. حزب الوفاء والإصلاح لا يعرّف نفسَه حزبًا إسلاميًّا، ولكنَّ معظم مؤسّسيه إسلاميّون، والناشطة فيه تعرّف نفسها على أنّها ناشطة ذات مرجعيّة إسلاميّة.

قياديّات الحركة الإسلاميّة والنوع الاجتماعيّ: مُجْمِعاتٌ على الفقه السنّيّ ومختلِفاتٌ في قراءته

يتطلّب فهم مواقف ناشطات وقياديّات الحركة الإسلاميّة من منظور النوع الاجتماعيّ عدمَ الاكتفاء بالقراءة لإجاباتهنّ المباشرة، بل يتطلّب كذلك التعمّقَ في تلك القراءة وتحليل مستوياتها المختلفة؛ إذ تؤكّد جميع النساء المشتركات في البحث التزامَهنّ بالإسلام السنّيّ التزامًا يرفض أيّ تجاوز للمذاهب الكلاسيكيّة الأربعة (الحنفيّة؛ المالكيّة؛ الشافعيّة؛ الحنبليّة). بالتالي، ومن هذا المنطلق، يؤكّدن على التزامهنّ بالأدوار الجندريّة المختلفة للنساء والرجال، كقِوامة الرجل، ودَوره كمنفق، ورفض محاربة ظاهرة تعدّد الزوجات، وقبول مبدأ عدم المساواة بالإرث وغير ذلك من القواعد الفقهيّة المتعارَف عليها في الإسلام السنّيّ والتي تتبنّاها الحركات الإسلاميّة. ولكن تحليل المقابَلات يُبرز على نحوٍ جليٍّ مسألتين مهمّتين: الأولى تشديد الناشطات على الحقوق التي أعطاها الإسلام للمرأة من منظورهنّ، كحقّها وواجبها في المشاركة في المجال العامّ، وحقّها في الميراث، وحقّها في التصرّف بمالها، وواجب الرجل بالنفقة عليها، دون أن يؤثّر ذلك على حقّها في العمل. كما شدّدت معظمهنّ على واجب الرجل أن يعمل داخل البيت، أسوة بالرسول. تقول فاتن* مثلًا:

> هاي النظرة مجتمعيّة وأنا بَآمنش إنُّه الإسلام هيك بحكي بتاتًا. الرسول (ص) معروف إنُّه كان يقوم بخدمة أهل بيته. عَلَوّاه [ليتنا] نرجع لهاي الشغلات، رجال تطبّق هاي السُّنّة.. بَس اليوم مشكلتنا أنا بتخيّل المجتمع، العرف، النظرة العربيّة، التفكير الرجولي. مجتمع بطركي. يعني هاي مشكلتنا أنا بتخيّل مش هو الدين. يعني الدين بريء، أنا حسب رأيي بريء من كلّ هاي الاعتقادات وهاي الشغلات الموجودة اليوم.

وفي حالات كثيرة، دافعت النساء عن العدل الجندريّ دون تجاوز النصوص الدينيّة، بل من خلال التأكيد على تناقض قهر النساء مع تلك النصوص. على سبيل المثال، تؤكّد نوال أنّ قتل النساء على خلفيّة ما يسمّى شرف العائلة لا يمتّ إلى الإسلام بِصِلة، إذ تقول:

> [...] نفس الشي بالنسبة للقتل على شرف العائلة نسبوه للدين. بَس مش شايفة إشي للدين. لَحَدّ هَالْقِيت مش ملاقية أيّ علاقة بينه وبين الدين. ملقيتش نهائيًّا وأنا قلت وأنا أعطي البنات مهارات حياتيّة قلت لهن ايّاها. قلت لهن لـمّا إحنا مرّات منتعامل مع الدين، الدين بِساعد وبغفر بس إحنا منتعامل مع مجتمع قاسي اللي هو بغفرش وبسامحش.

* جميع الأسماء المقتبسة في هذه الدراسة هي أسماء مستعارة.

وحتّى في المَواضع التي ترى فيها النساء أنّ النصّ قاطع، تحاول بعضهنّ مراعاة العدل دون إلغاء النصّ، ولكن من خلال التخيُّر بين الآيات. وبذلك لا يستنكرن النصَّ، بل التعسّفَ به أو سوءَ استخدامه. شذى، مثلًا، ترى أنّ الإنفاق من واجب الرجل لا المرأة. وترفض المبدأ النسويّ الذي جعل المرأة في الغرب تعاني، على حدّ قولها، حيث تعتقد بأنّ مبدأ المساواة حوّل زواجها إلى عَقد عمل، وفرَضَ عليها العمل خارج وداخل البيت في آن واحد. ومع ذلك، حين تُسأل عن موقفها من حصر الإنفاق في الرجل، حتّى في الحالة التي يكون فيها الرجل فقيرا والمرأة مقتدِرة، تجيب شذى أنّ من واجب المرأة المساعَدةَ المادِيّة، لكن ليس من واجبها الإنفاق، وإنّما يكون ذاك من باب المودّة والرحمة التي نادى بها القرآن الكريم،[9] إذ تقول:

> إحنا العلاقة بين الرجل والمرأة اللي وصفها الدين هي علاقة مودّة ورحمة. فأكيد هاي المرأة بدها تكون عندها هاي المودّة والرحمة وهذا نصّ قرآني مش تفسير. إذا بدها تروح تشتري ماكياج وجوزها بعتّل طول النهار يعني هاي لا مسلمة ولا في مودّة ولا في رحمة.

وأمّا المسألة الثانية التي يلتفت إليها البحث، فتتلخّص في أنّه على الرغم من هذا الإجماع العامّ بين النساء المشتركات في البحث على الفقه السنّيّ، فقد تحدّثت النساء -حتّى أولئك المنتسبات إلى الجناح نفسه من الحركة- بأصوات متعدّدة وأبدين اختلافات في ما بينهنّ بشأن مسائل فقهيّة، ولا سيّما تلك المتعلّقة بالنوع الاجتماعيّ. كذلك تؤكّد بعضهنّ على حقوق النساء أكثر، بينما تشدّد أخريات أكثرَ على الضوابط الشرعيّة من منظور الإسلام السنّيّ. تنعكس الاختلافات في قضايا عديدة، من بينها مكانة المرأة في الأدوار السياسيّة العليا كالسلطة السياسيّة، ومن بينها اللباس، وتعدّد الزوجات، وطرق الدعوة إلى الدين وغيرها. فعلى سبيل المثال، تؤكّد هند على حقّ الرجل بممارسة تعدّد الزوجات دون ضوابط، وتؤكّد أنّ آيةَ تعدُّدِ الزوجات لم تنزل في سياق الحديث عن اليتامى وأمّهاتهم فقط،[10] إذ تقول:

> بَس لو إنها نزلت في اليتامى كان ما تطبّقت بعهد النبي (ص) وعهد الصحابة. كانوا (أي الصحابة) معدّدين من غير وجود يتامى[...] إنتِ [تقول للباحثة] خصّصتيها (أي الآية)، بس ممنوع تخصّصي إشي عامّ. إنت خصّصتِ إشي عامّ.

معنى ذاك أنّ هند ترى أنّ الآية التي تشير إلى الحقّ في الزواج بأكثر من امرأة واحدة هي آية عامّة

9. الآية 21 من سورة الروم "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ".

10. الآية 3 من سورة النساء "وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُواْ".

يصلح تطبيقها في جميع السياقات، وعلى جميع الرجال، وأنّه من الخطأ تخصيصها لحالات القسط (العدل) باليتامى فقط. من جهة أخرى، مقابل هند وكاملة اللتين دافعتا عن ظاهرة تعدّد الزوجات، جميع المشتركات الأخريات لم يَعْمدن إلى مقاربة الظاهرة أساسًا من باب حقّ الرجل وإباحة التعدّد، وإنّما من باب بُعدها الإشكاليّ ومن كون التعسّف في تنفيذ الآية حرامًا، ورأيْنَ أنّ تعدّد الزوجات يُباح في حالات استثنائيّة فقط، وأنّه ليس بالحالة الطبيعيّة. وفي ذلك تقول شذى، على سبيل المثال:

> الدين ما شجّع على التعدّد. هو أعطاك حلّ لسياقات معيّنة [...] آه في كتير زيجات اللي آه برفضها... ولكن لا أرفض مبدأ التعدّديّة كمبدأ... ولكن في إلُه سياقات معيّنة اللي أنا واعيتلها وبَعْرفها. مَهُو التعدُّد زَيُّه زَيّ شغلات ثانية... مش قلنا إنُّه فيه ممارسات خاطئة للبس الجلباب؟! كمان التعدُّد في كتير ناس أخذته لأهوائها... وأخذته لسياقاتها...

وتؤكّد فاطمة، مثلًا، أنّ ممارَسة التعدّد مؤلمة جدًّا للنساء، ولكنّها في سياق معيّن ضروريّة، وتشبّه ألمه (ألم التعدُّد) على المرأة بالألم الذي يشعر به المريض وأهله بعد بتر قدمه، ولكنّه يطبَّق من أجل مصلحة الجسد كلّه.

أمّا فاتن، فتتجاوز الأخريات رافضةً تعدُّد الزوجات، دون أن تقول ذلك مباشرة، بل تستفيد من شقّ الآية الذي يتحدّث عن العدل بين الزوجات، مدّعية أنّ العدل غير ممكن في فترتنا هذه.

> بتحكي (الآية) طبعًا عن العدل. إذا استطاع أن يعدل، واليوم إنّك إنت تعدل مستحيل [...]

علاوة على هذا، اختلفت الناشطات في طبيعة الأنشطة التي يركّزن عليها داخل المجتمع. فقد شدّدت بعضهنّ على العمل الدَّعَوِيّ بمفهومه الضيّق، وعلى العمل من أجل إقامة الإسلام ومجتمع تلتزم نساؤه بالضوابط الشرعيّة، بينما وَضعت أخرياتٌ نُصْب أعينهنّ قضايا تربويّةً ومجتمعيّة وأسريّة. برز التشديد على البعد الدَّعَوِيّ الذي يركّز على النوع الاجتماعيّ أكثر لدى النساء المنتسبات للجناح الشماليّ، كقول كاملة -مثلًا:

> [...] مشروعنا إنُّه كلّ بناتنا يلتزموا باللباس الشرعي، بالحجاب اللي ربّ العالمين فرضه علينا. وما زلنا ندعو لهذا الأمر سواء كان بالمساجد بالمراكز، حتّى بالمدارس الحكوميّة. لمّا يُسمح لنا بالدخول إلى المدارس نتحدّث عن العفّة عن إنها المرأة الفتاة تحفظ جسدها.

في المقابل، برز مفهوم العمل المجتمعيّ أكثر لدى النساء المنتسبات للجناح الجنوبيّ، كما في قول سلمى:

> امرأة مسلمة مش فقط إنها تقعد في بيتها وتتقوقع في بيتها وتضلّها بس تصلّي وتقرأ قرآن وتعبد ربّنا [...]بقدرش آجي أقول والله مجتمعي مهدوم ومجتمعي صعب الجيل الصاعد بدُّه مين يشيله، وأنا قاعدة بْداري. أنا لازم أنادي بهاي المسمّيات وأشتغل بَرَّا. المدارس بتنتظرني. الجمعيّات بتنتظرني. المؤسّسات، بنات، شباب... بنتظرونا إنُّه إحنا نيجي نغيّر.

المرأة في المجال العموميّ وفي المواقع القياديّة:

مسألة مشاركة المرأة في المجال العموميّ غير مطروحة للنقاش لدى جميع المشترِكات؛ إذ تُعتبر ضمن الأمور المفهومة ضمنًا، وحيث الدعوة لها والتوعية من أجلها في صُلب عمل جزء كبير من الناشطات اللواتي جَرَتْ مقابلتهنّ لغرض هذا البحث. ورأت بعضهنّ أنّ المشاركة فريضة دينيّة؛ إلّا أنّهنّ اختلفن -حتّى داخل الجناح الحركيّ الواحد- في طبيعة هذا الدور. فبينما رأت بعض المشترِكات أنّ عمل النساء ينبغي أن يقتصر على القضايا الدينيّة والمجتمعيّة، وأنّ المناصب السياسيّة العليا هي حكر للرجال، أكّدت أخريات أنّ للمرأة دورًا في قيادة مجتمعها وفي الشأن السياسيّ العامّ، أي المرتبط بالسلطة السياسيّة. على سبيل المثال، لا تكتفي فاطمة بأن تقول إنّها على المستوى الشخصيّ "بعيدة كلّ البعد عن السياسة ولا أحبّ التدخّل بالأمور السياسيّة وهي إلها أهلها"، بل تؤكّد كذلك أنّ العمل في السياسة بمفهومها الرسميّ (السلطة السياسيّة) هو ليس للمرأة، إذ تقول: "أنا مش مع هيك توجُّه. المرأة بتيجي أكثر عاطفيّة"، رافضةً لمبدأ المساواة بقولها: "لا المساواة خلّيني أقول لك يعني بوضعيّتها كأنثى [...] أنا مش مع إنها تكون قائدة". وفي مقابل هذا الموقف الذي تتبنّاه فاطمة، تؤكّد سينا بصوت لا تَرَدُّد فيه على دَوْر المرأة في المشاريع السياسيّة قائلة:

> المرأة أكثر من نصف المجتمع. هي تشكّل نصفه وتَبني النصف الآخر. لازم تكون بقيادة الحركات الإسلاميّة. النبي أوّل ما نزل عليه الوحي ذهب إلى خديجة.

وعلى وجه التحديد، حول دَوْر المرأة في القيادة السياسيّة، وفي سياق حديثها عن ضرورة الاختلاط، تضيف سينا: "طبعًا مهمّ. بعض البيعات شاركت فيها النساء والرجال كبيعة العقبة الكبرى". لا نرى موقفًا واحدًا في هذه القضايا، ونجد كذلك أنّ الموقف حول هذا الموضوع ليس مبلورًا لدى بعض الناشطات، وقد ينطوي على تناقضات لدى الناشطة نفسها. قد يكون الارتباك نابعًا من تقاطع أو توتّر الالتزام بالفقه السنّيّ مع الانحياز إلى حقّ المرأة. فعلى سبيل المثال،

سلمى -من ناحية ما- لا تكتفي بالتأكيد على دَوْر المرأة في المجال العموميّ، وإنّما ترى أنّ كونها مسلمة يفرض عليها دَوْرًا قياديًّا:

> لـمّا أخذت على عاتقي إنّي أكون مسلمة يعني مسلم مميّز قائد بغيّر [...] لإنّه أنا كمرأة مسلمة لازم أكون ناشطة في كلّ مكان ومكان... سياسيًّا ودينيًّا دَعَوِيًّا. كلّ الأشياء التربويّة والاجتماعيّة لازم يكون إلي دور فيها. هيك بكون امرأة أنا.

سلمى ذاتها، التي تؤكّد على دور المرأة كقائدة، وترى القيادة جزءًا بنيويًّا في تركيبة المرأة المسلمة، ترى أنّ المرأة لا تستطيع أن تقوم بدور قاضية، إذ إنّ الرجل في بعض الجوانب الشرعيّة -على حدّ قولها- أكثر إنصافًا. "لَمّا بُحْكُم بهاي الأشياء بِكُون مُنْصِف أكثر ومش أيّ رجل. الرجل الثقة العدل المثقّف، وذلك لأنّ المرأة "عاطفيّة". وعن السؤال بشأن إمكانيّة الاستفادة من دمج العقل مع العاطفة، تجيب سينا بقولها إنّ هذا الدمج أحيانًا يؤثّر سلبًا ويقوم بدَوْر تخريبيّ.

معظم النساء يُجِبْن بالنفي حين يُسألن عن الانكشاف للخطاب النسويّ الإسلاميّ. ولكن في الوقت نفسه، يبدو عدم تناول التفسيرات المختلفة عن التيّار الإسلاميّ المركزيّ قرارًا لدى بعض الناشطات الإسلاميّات، في مواجهة الخطاب النسويّ الذي يشدّد على مسألة المساواة في بعض القضايا التي تراها النساء الاسلاميّات غير جوهريّة أو غير حارقة في الوضع الراهن، أو تأتي تلبية لأَجِنْدات غربيّة تنجرّ وراءها النسويّات الفلسطينيّات على حدّ قول بعض الناشطات، كقول سينا:

> النسويّات لا نراهنّ ولا نسمع أصواتهنّ إذا كان الظلم واقعًا على النساء الإسلاميّات. أين هنّ وأصواتهنّ لَمّا وقعت الحرب على غزّة وكانت أكثر ضحاياها النساء والأطفال والنساء في سوريا والاغتصابات في سوريا والظلم في بورما؟! والّا شاطرات بَس ينعقوا بالأصوات لـمّا واحد بتجوّز على مَرته... حقوق المرأة عندهم لمرأة ومرأة -مع إنّه الإسلام ساوى بين كلّ الناس.

لا يتّسع حيّز هذه الورقة لمعالجة موقف النساء الإسلاميّات من الحركة النسويّة، ولكن تُمْكِن الإشارة أنّه بدا جليًّا لدى معظم الناشطات من الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة وحزب الوفاء والإصلاح أنّهنّ يرين النسويّات الفلسطينيّات مرهونات لأَجِنْدات غربيّة، وبالتالي لا تمكن قراءة مواقفهنّ في بعض قضايا النوع الاجتماعيّ دون قراءة نقدهنّ للحركة النسويّة. فعلى سبيل المثال، حين تؤكّد كلّ من شذى وإنصاف، اللتين انتقدتا بشدّةٍ الحركةَ النسويّة، رفْضَهما تَوَلّي المرأة مناصب عليا، كرئيسة دولة أو رئيسة حكومة، تسوّغان مواقفهما بأنّ هذه القضايا ليست ما يشغل بال نساء مجتمعنا، وذلك في نقدٍ مبطّن للحركة النسويّة. تقول شذى

(من حزب الإصلاح والوفاء)، مثلًا:

> [...] بعرفش مش حاسستها قضيّة [المقصود أنّها ليست قضيّة هامّة وراهنة] ممكن نناقشها على مستوى فلسفي نظري يعني. بعدنا مطوّلين تنوصل لهاي المرحلة. تَنْخَلّص كلّ قضايا المرأة، منوصل إنُّه تكون رئيسة دولة ولا لأ...

وبالروح نفسها تتحدّث سارة (من الجناح الجنوبيّ) وحول المسألة نفسها:

> والله لو وصلنا لمرحلة هيك إحنا بخير.. لو وصلنا إنُّه نوصّل صوتنا ونقوم بدورنا الحقيقي كما يجب مش الشكلي... فإحنا بخير... مش شايفة بمناطحة السحاب هاي إنُّه فيها أهمّيّة... يعني أنا عارفة قدراتي.

التمثيل والتأثير: غياب عن مراكز صنع القرار الرسميّة ومشاركة فعّالة في الأطر الدينيّة والمجتمعيّة

مقاربة تأثير النساء في الحركة الإسلاميّة وتمثيلهنّ بصورة تقنيّة، من خلال فحص عدد النساء الحاضرات في الأطر الرسميّة لصنع القرار داخل الحركة الإسلاميّة، قد تشير إلى شبه انعدام لتمثيلهنّ، وبالتالي لتأثيرهنّ في جناحَي الحركة الإسلاميّة الشماليّ (قبل حظرها) والجنوبيّ؛ إذ ليس ثمّة أيّ امرأة لا في مجلس الشورى ولا في المكتب السياسيّ (لغاية إجراء المقابلات مع النساء)،[11] بينما تحتلّ امرأتان مركز عضوتين في الهيئة التأسيسيّة للحزب الجديد المسمّى "الإصلاح والوفاء". كذلك لم نرَ حتّى الانتخابات الأخيرة التي جرت في الثاني من آذار الجاري (2020) أيّ مرشّحة في موقع مضمون للكنيست لدى الجناح الجنوبيّ للحركة.[12] فضلًا عن هذا، لا نرى، من خلال تحليل أقوال النساء، تأثيرًا لهنّ على القرار لو قاربنا مفهوم السياسيّ فقط من

11. أجريت المقابلات بين أيلول عام 2013 وآب عام 2017. في المؤتمر التاسع عشر للحركة الإسلاميّة (الجناح الجنوبيّ) المنعقد في كانون الثاني عام 2018، أُقِرّت تعديلات متعلّقة بتمثيل النساء في مؤسّسات الحركة الإسلاميّة، وعلى رأسها مجلس الشورى والإدارة العامّة، وقائمة مرشّحي الكنيست. ولكن البيان كان عامًّا ولم يفصّل القرار (الجناح الجنوبيّ، 2018). وفي محادثة مع السيّد إبراهيم حجازي (رئيس المكتب السياسي للحركة)، قال إنّ التعديل يشير إلى إدخال نساء إلى جميع مؤسّسات الحركة، حتّى تبلغ نسبتهنّ 25%، ولكن على نحوٍ تدريجيّ. وأضاف قائلًا إنّ المرحلة الأولى كانت إدخال السيّدة أسيل قراعين إلى الإدارة العامّة، ولاحقًا سوف ينقّذ القرار في جميع الهيئات، بما فيها قائمة المرشّحين للكنيست. يقول حجازي إنّ التغيير لم ينجم عن ضغط من النساء في الحركة، بل بتأثير الحركات الإسلاميّة الأخرى في تركيّا وتونس والمغرب، وبأثر ديناميّات العمل داخل القائمة المشتركة التي تشمل تمثيلًا نسائيًّا (أجريت المحادثة معه في 31\5\2018).

12. حين كتابة هذه الورقة، وتحديدًا في انتخابات الكنيست المنعقدة في الثاني من آذار (2020)، نجحت القائمة المشتركة في إدخال أربع عضوات نساء إلى الكنيست في أعقاب حصولها (أي القائمة) على خمسة عشر مقعدًا، الأمر الذي عنى ضمانَ تمثيل نسائيّ لجميع الأحزاب الشريكة في القائمة (الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الجناح الجنوبيّ للحركة الإسلاميّة المسمّى داخل الكنيست "القائمة الموحَّدة"؛ الحركة العربيّة للتغيير)، وبالتالي تَمَثّلَ الجناح الجنوبيّ للحركة الإسلاميّة بالسيّدة إيمان خطيب - ياسين التي دخلت للبرلمان كأوّل امرأة عن الحركة الإسلاميّة.

زاوية العمل في القضيّة الوطنيّة أمام السلطة السياسيّة الحاكمة؛ إذ نرى أنّ دَور معظم النساء القياديّات في أفضل حالاته هو المشاركة في النشاطات السياسيّة، وغالبًا ما تكون النشاطات النسائيّة منفردة أو محافظة على مبدأ الفصل بين الجنسين، بحيث تجلس النساء في كثير من الحالات في الأماكن الخلفيّة، وفي أسوأ الحالات نجد ناشطات وقياديّات لا يتعاطين أصلًا مع هذا الدور، ويكتفين بالعمل الدينيّ والدَّعَوِيّ الذي يرَيْنَ أنّه الأكثر مناسَبةً للنساء. غالبيتهنّ العظمى لم يُشِرن إلى الحلّ السياسيّ الذي يرتئينه حين سُئلن عن مشاريعهنّ كمسلمات، على الرغم من تأكيدهنّ أنّ الإسلام دين شموليّ يتعاطى مع مَناحي الحياة كافّة، خاصّةً كانت أَمْ عامّةً.

وبالتالي، يكشف تحليل المقابلات أنّ عدم وصول المرأة إلى أُطرِ صنع القرار الحزبيّ الرسميّةِ ليس فقط نتيجة مباشرة للإقصاء، بل هو ناتج كذلك عن عدم خوض النساء لأيّ نضال أو مبادرة جماعيّة من أجل التمثيل، أو من أجل التأثير على أَجِنْدة الحركة في قضايا النوع الاجتماعيّ أو في القضيّة الوطنيّة عمومًا، وذلك بخلاف ما تقوم به النساء في جميع الحركات الإسلاميّة في الشرق الأوسط التي أشرنا إليها أعلاه. تقول -مثلًا- منيرة (من الجناح الشماليّ) بشأن عدم وجود النساء في مجلس الشورى أو المكتب السياسيّ: "أنا الوحيدة من 15 سنة بجيب هذا الصوت". وتقول حنان في إجابتها عن السؤال عمّا إذا كانت هناك أيّ مطالَبة جماعيّة لدخول النساء لمجلس الشورى أو المكتب السياسيّ، وخلال تأكيدها على رغبتها في وجود نساء في هذه الأطر: "بِمْكِن عندكم [تقصد الأحزاب العلمانيّة أو النسويّات] وعي سياسي أكثر مِن عنّا". وأمّا الناشطات المنتسبات للجناح الجنوبيّ، فيؤكّدن على توجّه قيادات الحركة إليهنّ لأخذ دور أكبر في العمل الحزبيّ وفي مؤسّسات صنع القرار (ومعنى ذاك أنّ التوجُّه يأتي من أعلى لا من قِبلهنّ كنساء)، مؤكّدات على التغيير الذي تمرّ فيه الحركة الإسلاميّة. في هذا الصدد تقول نوال:

> فيه كان توجُّهات مش مطالبة منّا. كان فيه توجّهات من الإدارة. للأسف يعني أنا قلتها، كان في توجُّهات من الإدارة الذكوريّة[13] للنسائيّة... إنُّه فوتن... تعالن... شو رأيكن تفوتن بالسياسة شو رأيك (التوجّه لنوال) تكوني نائبة الرئيس. يعني كان في اقتراح لنيابة. نائب أوّل منحكي إحنا.[14]

13. تقصد بكلمة الإدارة الذكوريّةِ الرجالَ لا المنظومةَ الذكوريّةَ.

14. أشارت نوال خلال المقابلة (أجريت المقابلة معها في تاريخ 17/11/ 2016). أنه توجّهت لها قيادات الحركة للمشاركة والعمل والتمثيل. وذلك، حسب رأيها، بتأثير القائمة المشتركة التي ترشّحت ضمنها مرشّحتان مضمونتان هما عيادة توما - سليمان وحنين زعبي، في حزبَيِ الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ.

عدد كبير من النساء اللواتي اشتركن في البحث يتبوّأن مناصب مرموقة في بعض مؤسّسات الحركة الإسلاميّة، أو في عملهنّ المهنيّ، ولكن ليس في السياسة الرسميّة للحركة. جملة نوال أعلاه "شو رأيكن تفوتن بالسياسة"، أو جملة حنان "يمكن عندكم وعي سياسيّ أكثر من عنّا"، تشيران أوّلًا إلى أنّهما فعلًا لا تتعاطيان على نحوٍ كافٍ مع سؤال السياسة بمعناه المتعلّق بالمشروع السياسيّ الجامع، أو بالعمل مقابل السلطة السياسيّة، وأنّهما تتبنّيان أصلًا تعريف السياسة بمفهومها التقليديّ، وبالتالي تريان أنّ أدوارهما ليست سياسيّة.

ولكن المقابلات مع هؤلاء النساء، من منظورٍ يقرأ السياسيَّ بمفهومه الأشمل، تكشف أنّ هؤلاء النساء يمارسن سياساتهنّ الخاصّة بهنّ، والتي قد لا تختلف عن المفهوم التقليديّ للسياسة فحسب، بل كذلك عن المفهوم النسويّ "الصحيح".

وأمّا المقاربة النسويّة التي تحترم خيار النساء وتقرأ الفاعليّة النسائيّة (Agency)، حتّى حين لا يجري تفصيلها وَفق التصميم النسويّ المتعارَف عليه (Mahmood, 2012)، فترى أنّ خيار نوال وحنان وكثيرات سواهما هي مقولة سياسيّة، وربّما هي سياساتٌ تَقَوِيّةٌ واجتماعيّة تسعى لتغيير المجتمع ليَكون أكثر تديُّنًا وأكثر تكافلًا. وبالتالي، نرى أنّ انخراط النساء في هذا النوع من السياسات كبير، إذ تشير روايات النساء أنّ لهنّ مشاريعهنّ الخاصّة بهنّ، سواء أكان ذاك بالمفهوم الفكريّ، كحاملات لمشروع دينيّ ومنتسِبات لفكر دينيّ، أَم بالمفهوم الفعليّ كناشطات مركزيّات وأحيانًا صاحبات قرار في مؤسّسات عديدة مرتبطة بالحركة الإسلاميّة، إذ نرى أنّ وجود النساء كبير في الأطر التي تُعنى بالقضايا الدينيّة والمجتمعيّة وأحيانًا، في أطر صنع القرار في هذه المؤسّسات، ولا نجد مؤخّرًا إلّا اهتمامًا بالمجال السياسيّ بمفهومه الرسميّ لم يلقَ التعبيرَ المنظَّم له حتّى الآن.[15]

نساء جناحَي الحركة يشاركن في إدارة مؤسّسات مختلفة مرتبطة بالحركة الإسلاميّة (وأحيانًا يُدِرْنها هنّ)، كأطر الطفولة المبْكِرة، والأطر التي تُعنى بالمرأة والأسرة والإعلام، وأطر دينيّة تعمل في حماية الأقصى أو في تحفيظ القرآن وغيرها. كذلك تشارك بعضهنّ في أطر أكاديميّة ودينيّة وإعلاميّة أخرى، مثل مجلس الإفتاء ومركز الدراسات المعاصرة المقرّبَيْن من الجناح الشماليّ للحركة قبل الحظر. يشاركن في ذلك كعضوات، وإنْ بأعداد قليلة أو في أطر ثقافيّة -كجمعيّة

15. أشارت مشارِكتان من الجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة أنّ حظر الحركة منَعَ حراكًا في هذا الشأن كان قيد التفكير.

"جسور" وجمعيّة "الأوائل" المقرّبتين من الجناح الجنوبيّ للحركة.[16]

في حين أشرنا سابقًا إلى أنّ الانخراط في العمل الوطنيّ والسياسيّ لا يتعدّى المشاركة في النشاطات الرسميّة للحركة الإسلاميّة، أو في تنظيم نشاطات نسائيّة موازية، تشير المقابلات مع بعض النساء إلى أنّهنّ يمارسن مقاومة من نوع إضافيّ بكونهنّ نساء متديّنات ويرتدين اللباس الإسلاميّ، وفي الوقت نفسه يفرضن حضورهنّ أمام الآخَر في المؤسّسات الأكاديميّة والحكوميّة والمهنيّة والسياسيّة التي تحاول الحطّ من شأن المرأة المسلمة. تلك المقاومة تظهر من خلال التمسّك بالدين واستمداد القوّة منه كقول شذى (من حزب الوفاء والإصلاح):

> [...] فاللّي بدي أحكي لك ايّاه... حتّى مثلًا في محاضرين كانوا يحكوا معي وكثير بعد المحاضرات نقعد ويناقشوا معي ويحبّوا يحكوا معي، تركوا بطّلوا يحكوا معي بالمرّة... وحتّى الحارس تبع الجامعة بتذكّر كان يضلّ يفوّتني من دون كرت الجامعة. فجأة بَطَّل. بقول له أنت مبارح فوّتتني بس الفرق إنّي لبست على راسي... أنا شذى. أنا كنت اجتماعيّة وهيك ومش هويّن شيلي إنّك تثبتي. أكثر شغلة ثبّتتني كتاب اسمه العلم والإيمان... هذا الكتاب فيه الإعجاز العلميّ للقرآن.

إلى هذا الإيمان يُضاف الإصرارُ على التميُّز المهنيّ الذي أشارت إليه العديدات، والذي هو وحده الكفيل بأن يحميها أمام هيمنة العنصريّة الإسرائيليّة. في هذا تقول منيرة (من الجناح الشماليّ للحركة)، مثلًا، حين حضرت إلى مقابلة مع ممتحِن يهوديّ لها للقبول في عمل معيّن:

> انبهر، قال من وين هاض من وين جاي إنت؟ قال مش عارف مش متخيّل مَرَة عربيّة بهذه القدرات. أنا قلت له بالآخر غرّك المنديل، قال لك (أي المنديل) إنّي پْريميتيڤيت (متخلّفة).

المقاومة المقنّعة نفسها تقوم بها النساء الإسلاميّات من الأطر كافّة. تؤكّد بكلمات أخرى على الأمر ذاته فاتن (من الجناح الجنوبيّ) حين تقاوم الهيمنة بطريقتها:

> ولكن أنا كفاتن بشخصي بمبنى شخصيّتي ما كنت أشوف فيه (الحجاب) عائق بتاتًا، احترامي كان يُفرض. أعطيك مثال يُجسّد اللي بَحكيه... في حفل تسليم شهادات الركتور (رئيس الجامعة) اللي أخذتها أنا. رئيس الجامعة بدُّه يسلّمني الشهادة. فطبعًا أنا كنت عارفة بدُّه يسلّم عَلَيّ... فكنت ماخذة قرار إنّي أنا

16. لم يقم هذا البحث بدراسة مدى مشاركة النساء في هذه الأطر، ودَوْرهنّ الفعليّ في صنع القرار، وإنّما تعتمد الفقرة على حديث النساء أنفسهنّ؛ حيث المقصود هنا الإشارةُ إلى اهتمامات النساء وأولويّاتهنّ في اختيار الحيّزات التي ينشطن فيها، ونظرتهنّ إلى أنفسهنّ كناشطات، لا تقييمُ التأثير العينيّ لهنّ داخل كلّ مؤسّسة.

> مش راح أسلّم عليه [بمدّ اليد]... كيف هم بحترموا المتديّنات اليهوديّات وما بسلّموا... نفس الشي أنا بدّي يكون إلي حضور بهذا الموقف... فما مدّيت إيدي أنا...

أصوات هؤلاء النساء التي تنعكس في مقاومة هيمنة الآخر، يمكن أن نراها كذلك نقديّة -وإنْ على نحوٍ مبطّن- تجاه أُطرهنّ السياسيّة الداخليّة، كرفض بعضهنّ لأساليب الدعوة الترهيبيّة، ولصورة المسلم العابس الذي قد ينفّر، وفي دفاعهنّ عن الإسلام أمام تصوّراته المختلفة من قبل الآخَر أيًّا كان.

إجمال

قمت في هذه الورقة بقراءة في فكر ونشاط الناشطات والقياديّات من جناحَي الحركة الإسلاميّة الشماليّ والجنوبيّ وحزب الإصلاح والوفاء، وذلك في محاولة لقراءة الذات النسائيّة والفاعليّة النسائيّة في سياقها.

ترى هذه الورقة أنّ انحياز الناشطات الأساسيّ هو لمشروعهنّ الدينيّ، وبالتالي يقاربن أسئلة النوع الاجتماعيّ من خلال الالتزام بالفكر الدينيّ الذي يحملنه والذي يعتمد على الإسلام السنّيّ. وفي حين لا ترى معظم المشتركات في البحث مبدأ المساواة مرجعًا لعملهنّ وفكرهنّ، فإنّهنّ يشدّدن على مبدأ العدل وتعمل معظمهنّ جاهدات على الموازنة بين العدلِ في قضايا النوع الاجتماعيّ، والالتزامِ بالنصوص الدينيّة وَفق التفسير السنّيّ لها.

تُجْمِع هؤلاء النساء على اعتماد الإسلام السنّيّ وقوانينه للنوع الاجتماعيّ، ولكنّهنّ يختلفن في فهم تفسير العديد من القضايا على الرغم من هذا الإجماع، وكذلك تشدّد بعضهنّ على حقوق النساء أكثر، بينما تركّز أخريات على الضوابط الشرعيّة أكثر.

تُجْمِع المشترِكات في البحث على أهمّيّة مشاركة المرأة في المجال العامّ، ولكنّهنّ يختلفن في طبيعة دَورها داخله.

تكاد هؤلاء النسوة يفتقرن إلى كلّ تمثيل في مؤسّسات صنع القرار الرسميّة داخل حركاتهنّ، ويكاد حراكهنّ يخلو من أيّ نضال جماعيّ منظّم صوب دفع تمثيلهنّ الرسميّ أو التغيير في مفاهيم وممارسات الحركة من منظور المساواة الجندريّة. ولكن في الوقت

نفسه، هنّ ممثَّلات بدرجات متفاوتة، في مواقع صنع القرار وتوزيع الموارد المادّيّة والرمزيّة داخل بعض مؤسّسات هذه الحركات كالتنظيمات الشبابيّة، والثقافيّة، ومراكز الأبحاث، والمؤسّسات الإعلاميّة، وبالأساس داخل أطر أو جمعيّات ذات ارتباط بالنشاط النسائيّ "التقليديّ".

وبما أنّ البحث يرفض اختزال السياسيّ بمفهومه التقليديّ، فإنّه يرفض الاختزال المضادّ الذي يترفّع عن تقدير دَوْر السياسة التقليديّة التي تُعنى بسؤال السلطة والدولة والمشروع الوطنيّ العامّ، وبالتالي أُوْلِي مشاركة النساء وتمثيلهنّ في جميع المستويات أهمّيّةً، وأرى أنّه لا يمكن فهم شبه انعدام التمثيل الرسميّ للنساء في أطر صنع القرار في الحركة الإسلاميّة وغياب السياق السياسيّ الرسميّ في رواية بعضهنّ، دون تفكيك مفهومهنّ للسياسيّ، ودون قراءة الواقع الاستثنائيّ الذي يعيشه الفلسطينيّون داخل الخطّ الأخضر، إذ إنّ المجتمع الفلسطينيّ ليس صاحب قرار على شؤونه السياسيّة، ويعمل على هامش السياسة الإسرائيليّة، والتمثيل النسائيّ يعاني تهميشًا كبيرًا على المستويين القُطْريّ والمحلّيّ (عنبتاوي، 2018)، والصراع على الموارد المحلّيّة -على قلّتها- يُعتبر تعويضًا عن انعدام التأثير السياسيّ القُطْريّ.

المصادر

- أبو هلال، خالد (2018). **حوارات في تاريخ الحركة الإسلاميّة في فلسطين المحتلّة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح**. بيروت: مركز الزيتونة.
- تمّام، حسن. (2011). المقدّمة. في: عبد الهادي، فاطمة. **رحلتي مع الأخوات المسلمات: من الإمام حسن البنّا إلى سجون عبد الناصر**. القاهرة: دار الشروق.
- جاد، إصلاح. (2008). **نساء على تقاطع طرق: الحركات النسويّة الفلسطينيّة بين الهويّة الوطنيّة والعلمانيّة والهويّة الإسلاميّة**. رام الله: مُواطن - المركز الفلسطينيّ لدراسة الديمقراطيّة.
- الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة تخصص مقاعد للنساء في قائمتها الانتخابيّة للكنيست. (27 كانون الثاني 2018). **دنيا الوطن**. مستقى في 7 نيسان، 2019، من https://bit.ly/2IUagqs
- حسن، منار. (2018). **المنسيّات: المدينة والنساء الفلسطينيّات والحرب على الذاكرة**. تل أبيب: معهد ڤان لير والكيبوتس الموحّد. (بالعبريّة).
- خطيب، كمال. (2000 أ، 6 آذار). المرأة التي أنصفها الإسلام (1) (الموقع الرسميّ لفضيلة الشيخ كمال خطيب). مستقى في 7 نيسان، 2019، من https://bit.ly/2LnloOX
- خطيب، كمال. (2000 ب، 6 آذار) . المرأة التي أنصفها الإسلام (2) (الموقع الرسميّ لفضيلة الشيخ كمال خطيب). مستقى في 7 نيسان، 2019، من https://bit.ly/2ISmGjl
- صلاح، رائد. (2016). **إضاءات على ميلاد الحركة الإسلاميّة المحظورة إسرائيليًّا**. أمّ الفحم
- طال، عنبال. (2016). **في خدمة الحركة: النشاط النسائيّ في الحركات الإسلاميّة في إسرائيل**. تل أبيب: مركز موشيه ديّان ومؤسّسة كونراد أدناوار. (بالعبريّة).
- عبد اللطيف، أميمة. (2010). ""الأخوات": قراءة في تجارب الحركيّات الإسلاميّات في مصر والأردن ولبنان". في: مجموعة باحثين. **النسويّة الإسلاميّة: الجهاد من أجل العدالة**. دبيّ: مركز المسبار للدراسات والأبحاث. ص 183–209.
- عبد الهادي، فاطمة. (2011). **رحلتي مع الأخوات المسلمات: من الإمام حسن البنّا إلى سجون عبد الناصر**. القاهرة: دار الشروق.
- علي، نهاد. (2004). "الحركة الإسلاميّة في إسرائيل: بين الدين والقوميّة والحداثة". في: يونا، يوسي وَچودمان يهودا. **دوّامة الهُويّات: نقاش حول التديُّن والعلمانيّة في إسرائيل**. تل أبيب: معهد ڤان لير والكيبوتس الموحّد. ص 132-164. (بالعبريّة).
- علينات-عابد، سلوى. (2016). **من التعزيز إلى القيادة: النساء في الحركة الإسلاميّة (1980-2013)**. بحث مقدَّم للحصول على لقب الدكتوراه. بئر السبع: جامعة بن چوريون. (بالعبريّة).
- عنبتاوي، رفاه. (2018). **إقصاء النساء الفلسطينيّات عن مجالس السلطات المحلّيّة: واقع وتحدّيات بين قمع الدولة وقمع المجتمع**. حيفا: كيان- تنظيم نسويّ.
- الغزالي، زينب. (1999). **أيّام من حياتي**. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلاميّة.
- فرج، ريتا. (2012). "المرأة في الإسلام الحركيّ: رؤية نقديّة مقارنة". في: **النسويّة الإسلاميّة: الجهاد من أجل العدالة**. دبيّ: مركز المسبار للدراسات والأبحاث. ص 11–69.
- الميثاق العامّ: المدخل التعريفيّ والتأصيليّ للحركة الإسلاميّة. (2018). مسوّدة.

- النائب إبراهيم صرصور يتحدّث عن المرأة في الإسلام في اليوم العالميّ للمرأة. (2014، 19 حزيران). **كلّ العرب.** مستقى من: https://bit.ly/2TGPPTZ
- هواري، عرين. (2011). **هندسة الهوية الرجولية للرجال الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل في سياق الممارسات السياسية والقانونية و"الأمنية" للحكم العسكري.** أطروحة مقدمة للحصول على اللقب الثاني في دراسات الجندر –جامعة بار ايلان. (بالعبرية).
- هواري، عرين. 2018. "قراءة في الدور الإنتاجيّ للمرأة الفلسطينيّة قبل النكبة". في: خطيب، ايناس وشحادة، امطانس. **مشاركة النساء في سوق العمل (ملفات مدى 10)**. حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

- Abdo-Zubi, N. (1987). **Family, women and social change in the Middle East: The Palestinian case.** Canadian Scholars Press.
- Ahmed, L. (1992). **Women and gender in Islam: Historical roots of a modern debate.** Yale University Press.
- Ahmed, L. (2011). **Quiet Revolution: The Veil's Resurge.** Yale University Press.
- Arat, Y. (2005). **Rethinking Islam and liberal democracy: Islamist women in Turkish politics.** New York: SUNY Press.
- Arat, Y. (2016). Islamist women and feminist concerns in contemporary Turkey: Prospects for women's rights and solidarity. **Frontiers: A Journal of Women Studies**, 37(3). Pp. 125-150.
- Clark, J. A., & Schwedler, J. (2003). Who opened the window? Women's activism in Islamist parties. **Comparative Politics**, 35(3). Pp. 293-312.
- Deeb, L. (2006). **An enchanted modern: Gender and public piety in Shi'i Lebanon**. Princeton University Press.
- Jouili, J. S. (2011). Beyond emancipation: Subjectivities and ethics among women in Europe's Islamic revival communities. **Feminist Review**, 98(1). Pp. 47-64.
- Mahmood, S. (2012). **Politics of piety: The Islamic revival and the feminist subject**. Princeton University Press.
- Meari, L. (2010). The Roles of Palestinian peasant women: The case of al-Birweh village, 1930–1960. In R.A. Kanaaneh & I. Nusair (Eds.), **Displaced at home: Ethnicity and gender among Palestinians in Israel** (pp. 119-132). New York: SUNY Press.
- Moghadam, V. M. (2002). Islamic feminism and its discontents: toward a resolution of the debate. **Signs: Journal of Women in Culture and Society**, 27(4). Pp. 1135-1171.
- Özçetin, H. (2009). 'Breaking the silence': the religious Muslim women's movement in Turkey. **Journal of International Women's Studies**, 11(1), 106-119.
- Yafout, M. (2015). Islamist women and the Arab Spring: Discourse, projects, and conceptions. **Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East**, 35(3), 588-604.

الباب الثالث:
مقاربات حول الأحزاب

تَراجُع دَوْر وأداء الأحزاب العربيّة في إسرائيل في التنشئة السياسيّة

سعيد سليمان[1]

ترمي هذه الدراسة إلى فحص دَوْر وأداء الأحزاب السياسيّة العربيّة الفاعلة، وبخاصّة في ما يتعلّق بمسألة التنشئة السياسيّة. قُسِمت الدراسة إلى قسمين. يتطرّق القسم الأوّل إلى تعريف وتنظيم الأحزاب السياسيّة بصورة عامّة، وإلى دَوْرها في التنشئة السياسيّة والاجتماعيّة بصورة خاصّة. يستعرض القسم الأوّل باقتضابٍ تعريفات للحزب السياسيّ، والتنشئة السياسيّة، والمشاركة السياسيّة. ويتطرّق القسم الثاني إلى دراسة دَوْر الأحزاب السياسيّة في العمل الميدانيّ وفي العمل البرلمانيّ، حيث تشير الدراسة إلى تراجع مكانة الأحزاب العربيّة في العمل الميدانيّ في مجالات عديدة، من بينها: الانتساب إلى الأحزاب الذي يشهد تراجعًا ملموسًا على نحوٍ ما يروي ممثّلو الأحزاب السياسيّة؛ تراجُع دَوْر الأحزاب العربيّة في التنشئة السياسيّة للكوادر الشابّة في الدوائر الطلّابيّة والسلطات المحلّيّة، إذ لقد شكّلت الأحزاب السياسيّة في السابق دفيئة لتنمية القيادات الشابّة من خلال الدوائر الطلّابيّة والحكم المحلّيّ. فهناك تراجُع في تمثيل الأحزاب السياسيّة في السلطات المحلّيّة، وذلك بالمقارنة مع تمثيل الأحزاب في سبعينيّات القرن الماضي وثمانينيّاته؛ والأمر ذاته نجده في الحركة الطلّابية؛ دراسة العمل البرلمانيّ لأعضاء الكنيست العرب للوقوف على النشاط البرلمانيّ لأعضاء الكنيست من خلال الاستجوابات، والاقتراحات التي قدّمها أعضاء الكنيست العرب، والقوانين التي نجحوا في تشريعها، وذلك لفحص دَور الأحزاب العربيّة كوسيط بين الحكومة وجمهور الناخبين، بغية فحص الادّعاء أنّ عمل الأحزاب أصبح يعتمد على العمل البرلمانيّ في ظلّ تراجُع العمل الميدانيّ. سيتطرّق هذا القسم أيضًا إلى مواقف الناس أو جمهور الناخبين من الأحزاب السياسيّة للوقوف على أسباب العزوف السياسيّ لدى جمهور الناخبين من الأحزاب السياسيّة.

جرى استقاء المعلومات من خلال مقابلات مع ممثّلي الأحزاب السياسيّة المختلفة للوقوف على الأسباب التي أدّت إلى تراجُع قوّة الأحزاب العربيّة في العمل الميدانيّ، ولكن واجهتني صعوبة بالغة في إجراء المقابلات بفعل انشغال أعضاء الكنيست وممثّلي الأحزاب في انتخابات

1. د. سعيد سليمان- باحث مستقلّ، ومحاضر في مجال الجغرافيا.

الكنيست. وقد تمكّنت من مقابلة عضو كنيست واحد فقط، والمعلومات التي تظهر في الدراسة مَصدرها ممثّلو أحزاب (نحو: سكرتيري فروع؛ مديري دوائر؛ أمناء عامّين للأحزاب). قُبَيْل إجراء المقابلات، أجريت مسوحات بشأن تمثيل الأحزاب العربيّة في السلطات المحلّيّة، ودراسة بعض المعطيات عن لجان الطلّاب العرب، فضلًا عن خلفيّة الشخصيّة لأعضاء الكنيست العرب للوقوف على الميادين السياسيّة التي عملوا فيها قبل انتخابهم لعضويّة الكنيست.

القسم الأوّل: إطار مفاهيميّ:

الحزب السياسيّ:

تطوَّرَ مفهوم الحزب السياسيّ وازدادت مهامّه وتحدّدت وظائفه تدريجيًّا مع مرور الزمن. ولذا، تطوّرت محاولات التعريف بالحزب هي كذلك لتتابع التطوّر الذي حدث في الواقع. فاختلف التعريف باختلاف الأيديولوجيّات والمفكّرين الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث والتحليل، فمنهم من ركّز على أهمّيّة الأيديولوجيا كعامل أساسيّ يجمع أعضاء الحزب في ما بينهم، بينما رأى آخرون أنّ الحزب هو تعبير عن الطبقات الاجتماعيّة، ومنهم من رأى أنّه تكتُّل من الناس واتّحادهم حول نظام يوحدهم ، وغيرها الكثير من الاعتبارات. سأحاول في هذا الفصل توصيف تعريفات الحزب السياسيّ المختلفة؛ ولضيق حجم الدراسة سأكتفي بذكر التعريفات المهمّة دونما تطرُّق إلى تطوّر التعريف الحزبيّ عبْر الزمن.

يعرّف بنجامين كونستان (1767-1830) الحزب بأنّه "تجمُّع أفراد يؤمنون بالفكر السياسيّ نفسه". ويضيف هانس كلسن أنّ الأحزاب "تجمُّعات لأفراد يعتنقون الأفكار نفسها، تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقيّ على إدارة الشؤون العامّة" (الشرقاوي، 2007). ويُقدم جوجيل خطوة أخرى عندما يؤكّد أنّ الرغبة في الوصول إلى السلطة هي أحد العوامل المهمّة التي تميّز الحزب عن التجمُّعات أو الجمعيّات الأخرى. ويتّضح هذا من تعريف جوجيل الحزب بأنّه "تجمُّع منظّم للمساهمة في الحياة السياسيّة بهدف الاستيلاء على السلطة استيلاءً كلّيًّا أو جزئيًّا، والتعبير عن أفكار التجمُّع وتحقيق مصالح أعضاء الحزب" (نيّوف، 2005).

وفي رأي ماركس، الحزب تعبير عن مصالح طبقة اجتماعيّة. ومن ثَمّ فالمجتمع المقسَّم إلى طبقات يسمح بتكوين الأحزاب. أمّا إذا أُلغِيَت الطبقات وأصبح المجتمع بلا طبقات، فلا محلّ لتعدُّد الأحزاب، ويكون نظام الحزب الواحد هو الحلّ الحتميّ للمجتمع الشيوعيّ (كامل-عبدالحليم، 1982).

ويرى بيردو أنّ الحزب هو تجمُّع أفراد يؤمنون بالأفكار السياسيّة نفسها، ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقلّ التأثير على قراراتها (Burdeau, 1974, 141).

يقدّم الكاتبان الأمريكيّان "لابالومبارا وفاينر" (1966) منهجًا جديدًا في تعريف الحزب يرتكز على تحديد عناصر واضحة يتعيّن توافرها في المؤسّسة التي تُعتبر حزبًا سياسيًّا. وقد لقِي هذا التعريف قبولًا من عدد كبير من الفقهاء في العالم. تعريف الحزب: الحزب السياسيّ هو تنظيم دائم على المستويين القوميّ والمحلّيّ يسعى للحصول على مساندة شعبيّة، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محدَّدة. شروط الحزب: يبيّن هذا التعريف أنّه يتعيّن اجتماع أربعة شروط في المؤسّسة التي تُعتبَر حزبًا وهي (*مقتبَس* لدى الشرقاوي، 2005):

1. استمراريّة التنظيم: يُعتبر شرط استمراريّة الحزب معيارًا يميّز الحزب عن التنظيمات الأخرى الوقتيّة التي تختفي باختفاء مؤسِّسها، مثل الجمعيّة والزمرة والجماعة.
2. تنظيم على المستوى المحلّيّ وعلى المستوى القوميّ: وهذا المعيار يميّز الحزب عن الجماعات البرلمانيّة. فالجماعات البرلمانيّة لا وجود لها إلّا على المستوى القوميّ، ولا تملك تنظيمًا متكاملًا على المستوى المحلّيّ *منتشرًا* في كلّ إقليم.
3. الرغبة في ممارسة السلطة: تُعتبر الرغبة في الوصول إلى السلطة لممارستها أهمّ ما يميّز الأحزاب السياسيّة عن جماعات الضغط.
4. البحث عن مساندة شعبيّة: تهتمّ الأحزاب بالحصول على سند شعبيّ من خلال الانتخابات أو عن طريق آخر، وهذا المعيار يميّز الأحزاب عن النوادي. فالنوادي، وإنْ كانت سياسيّة، لا تشترك في الانتخابات، ولا تسعى إلى الحصول على مقاعد في البرلمان (الشرقاوي، 2005).

يلخّص يوسف صبحي (2010) دَوْر الأحزاب السياسيّة بأنّه دَوْر متبدّل ومتغيّر باختلاف العصور والأنظمة السياسيّة؛ ففي السابق كان دَوْر الأحزاب ضعيفًا ومختزلًا، أمّا اليوم فتؤدّي الأحزاب السياسيّة دَوْرًا جوهريًّا في المجتمع والنظام السياسيّ. يمكن تلخيص المهامّ الرئيسيّة للأحزاب على النحو التالي:

1. تجميع وصياغة الاحتياجات التي يعبّر عنها أعضاؤها ومناصروها.
2. إدماج المواطن في الحزب وتعليمه الالتزام السياسيّ.
3. تفعيل المواطنين للمشاركة في القرار السياسيّ.
4. ممارسة الحزب دَوْر الوسيط أو حلقة الوصل بين الرأي العامّ والحكومة.
5. استقطاب وتأهيل المرشّحين للمناصب التمثيليّة.

التنشئة السياسيّة:

يمكن تعريف التنشئة السياسيّة بأنّها تلك العمليّة التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقِيَمَه ومُثُلَه السياسيّة، ويبلور بواسطتها مواقفه واتّجاهاته الفكريّة التي تؤثّر في سلوكه وممارساته اليوميّة، وتحدّد درجة تضحيته وفاعليّته السياسيّة في المجتمع، وتساعد على بقاء النظام السياسيّ وديمومته واستقراره ما دامت تستهدف نقل الأفكار والخبرات والأساليب السياسيّة التي يعتمدها المجتمع إلى أبناء الشعوب، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفيّاتهم الاجتماعيّة والطبقيّة. وعرّفها فاجن (Fagen) بأنّها عمليّة غرس المعلومات والقيم والممارسات الثوريّة، سواء أكانت رسميّة أم غير رسميّة، وبأسلوب مخطَّط له أو غير مخطّط له، لخلق أنواع من المواطنين ضروريّة لبقاء ونموّ المجتمع (يوسف، 1976، 101).

وعرّفها لانـچـتون (Langton) بأنّها الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسيّة من جيل إلى جيل. وهذه العمليّة تخدم المجتمع، إذ تساعد على حفظ تقاليد ذلك المجتمع وتعاليمه ومؤسّساته السياسيّة (Kenneth, 1969, 4). وأشار إليها هايمن بأنّها عمليّة تعلّم الفرد المعايير الاجتماعيّة عن طريق مؤسّسات المجتمع المختلفة، التي تساعد على أن يتعايش سلوكيًّا معها (Hayman, 1959, 25).

على الجملة، يمكن تعريفها بأنّها عمليّة من عمليّات التنشئة الاجتماعيّة التي تقوم بها قنوات ومصادر التنشئة السياسيّة بزرع القيم والمبادئ السياسيّة السائدة في المجتمع لدى الفرد لكي يصبح مواطنًا صالحًا، مترجِمًا تلك القيم والمبادئ إلى سلوك يوميّ يساعده على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه محافظًا على إطاره السياسيّ، ويجب أن نعرف أنّ التنشئة السياسيّة تختلف من مجتمع إلى آخر تبعًا للبيئة السياسيّة للمجتمع نفسه.

تُعتبر الأحزاب السياسيّة من أهمّ مصادر التنشئة السياسيّة التي تؤثّر على الأفراد، ولا سيّما في مرحلة الشباب، وكذلك تقوم الأحزاب بدور مهمّ في عمليّة التنشئة السياسيّة من خلال التأثير على الرأي العامّ، وتكوين الثقافة السياسيّة السائدة، وذلك بعدّة طرق:

1. تسهم الأحزاب السياسيّة في صياغة ثقافة المجتمع السياسيّة، من خلال برامجها ومبادئها وعمليّات التوعية السياسيّة التي تطرحها للمجتمع.
2. تسهم الأحزاب في تنشئة الأفراد وتثقيفهم سياسيًّا واجتماعيًّا، من خلال غرس القيم والأفكار والمبادئ التي يعبّر عنها الحزب في نفوس منتسبيه.
3. تقوم الأحزاب بدَوْر مهمّ في التنشئة الاجتماعيّة والسياسيّة للأفراد، وبخاصّة في الدول الديمقراطيّة، وتُعتبر من أهمّ وسائل التنشئة الاجتماعيّة التي يشارك فيها الفرد سياسيًّا، ويتبنّى من خلالها اتّجاهات سياسيّة معيّنة يؤمن بها ويسهم في تنفيذها لتحقيق الديمقراطيّة في مجتمعه، ولا سيّما إذا استُخدِم الحزب بالطريقة السليمة كمؤسّسة سياسيّة تسهم في إقامة الصِّلات المتنوّعة بين الحكومة والناس، وتؤثّر في مجرى الأحداث السياسيّة في المجتمع والآثار التي تخلّفها هذه الأحداث.
4. تقوم الأحزاب بدَوْر فاعل في تعزيز مفاهيم التنشئة لدى الطلبة من خلال التثقيف السياسيّ، وذلك عن طريق المؤتمرات والحفلات وتنظيم برامج التدريب السياسيّ؛ فالحزب وسيلة تساعد على تكوين الاتّجاهات السياسيّة والسلوكيّات داخل المجتمع، وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسيّة المنظّمة (السّلومين، 2016).

المشاركة السياسيّة:

تُعَدّ المشاركة السياسيّة نمطًا من أنماط الديمقراطيّة، إذ تسهم في دفع الشعوب للمشاركة في صنع القرار السياسيّ؛ فهي معيار أساسيّ يميّز بين المجتمعات على اختلاف أشكالها، ويجري التركيز في هذا الجانب على المشاركة السياسيّة الطوعيّة، ويُقصد بها المشاركة المستقلّة والإيجابيّة أو الديمقراطيّة، حيث تجري مشاركة الشعب ككلّ دون تمييز بين أفراد وجماعات ضمن نظام سياسيّ وديمقراطيّ، فهُمْ -أفرادًا- يمكن لهم أن يسهموا في الحياة السياسيّة بوصفهم ناخبين أو عناصر ناشطة. في هذا النوع من المشاركة، يعتقد المشاركون أنّهم يستطيعون إحداث تغييرات كبيرة على صعيد النظام السياسيّ.

لا تظهر المشاركة السياسيّة من خلال الانتخابات فحسب، وإنّما من خلال المسيرات كذلك، والاجتماعات الحزبيّة والتظاهرات. في هذا الصدد، تبرز في الفترة الأخيرة ظاهرة العزوف عن الأحزاب من حيث العضويّة والمشاركة في فعّاليّات ونشاطات الحزب، كجزء من العزوف عن العمل السياسيّ.

القسم الثاني: دَوْر وأداء الأحزاب العربيّة في إسرائيل:

تشهد الساحة الحزبيّة (باستثناء العمل البرلمانيّ) ركودًا سياسيًّا على الصعيدَيْن القُطْريّ والمحلّيّ يتمثّل في عدم ظهور أحزاب سياسيّة جديدة على الحلبة السياسيّة، عدا حزب الوحدة الشعبيّة الذي لم يَجْتَزْ نسبة الحسم (في انتخابات الكنيست للدورة الثانية والعشرين التي جرت في أيلول عام 2019)، إضافة إلى حزب الوفاء والإصلاح الذي يدعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست، لأسباب أيديولوجيّة، ويلجأ في عمله السياسيّ إلى تنظيم الندوات والمناسبات السياسيّة، كإحياء ذكرى النكبة في تاريخها المعهود في الخامس عشر من أيّار (15/5) كما جاء على لسان مؤسِّس الحزب الشيخ حسام أبو ليل. أضف إلى ذلك أنّه ثمّة ركود وتراجع ملموس في عمل الأحزاب الميدانيّ، ويجري الارتكاز على العمل البرلمانيّ الذي تقوم به هذه الأحزاب، ناهيك عن التغيّرِ في الخطاب الذي تمارسه هذه الأحزاب السياسيّة بسبب السياسات العنصريّة التي تنتهجها الدولة تجاه المواطنين العرب، وعلى وجه التحديد قياداتها السياسيّة، وتشجيعِ التوجّهات النيوليبراليّة. يظهر التراجع في العمل الميدانيّ في مَحاور مختلفة، من بينها: الحكم المحلّيّ؛ الحركة الطلّابية؛ الانتساب للأحزاب السياسيّة.

على نحوِ ما ذكرنا آنفًا، تؤدّي الأحزاب السياسيّة دورًا بارزًا في عدّة مجالات، أهمُّها إدماج المواطن في الحزب وتعليمه الالتزام السياسيّ، والتنشئة السياسيّة للشباب، وكذلك تقوم الأحزاب بدور الوسيط بين جمهور الناخبين والحكومة للتعبير عن مطالب الجمهور ورغباته.

1. الالتزام الحزبيّ والسياسيّ: هناك تراجع في العمل الميدانيّ لدى الأحزاب السياسيّة العربيّة، باستثناء الجبهة التي ما زالت تعتمد على الكوادر الشابّة في نشاطاتها السياسيّة كافّة، ولكن يشير ناشطوها هم كذلك أنّه ثمّة تراجع في فئة الشباب والعمل الشبابيّ في الحزب. التراجع في عمل الأحزاب يظهر في مَرافق ومَحاور عديدة منها:

أ. التراجع في عدد المنتسبين للأحزاب: هناك تراجع كبير وملموس في عدد المنتسبين للأحزاب في السنوات الأخيرة. لا تتوافر لديّ أرقام دقيقة بشأن عدد المنتسبين في كلّ حزب؛ ولكن في المجْمَل يشير ناشطو ومسؤولو الأحزاب إلى ظاهرة مُفادُها حصول تراجع كبير في عدد المنتسبين للأحزاب العربيّة عامّة، وبين أوساط الشبيبة خاصّة، لأسباب عدّة سنقوم بذكرها لاحقًا. ولكن يشير هؤلاء إلى أنّ أواخر الثمانينيّات والتسعينيّات شهدت إقبالًا كبيرًا بالانتساب للأحزاب عامّة دون استثناء. لكن في الحقبة الزمنيّة التي أعقبتها، انخفضت نسبة الانتسابات عمومًا، وبخاصّة لدى أبناء الشبيبة. لذا، فإنّ معدّل الأعمار لدى أعضاء الأحزاب في ارتفاع مستمرّ، وهو ما يُفضي إلى ركود في عمل الأحزاب الميدانيّ. هذا التراجع في الانتسابات أدّى إلى "شيخوخة الأحزاب" كما وصفه البعض. كشف مؤتمر الجبهة مؤخّرًا معطيات مقلقة بهذا الشأن، مُفادُها أنّ معدّل أعمار أعضاء الحزب يتراوح بين 50 وَ 52 عامًا. كذلك هو الأمر في حزب التجمّع والحركة الإسلاميّة اللذين عبّرا عن قلقهما من هذه الظاهرة أيضًا.

ب. توقّف عمل فروع بعض الأحزاب السياسيّة نتيجة الأعباء الماديّة والمشاكل التنظيميّة، ممّا أدّى إلى خلق حالة من التراجع في العمل الميدانيّ لهذه الأحزاب، أو بالأصح العمل التنظيميّ لهذه الأحزاب، باعتبار أنّ عمل الأحزاب يتطلّب تنظيمًا قُطْريًّا ومحلّيًّا كما بَيَّنّا سابقًا. وأصبحت الأحزاب تعتمد في نشاطاتها واجتماعاتها على بيوت الأعضاء، في ظلّ غياب المقرّات الحزبيّة، ممّا أفقد هذه الأحزاب هيبتها لدى جمهور الناخبين ميدانيًّا.

ج. يشهد العمل الطلّابيّ في الجامعات الإسرائيليّة في الآونة الأخيرة ركودًا سياسيًّا غير مسبوق. يشير الباحثان محمّد خلايلة وعماد جرايسي (2020) إلى أنّ الحركة الطلّابية تشهد تراجعًا ملموسًا منذ عام 2015. يدّعي البعض أنّ التعدّديّة الحزبيّة التي شهدتها الحركة الطلّابيّة عقب ظهور الأحزاب الإسلاميّة في الجامعات الإسرائيليّة (والمقصودتان هما الحركتان "اقرأ" وَ "القلم") أدّت إلى خلق واقع جديد لم تستطع الأحزاب والحركات الطلّابية التعامل معه، ممّا أفضى إلى تراجع وتآكل عمل الحركات الطلّابيّة، وبالتالي إلى شلّ عملها (مصطفى، 2015). إنّ ركود العمل السياسيّ سيؤدّي بالتالي إلى فقدان الأحزاب لدورها في عمليّة التنشئة الاجتماعيّة والسياسيّة، ولا سيّما أنّ العديد من القيادات السياسيّة الحاليّة نشأت وترعرعت في الحركات الطلّابيّة

(للتوسّع في هذه الموضوع، في الإمكان مراجعة مقالة خلايلة وَجرايسي، 2020).

د. تراجُع دَوْر وتمثيل الأحزاب العربيّة في السلطات المحلّيّة العربيّة، على نحوٍ ما كشفت نتائجُ انتخابات السلطات المحلّيّة الأخيرة في عام 2018. يُفضي التراجع في تمثيل الأحزاب في الحكم المحلّيّ أيضًا إلى تراجع دَوْرها في تنشئة كوادر قياديّة حزبيّة على المستوى القُطْريّ. في الماضي، جاء عدد لا بأس به من أعضاء الكنيست العرب من الحكم المحلّيّ، إذ إنّ ما يقارب 50% منهم شقّوا طريقهم في الحكم المحلّيّ إمّا كرؤساء أو كأعضاء سلطات محلّيّة (انظر القائمة الملحقة). يمكن الجزم أنّ تمثيل الأحزاب العربيّة داخل السلطات المحلّيّة بات متأثّرًا بالجوّ العامّ في الدولة، كما هو حال الحركة الطلّابيّة، فالاستفاقة في تمثيل الأحزاب داخل السلطات المحلّيّة كانت في نهاية سنوات الثمانين، وقبلها اعتمدت معظم انتخابات السلطات المحلّيّة على القوائم العائليّة، حيث كانت الجبهة والحزب الشيوعيّ القائمة الوحيدة المشارِكة في السلطات المحلّيّة، مع وجود تمثيل ضئيل لحركة أبناء البلد داخل هذه السلطات. كما يبين الجدول التالي:

الجدول 1: تمثيل الأحزاب العربيّة في السلطات المحلّيّة (لا يشمل المدن المختلطة) 1978-2018:

السنة التي أُجرِيَتْ فيها انتخابات السلطات المحلّيّة	أعضاء في السلطة المحلية				المجموع الكلّي لمقاعد العضويّة في السلطات التي شملتها العيّنة	رئاسة السلطة المحلّيّة
	الجبهة	التجمّع	الديمقراطي	الإسلاميّة		
	بلدات	بلدات	بلدات	بلدات		
	أعضاء	أعضاء	أعضاء	أعضاء		
1978	28	-	-	-	390	17 جبهة
	96	-	-	-		
1983	33	-	-	-	*372	20 جبهة 1 إسلاميّة
	110	-	-	-		

1989	26	-	3	11	453	18 جبهة 6 ديمقراطيّ، تقدّميّة، أبناء البلد 6 إسلاميّة
	100		4	39		
1993	31	-	11	17	511	12 جبهة 6 ديمقراطيّ، أبناء البلد 6 إسلاميّة
	90		14	55		
1998	29	26	11	17	513	7 جبهة 2 ديمقراطيّ، تجمّع 6 إسلاميّة
	63	18	12	56		
2003	26	7	4	9	474**	12 جبهة 8 إسلاميّة 1 تجمّع 1 ديمقراطيّ
	47	10	5	30		
2008	26	11	1	12	472**	7 جبهة 5 إسلاميّة 1 تجمّع
	47	15	1	36		
2013	24	18	2	5	500	2 جبهة 2 إسلاميّة
	53	19	2	19		
2018	22	6	-	9	592	4 جبهة 1 تجمّع
	50	10	-	14 يشمل راهط وحورة فقط بالنقب		

المصدر: وزارة الداخليّة الإسرائيليّة، حقيبة النشرات 1978-2018. مصطفى، 2000؛ رودنيتسكي، 2009؛ أوستسكي-لزار 1998.

* هنالك بلدات لم تتوافر معطيات بشأنها.

**انخفض عدد المقاعد بسبب دمج سلطات محلّيّة أو تعيين لجان.

في دورة الانتخابات الأخيرة، عام 2018، يظهر التراجع في تمثيل الأحزاب كافّة في السلطات المحلّيّة العربيّة. على سبيل المثال، استمرّ التراجع في عدد الأعضاء الذي حصلت عليه الجبهة، فانخفض إلى 42، وتراجع كذلك تمثيل التجمّع إلى 5 سلطات محلّيّة فقط، في حين

ضاعف عدد أعضائه في بلدات معيّنة (كما في طرعان وكابول -حيث حصل على مقعدين في كلّ واحدة من البلدتين). حصل تراجع كبير في تمثيل الحزب الديمقراطيّ العربيّ، بينما حصلت الموحّدة على مقعد واحد في 6 بلدات، وفي الطيرة على مقعدين.

يُعزى الجمود في العمل الميدانيّ لدى الأحزاب السياسيّة والعزوف السياسيّ من قبل الجمهور إلى جملة من الأسباب. ويمكن تقسيمها إلى عوامل تشترك فيها كلّ المجتمعات، مقابل مجموعة العوامل المحلّيّة المرتبطة بالمجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل.

أ. مجموعة العوامل الخارجيّة:

1. الأجواء العامّة في العالم التي أدّت إلى تراجع الأيديولوجيّات السياسيّة.
2. التحوّلات التي حصلت على المحيط العربيّ والإقليميّ في أعقاب تعثُّر الثورات العربيّة، والتي عوّل عليها الكثيرون، وسرعان ما أدّت هذه الثورات إلى توسّع وتعمّق خيبات الأمل لدى الفلسطينيّين في إسرائيل والشعوب العربيّة في المنطقة، وانعدام الثقة والأمل في التغيير.
3. التطوّر التكنولوجيّ وثورة تكنولوجيا المعلومات التي أدّت إلى تغيير آليّات عمل الأحزاب السياسيّة، والتي أدّت بدَوْرها إلى الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعيّ كوسيلة للتواصل مع جمهور الناشطين، وكذلك مع جمهور الناخبين. وجرى تقليل فعل التواصل الفرديّ بين الممثّلين الحزبيّين من جهة، وأنصارهم من جهة أخرى. إلى ذلك أضف الانعزاليّةَ والانفراديّة وهجر الاجتماعات والندوات السياسيّة من قِبل الجماهير، بسبب منالية الحصول على المعلومات التي تخصّ برامج ونشاطات الأحزاب من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة.

ب. العوامل الداخليّة:

1. يعتقد البعض أنّ العزوف السياسيّ ناتج عن عدم قدرة الشباب على تحقيق ذاتهم داخل الأطر الحزبيّة، بسبب عدم تقدُّمهم في مؤسّسات الحزب، ممّا دفعهم إلى التفتيش عن أطر أخرى بديلة للأحزاب، ومنهم من يعتقد أنّ هيمنة فئات معيّنة داخل الأحزاب كانت من بين عوامل عزوف جمهور الناخبين عن هذه الأحزاب، فاكتفوا بالمشاركة في الانتخابات مع استمرار تأييدهم للأحزاب التي كانوا ينتمون إليها سابقًا.

2. تشكيل القائمة المشتركة أضرّ بالعمل الحزبيّ، بفعل غياب روح المنافسة والحماسة بين الأحزاب، إذ أدّى إلى حالة من الركود السياسيّ.

3. استفحال السياسات النيوليبراليّة التي أسهمت في تبلور فكرة "الخلاص الفرديّ" والاندماج في سوق العمل الإسرائيليّ. في هذا، يشير رابينوڤتش أنّ الدولة تدعم اندماج الأفراد العرب داخل المجتمع الإسرائيليّ وتساعد على هذا الاندماج، سواء أكان ذلك في سوق العمل أو في مناحي الحياة الأخرى، ولكنّها ما زالت تنتهج سياسة الإقصاء الجماعيّ للسكّان العرب في إسرائيل.

2. المشاركة السياسيّة وتجنيد الجماهير:

التراجع في عمل الأحزاب العربيّة الميدانيّ ينعكس على نسبة التصويت للكنيست، حيث تشير معطيات الرسم البيانيّ الذي يصف نسب المشاركة في انتخابات الكنيست بالبلدات العربيّة في إسرائيل، مقارنة مع النسبة العامّة في الدولة، إلى تراجع في نسبة المشاركين في انتخابات الكنيست في العقود الثلاثة الماضية، باستثناء دورات الانتخابات التي شاركت فيها القائمة المشتركة (2015؛ أيلول 2019؛ آذار 2020). ففي انتخابات آذار، ارتفعت نسبة التصويت إلى نحو 65٪ .

رسم بياني 1: نسبة تصويت العرب في انتخابات الكنيست بين السنوات (1948-2020):

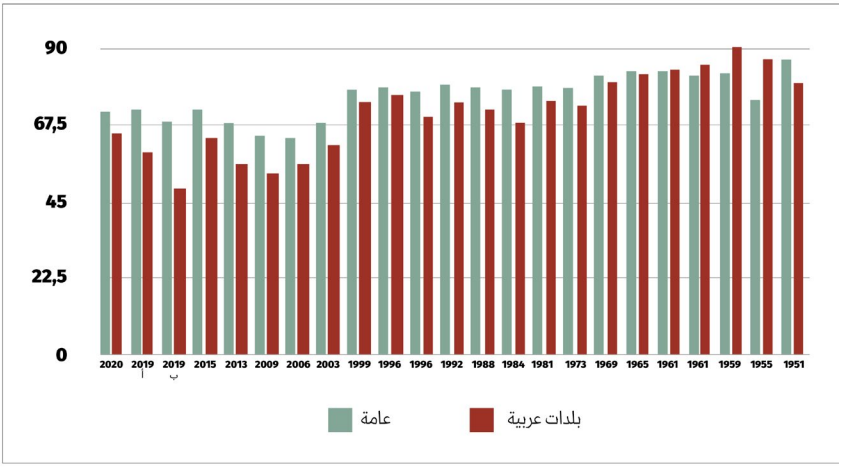

المصدر: معهد إسرائيل للديمقراطيّة وموقع لجنة الانتخابات المركزيّة: https://votes23.bechirot.gov.il

2. الأحزاب العربيّة كوسيط بين الناخب والدولة:

كما ذُكِر سابقًا، من المهامّ الملقاة على عاتق الأحزاب أنّ هذه الأحزاب وسيط بين جمهور الناخبين والحكومة. وقد اخترت في هذا الصدد تتبُّعَ عمل الأحزاب العربيّة وممثّليها من خلال تفحُّص اقتراحات القوانين التي تقدّم بها أعضاء الكنيست العرب، والاستجوابات التي قدّمها أعضاء الكنيست للوزارات المختلفة، ومن ثَمّ القوانين التي نجح أعضاء الكنيست العرب في تمريرها.

أ. اقتراحات على جدول أعمال الكنيست:

قام أعضاء الكنيست العرب بدور فاعل من خلال تقديم الاقتراحات على جدول أعمال الكنيست؛ فمن خلال مراجعة اقتراحات البحث التي تقدّم بها أعضاء الكنيست العرب يتّضح أنّهم ينشطون كثيرًا في هذا الشأن، كما يبيّن الرسمُ والجدول التاليان.

الرسم البياني 2: توزيعة اقتراحات جدول الأعمال حسب نوع الاقتراح (كنيست 20):

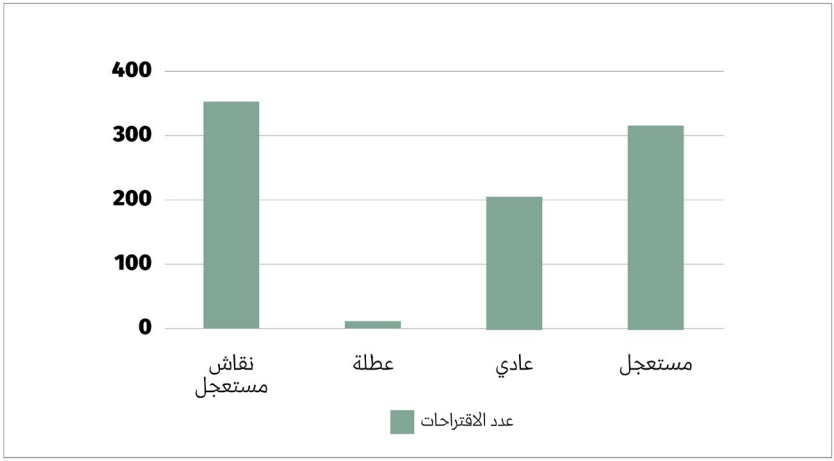

المصدر: موقع الكنيست الرسميّ https://main.knesset.gov.il/pages/default.aspx

الجـدول 2: المواضيـع المركزيّـة التـي قُدّمـت عـلى جـدول أعمـال الكنيسـت، ومكانـة هـذه الاقتراحـات:

موضوع المقترَح	المجموع الكلّي	جرى نقلها للنقاش في اللجنة	جرى ضمّها إلى جدول الأعمال	جرى وضع نتائج اللجنة على طاولة الكنيست
لجنة الاقتصاد	58	40	18	-
لجنة الداخليّة وجَوْدة البيئة	76	76	-	-
الصحّة والعمل الاجتماعي	91	60	-	31
القانون والمحاكم	24	23	-	1
لجنة خاصّة لحقوق الطفل	18	11	-	7
لجنة خاصّة لحقوق المرأة	15	12	-	3

المصدر: موقع الكنيست الرسميّ https://bit.ly/2TB1e7M

ب. استجوابات:

من خلال الجدول الذي يصف عدد الاستجوابات التي قُدّمت إلى الوزارات الحكوميّة المختلفة، أو إلى اللجان المنبثقة عنها، يتّضح أنّ عدد الاستجوابات التي قدّمها النوّاب العرب في دورات الكنيست الثلاث الأخيرة (20؛ 21؛ 22) هي 197 استجوابًا، جميعها تعالج مواضيع تتعلّق بالقضايا اليوميّة المدنيّة في المواضيع المختلفة، أبرزها: التعليم، والعمل الاجتماعيّ، والأمن الداخليّ، والماليّة ومواضيع أخرى.

الجدول 3: عدد الاستجوابات التي قدّمها النواب العرب في الدورات الثلاث الأخيرة:

الوزارة التي وُجّه اليها الاستجواب	عدد الاستجوابات
التعليم؛ الثقافة والرياضة	35
الماليّة	21
الأمن؛ الأمن الداخليّ	31
الرفاه الاجتماعيّ	15
الصحّة؛ جَودة البيئة	19
البناء والإسكان	6
الصناعة؛ الاقتصاد	7
الخارجيّة	3
العدل	6

الزراعة وتطوير القرية	8
الداخليّة	4
مكتب رئيس الحكومة	5
الطاقة؛ المواصلات؛ الاتّصالات	25
وزارات أخرى: تطوير الأطراف؛ القدس...	12
المجموع	197

المصدر: موقع الكنيست الرسميّ https://bit.ly/3352Bia

ج. القوانين:

من خلال مراجعة اقتراحات القوانين، والقوانين التي صدّق عليها الكنيست الإسرائيليّ في الكنيست العشرين، يتّضح أنّه قد قُدِّم كمٌّ كبير من اقتراحات القوانين من قِبل النوّاب العرب في الفترة التي امتدّت من الـ 31 من آذار عام 2015 إلى الـ 30 من نيسان عام 2019. معظم القوانين التي صُدِّقَ عليها كانت مشترَكة مع أعضاء كنيست من قوائم وأحزاب أخرى. بَيْدَ أنّ عدد القوانين التي قدّمها أعضاء الكنيست العرب بصورة مستقلّة والتي صُدّق عليها كانت ضئيلة جدًّا.

الجدول 4: القوانين التي شارك أعضاء الكنيست العرب في تشريعها في دورة الكنيست العشرين:

موضوع القانون	المجموع	مشتركة مع أعضاء كنيست يهود من أحزاب أخرى	تخصّ الأحزاب العربيّة
التربية والتعليم	7	6	1
الاقتصاد	11	10	1
العمل والرفاه الاجتماعيّ	17	-	-
القانون والمحاكم	9	-	-
جودة البيئة؛ الداخليّة	4	-	-
الماليّة	3	-	-
مكانة المرأة	2	1	1
حقوق الطفل	1	-	-
لجنة خاصّة	1	-	-

المصدر: موقع الكنيست الرسميّ https://main.knesset.gov.il/pages/default.aspx

خاتمة:

اتّفق ممثّلو الأحزاب أنّ هنالك تراجعًا في العمل الميدانيّ للأحزاب العربيّة في اسرائيل، والارتكاز بدلًا من ذلك على العمل البرلمانيّ والاعتماد على "النجوميّة" في العمل السياسيّ (مقابلات شفويّة). هناك أيضًا اعتراف بضرورة تفعيل هذه الأحزاب ميدانيًّا وأخذ دورها كوسيط في التنشئة السياسيّة في الأطر التي فقدت فيها هذه الأحزاب فعّاليّتها (نحو: لجان الطلّاب العرب في الجامعات)، بالإضافة إلى إعادة تعزيز تمثيلها في السلطات المحلّيّة، التي "هَجَرَتْها" الأحزاب السياسيّة في ظلّ ظهور نخبة سياسيّة جديدة من الطبقة الوسطى، والتي يخوض ممثّلون منها الانتخابات المحلّيّة، ممّا أسهم في تراجع تمثيل الأحزاب السياسيّة داخل السلطات المحلّيّة عمومًا، وتمثيلها في رئاسة السلطات المحلّيّة خاصّة (خمايسي، 2017).

في ظلّ الظروف الحاليّة، وبغياب تفاهمات جِدّيّة بين الأحزاب العربيّة حول المواضيع الأساسيّة والجوهريّة التي تخصّ السكّان العرب، ظهرت القائمة المشتركة كممثّل للجماهير العربيّة في المرحلة الراهنة، فارتفاع نسب التصويت لها هو الدليل على مساهمة القائمة المشتركة في "صحوة" الناخبين العرب وزيادة مشاركتهم في انتخابات الكنيست. يتزامن ذلك مع تنامي ظاهرة العنصريّة في الشارع الإسرائيلي وشعور الأقلّيّة العربيّة بالمخاطر التي تُحْدِق بها، نحو: تشريع القوانين العنصريّة (وأبرزها قانون القوميّة الذي يرسّخ طابع الدولة كدولة حصريّة لليهود وكدولة يهوديّة)؛ سياسة هدم البيوت وقانون كمينتس الجائر؛ الملاحقات السياسيّة لممثّلي الأحزاب العربيّة؛ مخطّط الترانسفير الذي ترمي إليه الدولة ضمن خطّة تبادل الأراضي التي صُرّح عنها مؤخّرًا في إعلان صفقة القرن. القائمة المشتركة مكلّفة حاليًّا بحثّ الأحزاب على تحضير الخطط والسياسات لإعادة اللُّحمة بين أطياف المجتمع العربيّ كافّة؛ فقد أثبتت من خلال الانتخابات أنّها قادرة على ذلك، ولكن المهمّة الأصعب هي تنظيم الجماهير العربيّة بعد الانتخابات، وذلك من خلال الرجوع والاحتكام للجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة بصفتها الممثّل الشرعيّ الأعلى للجماهير العربيّة في إسرائيل. ومن خلال المقابلات التي أجريتها مع ممثّلي الأحزاب، لمست أنّ هناك استعدادًا لدى الأحزاب السياسيّة كافّة للعمل في هذا الشأن.

يمكن للجنة المتابعة أن تجمع تحت رايتها جميع الأطياف السياسيّة، الممثَّلة منها وغير الممثَّلة في البرلمان الإسرائيليّ، في سبيل مواجهة السياسات العنصريّة التي ترمي إلى تحويل العرب إلى "غرباء في وطنهم". تقع على عاتق لجنة المتابعة مسؤوليّة كبيرة في بناء تفاهمات بين الأحزاب تنادي باحترام أيديولوجيات وآراء الأحزاب المختلفة لبناء خطّة إستراتيجيّة مستقبليّة تضمّ جميع التيّارات السياسيّة.

تقع على عاتق الأحزاب السياسيّة أيضًا مسؤوليّة تكثيف العمل الميدانيّ ومسؤوليّة التواصل مع الجماهير على وجه العموم، وفئة الشباب على وجه الخصوص، وكذلك عليها القيام بخطوات عمليّة كي تقوم بدورها الفاعل في عمليّة التنشئة والتثقيف السياسيّ من خلال ما يلي:

أ. العمل على تغيير قنوات التواصل بين الأحزاب وجمهور الناخبين، من خلال إعادة فتح المقرّات الحزبيّة في البلدات التي جرى فيها إغلاق هذه المقرّات، لضمان استمرار هيكلة حزبيّة وتنظيم حزبيّ سليم يعتمد على التنظيم القطْريّ والمحلّيّ.

ب. العمل على تفعيل اللجان الطلّابيّة في الجامعات والكلّيّات.

ج. إطلاق برامج تثقيفيّة وسياسيّة تستهدف الفئات الشبابيّة في المدارس والجامعات، بغية زيادة الانتماءات الحزبيّة وتعليم الأفراد الالتزام الحزبيّ.

د. محاولة بناء تفاهمات بين الأطر والأحزاب السياسيّة كافّة، لوضع خطّة وأَجِنْدة واضحة في كيفيّة تفعيل الجماهير والتواصل معها، بحيث لا ينحصر الأمر في فترات الانتخابات.

ه. العمل على إعادة تمثيل الأحزاب داخل الحكم المحلّيّ، وذلك أنّ الحكم المحلّيّ يشكّل حلقة وصل يوميّة بين الأحزاب السياسيّة وجمهور المواطنين.

قائمة المصادر

- أوستسكي- لزار، سارة. (1998). **الانتخابات للسلطات المحلّيّة العربيّة**، تشرين الثاني 1998. (باللغة العبريّة).
- رودنيتسكي، أريك. (2009). **انتخابات السلطات المحلّيّة 2008 في البلدات العربيّة والدرزيّة**. جامعة تل أبيب. (باللغة العبريّة).
- حاجّ حفصي، وليد. (2016). **دور الأحزاب السياسيّة في تجسيد الحكم الراشد.** رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق.
- خلايلة، محمد؛ وجرايسي، عماد. (2020). الحركة الطلّابيّة الفلسطينيّة في الجامعات الإسرائيليّة: أزمة تنظيميّة أم سياسيّة؟ **مجلّة جدل**، 36. حيفا: مدى الكرمل: المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.
- خمايسي، راسم. (2017). **نموّ الطبقة الوسطى وتأثيرها على إدارة السلطات المحلّيّة العربيّة.** المركز العربيّ - اليهوديّ، جامعة حيفا.
- السلومين، عوّاد. (2016). **تأثير التنشئة المجتمعيّة على المشاركة السياسيّة في الأردن خلال الفترة 1985-2015.** رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب - جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الشرقاوي، سعاد. (2005). **الأحزاب السياسيّة: أهمّيّتها، نشأتها، نشاطها.** القاهرة: مركز البحوث البرلمانيّة.
- الشرقاوي، سعاد. (2007). **النظم السياسيّة في العالم المعاصر.** جامعة القاهرة، قسم الحقوق.
- صبحي، يوسف. (2010). **الأحزاب العربيّة في إسرائيل.** رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزّة.
- كامل- عبد الحليم، نبيلة. (1982). **الأحزاب السياسيّة في العالم المعاصر.** القاهرة: دار الفكر العربيّ.
- مصطفى، مهنّد. (2015). "الحركة الطلّابيّة والنشاط الطلّابيّ الفلسطينيّ في إسرائيل". لدى: نديم، روحانا وَأريج صبّاغ-خوري (محرّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة والمجتمع.** حيفا: مدى الكرمل: المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة. ص ص 26-36.
- نيّوف، صلاح. (2005). .نظريّة الأحزاب السياسيّة. **الحوار المتمدّن**، العدد 1254. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40919
- يوسف، أحمد فاروق. (1976). **دراسات في علم الاجتماع السياسيّ.** القاهرة: مطبعة السنّة المحمّديّة.

- Burdeue, G. (1974). **Droit constitutional et institution politiques.** 6 edition. P. 141.
- Hyman, H. Herbert. (1959). **Political socialization: A study in the psychology of political behavior.** New York: Free press of Glencoe.
- Kenneth, P. Langton. (1969). **Political socialization.** New York: Ford.

الملحق 1

قائمة بأعضاء الكنيست الذين شغلوا مناصب في السلطات المحلّيّة عبر الدورات المختلفة 1948-2018:

الاسم	دورة الكنيست	الانتماء الحزبي	المنصب في السلطة المحلّيّة
رفيق حاجّ يحيى	14	حزب العمل	رئيس بلديّة - الطيّبة
واصل طه	16	التجمّع	رئيس وعضو مجلس – كفر كنّا
توفيق زيّاد	13-8	الجبهة	رئيس بلديّة - الناصرة
هاشم محاميد	15-12	الجبهة	رئيس بلدية – أمّ الفحم
إلياس نخلة	7-4	قائمة الأقلّيّات – مپاي	عضو مجلس الرامة
سعيد نفّاع	18-17	التجمّع	عضو مجلس – بيت جنّ
حنّا سويد	18-17	الجبهة	رئيس مجلس - عيلبون
صالح سليم	14-13	الجبهة	رئيس مجلس - عبلّين
مسعود غنايم	18	الإسلاميّة	عضو بلديّة - سخنين
أحمد الظاهر	5-4	قائمة الأقلّيّات – مپاي	عضو بلديّة سخنين
عبّاس زكّور	17	الإسلاميّة	عضو بلديّة - عكّا
توفيق خطيب	15-14	القائمة الموحّدة	رئيس مجلس - جلجولية
باسل غطّاس	20-19	التجمّع	نائب رئيس- الرامة
مسعد قسّيس	3-2	قائمة الأقلّيّات - مباي	رئيس مجلس - معليا
عبد الحكيم حاجّ يحيى	21-20	الإسلاميّة - المشتركة	عضو مجلس الطيبة
فارس حمدان	3-2	قائمة الأقلّيّات – مپاي	رئيس مجلس – باقة الغربيّة
عبد العزيز زعبي	8-6	مپام	نائب رئيس بلدية الناصرة
أيمن عودة	23-20	الجبهة	عضو بلديّة - حيفا
أحمد ذباح	18	كاديما	رئيس مجلس – دير الأسد
صالح سليمان	3	قائمة الأقلّيّات – مپاي	رئيس مجلس البعينة
محمود ناشف	4	قائمة الأقلّيّات – مپاي	رئيس وعضو - الطيّبة
طلب أبو عرار	20-19	الإسلاميّة	رئيس مجلس
سامي أبو شحادة	23-22	التجمّع	عضو بلديّة - يافا-تل أبيب
جابر عساقلة	23-22	الجبهة	عضو مجلس - المغار
سيف الدين الزعبي	3-1 ، 9-6	قائمة الأقلّيّات – مپاي	عضو ورئيس - بلدية الناصرة
سعيد الخرومي	22-20	الموحّدة	رئيس مجلس - شقيب السلام
جمعة الزبارقة	20	المشتركة	عضو في مجلس اللقيّة
حنّا مويس	9	الجبهة	رئيس مجلس - الرامة

إبراهيم صرصور	18-17	الإسلاميّة	رئيس - كفر قاسم
صالح طريف	16-12	حزب العمل	رئيس مجلس - جولس
لبيب أبو ركن	4	قائمة الأقلّيّات – مپاي	رئيس مجلس - عسفيا
شفيق أسعد	13	داش	رئيس مجلس - بيت جنّ
يوسف ذياب	4	قائمة الأقلّيّات – مپاي	رئيس مجلس - طمرة

المصدر: موقع الكنيست الرسميّ https://bit.ly/2TUQ255

وَهنُ الأحزاب السياسيّة في الحكم المحلّيّ: بين الثابت والمتحول

محمّد خلايلة[1]

تعالج الورقة التي أمامنا حالة التنظيم السياسيّ لدى المواطنين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل، وبخاصّة في ما يتعلّق بتراجع قوّة الأحزاب والحركات السياسيّة، وبخاصّة على مستوى القوّة الانتخابيّة، والحضور الميدانيّ، والمستوى التنظيميّ والمستوى التمثيليّ في مؤسّسات الحكم المحلّيّ. يأتي هذا التراجع والتقهقر في ظلّ الإمعان في سياسات الاستخفاف وعزوف الناس عن الحياة العامّة وابتعادهم عن الأحزاب السياسيّة خاصّةً؛ إذ تؤدّي سياسة الاستخفاف إلى انعدام الثقة بالعمل الجماعيّ والعزوف عن العمل السياسيّ، كما أنّها تقوم بالتقليل من أهمّيّة البعد الجماعيّ وتعظيم المصلحة الشخصيّة، وغياب قِيَم العطاء والتطوّع وإعاقة عمليّة التغيير (مصطفى، 2019).

للمشاركة السياسيّة أشكال وأنماط وتعبيرات متعدّدة ومختلفة، لكن ثمّة إجماع في صفوف جميع المهتمّين بالحقل السياسيّ حول أنّ عمليّة التصويت والانتظام السياسيّ من خلال الأحزاب والحركات السياسيّة هي الأبرز والأكثر شيوعًا من بين جميع أنماط المشاركة السياسيّة. علاوة على هذا، تُعتبر عمليّة إنشاء الأحزاب السياسيّة أحد أهمّ منجزات العصر الحديث، وذلك لكونها سمحت ببلورة وخلق حيّز وفضاء لطرح الأيديولوجيّات والأفكار والقِيَم والمبادئ لتنظيم المواطنين في أطر جماعيّة تتعدّى الهُويّات البدائيّة والفرعية وَ "الما قبل دولانيّة" (ما قبل الدولة). ثمّة أهمّيّة بالغة للأحزاب السياسيّة لكونها أطرًا تمنح أعضاءها هُويّة وانتماء معنويَّيْن ورمزيَّيْن، وبخاصّة للمجموعات المستضعَفة والمجتمعات المهاجرة التي تحاول الاندماج في مجتمعات لديها هُويّة مهيمنة وبارزة تطغى على الحيّز العامّ. تناولت العلوم السياسيّة الظاهرة الحزبيّة من جوانب مختلفة، إلّا أنّ هنالك ضرورة مستمرّة للخوض في كنه هذه الظاهرة، ودراستها على نحوٍ متعمّق ومستفيض، وفهم مميّزاتها التنظيميّة والسياسيّة والاجتماعيّة باعتبارها الوسيط بين المجتمعِ المدنيّ من جهة، ومؤسّساتِ الدولة وأذرعها المختلفة من جهة أخرى. بموجب هذا التعريف، للأحزاب السياسيّة دور وظيفيّ مهمّ يتلخّص بالجانب التمثيليّ، حيث تقوم الأحزاب

1. محمّد خلايلة-طالب دكتوراه في مدرسة العلوم السّياسيّة في جامعة حيفا.

بطرح آراء المواطنين ومواقفهم ومَطالبهم في جميع المحافل الدوليّة والإقليميّة والمحلّيّة، وعلى نحو أَخَصّ تقوم بمحاولة صياغة أَجِنْدة السلطة التنفيذيّة والسلطة التشريعيّة وَفقًا للمواقف العامّة والأفكار السائدة في صفوف عموم المواطنين. تجدر الإشارة إلى أنّ غياب البعد التمثيليّ يجعل هذه المؤسّسات والتنظيمات "خالية الروح" نظرًا لافتقارها لأحد أهمّ وأبرز المبادئ التي تميّز المجتمعات الديمقراطيّة - الليبراليّة.

تشهد جميع الديمقراطيّات في العالم تراجعًا وتقهقرًا مستمرَّيْن منذ عَقدَيْن من الزمن للظاهرة الحزبيّة، وكذلك يعاني المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من الظاهرة نفسها أسوةً بدول عديدة في العالم. على وجه العموم، يظهر التراجع في قوّة الأحزاب السياسيّة على جميع المستويات التنظيميّة والسياسيّة. فعلى سبيل المثال، هنالك تراجع في أعداد المنتسبين للأحزاب السياسيّة، وبالتالي في أعداد الناشطين الطوعيّين وفي منسوب النشاط الميدانيّ. إضافة إلى هذا، ظهرت مؤخّرًا أشكال بديلة للنشاط السياسيّ الميدانيّ، من خلال "الحيّز الافتراضيّ" الذي خلقته شبكات التواصل الاجتماعيّ التي جعلت من الإمكانات التي يوفّرها ميدانًا بديلًا، وذلك من خلال شارات الإعجاب والمشاركة والتعقيب، وبذا انتقل جزء لا بأس به من الفعّاليّات والحِوارات إلى هذا الحيّز، وغاب الناشطون عن الحضور الحقيقيّ والفعليّ في الحقل والميدان.

تسعى الأحزاب السياسيّة من أجل الوصول إلى السلطة وتسلُّم مقاليد الحكم، ابتغاءَ بلورة السياسات العامّة بموجب الرؤى الفكريّة التي تحملها هذه الأحزاب، وبموجب آرائها وطروحاتها في شتّى المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة. أمام هذا النموذج من الأحزاب الساعية للسلطة، هنالك "أحزاب سياسيّة احتجاجيّة" تنتظم من أجل الاحتجاج على حالة عينيّة معيّنة أو خلق بدائل سياسيّة لمناهضة الوضع القائم وتغيير قواعد اللعبة فيه. بناءً على ما تَقَدّم، بالإمكان اعتبار الأحزاب السياسيّة تنظيمات ساعية من أجل إحداث تغييرات جوهريّة في موازين القوى وفي قواعد اللعبة، وضمن هذا التعريف بالإمكان اشتقاق أنواع مختلفة من الأحزاب، بين تلك الاندماجيّة التي تحاول الحفاظ على الوضع القائم، وأحزاب أخرى تسعى إلى تغيير الواقع إمّا من خلال تبنّي الأدوات المتاحة والتي يوفّرها القانون والنظام السياسيّ، وإمّا من خلال عدم الاعتراف بشرعيّة النظام القائم وتَبَنّي أدوات أكثر راديكاليّة.

تَراجُع قوّة الأحزاب السياسيّة التي تمثّل الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل

شهدت العقود الأخيرة نموًّا غير مسبوق في مستوى التنظيم السياسيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، من خلال صعود المجتمع المدنيّ والأهليّ الفلسطينيّ والذي طرح نفسه في مرحلةٍ

ما بديلًا للعمل السياسيّ والحزبيّ التقليديّ، ولا سيّما بُعَيْدَ أحداث أكتوبر عام 2000 وتأزُّم العلاقات العربيّة - اليهوديّة في أعقابها وارتفاع الأصوات الداعية إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانيّة، بذريعة أنّها تسهم في إعطاء شرعيّة للديمقراطيّة الإسرائيليّة الزائفة. فضلًا عن ذلك، شهدت هذه الفترة تحوّلًا ملحوظًا في أشكال المشاركة السياسيّة وتغييرًا بارزًا في أنماط التصويت، حيث انعكس ذلك بهبوط في معدّلات التصويت العامّة في انتخابات الكنيست، وارتفاعًا في نسبة التصويت للأحزاب التي تمثّل المجتمع العربيّ، وهبوطًا في نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة (غانم ومصطفى، 2009).[2]

في هذا الصدد، أودّ الإشارة إلى أنّ الأحزاب السياسيّة أو الظاهرة الحزبيّة تواجه تحدّيات جمّة، دونما علاقة لذلك بالحالة الفلسطينيّة في إسرائيل، وكثيرةٌ هي الأبحاث التي تشير إلى أنّ العَوْلَمة وما صاحَبَها من تغييراتٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ جعلت الأحزاب السياسيّة تفقد جزءًا كبيرًا من أدوارها الوظيفيّة التي كانت تتميّز بها في السابق، ممّا أدّى إلى تراجعها (Ignazi, 2018). تشير هذه الأبحاث أيضًا إلى الهبوط المستمرّ في نِسب التصويت عمومًا، وإلى التناقص المستمرّ في أعداد المواطنين الذين ينتسبون للأحزاب السياسيّة. يؤكّد البحث ذاته أنّ الأحزاب أغلقت أبوابها وانكفأت على ذاتها ولم تنفتح على قِطاعات جديدة، وبالتالي فقدت بعضًا من احتمالات توسُّع صفوفها وضمّ أعضاء جدد لها. تَساوَقَ هذا التراجع مع افتقاد هذه الأحزاب لموارد ماديّة ومعنويّة أَفْضَتْ إلى ابتعادها عن القواعد الشعبيّة وعدم نجاحها في القيام بالوظائف التي كانت تقوم بها في السابق، ولا سيّما ما كان منها على المستويَيْن الميدانيّ والتثقيفيّ. أضاف البحث أنّ أمام الأحزاب السياسيّة في العصر الحاليّ مسارات قليلة من شأنها أن تسهم في تجنُّب اندثارها على نحوٍ ما حدث لأحزاب كثيرة في العالم: أوّلًا، الانفتاح – وذاك من خلال فتح أبواب الحزب أمام قِطاعات واسعة من المواطنين، ومن خلال عمليّة تمكين للأعضاء العاديّين، أو الداعمين للحزب، وإشراكهم في عمليّة اتّخاذ القرارات، وذلك بخلاف النموذج السائد وَ "الهيئات" أو الغرف المغلقة والتي يتمتّع فيها نفر قليل بقوّة وتأثير وتُحرم الغالبيّة العظمى من إمكانيّة التأثير

2. في أعقاب أحداث أكتوبر عام 2000، هبّة القدس والأقصى، والعنف الشرطويّ الذي راح ضحيّته 13 شابًّا من المجتمع العربيّ نتيجة لسياسات القمع السلطويّة، حدث تراجع كبير في نسبة المشاركة السياسيّة في الانتخابات البرلمانيّة؛ فقد صوّت أقلّ من 20% من إجماليّ أصحاب حقّ الاقتراع العرب في الانتخابات لرئاسة الحكومة في العام 2001 بين إيهود باراك وأريئيل شارون من جهة أخرى. منذ ذلك الحين، يصوّت العرب بنسب منخفضة تتراوح بين 49% وَ 56%. تجاوزت نسبة التصويت لدى المواطنين العرب معدّلها العامّ مؤخّرًا في محطّتين انتخابيّتين: الأولى في انتخابات العام 2015، حيث بلغت نسبة التصويت 63.7%، وفي شهر أيلول من العام 2019 حيث بلغت 59.5% نتيجة لتشكيل القائمة المشتركة وبالتالي منحها ثقة وشرعيّة كبيرتين من قِبل الجمهور العربيّ بخلاف المرّات الأخرى والتي لم تتوحّد فيها إجماليّ القوى السياسيّة والحزبيّة البرلمانيّة.

على خطّ الحزب ومواقفه من شتّى القضايا السياسيّة والاجتماعيّة؛ ثانيًا، تجنيد موارد – وذلك من خلال ارتباط الأحزاب بمؤسّسات الدولة والعمل إلى جانبها، وبالتالي محاولة تأثير الأحزاب على عمليّة توزيع الموارد بُغية تخصيص "امتيازات" لجمهور مصوّتي الحزب وداعميه، وبالتالي تعزيز التبعيّة له والانضواء تحته (Ignazi, 2018). وفي سياقٍ متّصل، بالإمكان الإشارة إلى أنّ التصاعدَ في قوّة أحزاب اليمين والحفاظَ على مقاليد السلطة في إسرائيل، بعد اغتيال رئيس الحكومة يتسحاك رابين في العام 1995، يعودان أوّلًا إلى منظومة توزيع الموارد، وبخاصّة في المستوطنات، ممّا أدّى إلى تعزيز تبعيّة المستوطنين بحكومات اليمين على المستويَيْن المادّيّ والمعنويّ، أي ظهور دولة رفاه اجتماعيّ في المستوطنات والامتيازات المادّيّة التي يحصلون عليها، والبعد الرمزيّ - المعنويّ لمشروع الاستيطان في صفوف معسكر اليمين، إذ يرون فيه مشروعًا رائدًا وطلائعيًّا يقع في صُلب عقيدتهم السياسيّة ويسهم في تحقيق مشروعهم السياسيّ "دولة إسرائيل الكبرى".

قفزت هذه الأبحاث عن "محدوديّة الخيارين"، ولا سيّما في دولة تعرّف نفسها على أساس قوميّ وإثنيّ وتُبذل فيها جهود ممنهجة في محاولة لنزع الشرعيّة عن الأحزاب السياسيّة التي تمثّل الأقلّيّات القوميّة فيها والواقعة في حالة صراع مستمرّ مع مجموعة الأغلبيّة، بشأن السرديّة التاريخيّة وبشأن الموارد المادّيّة. ومن نافل القول أنّ هذه الحالة أكثر تعقيدًا، وذلك نظرًا إلى استحالة ارتباط هذه الأحزاب السياسيّة -التي تمثّل أقلّيّات قوميّة مضطهَدة- بمؤسّسات الدولة المنحازة لمجموعة الأغلبيّة والتي تعكس هُويّتها وسرديّتها التاريخيّة. هذه الحالة تعمّق حالة الإحباط واليأس في صفوف أبناء الأقلّيّات، ممّا يؤثّر على عمليّة التنظيم السياسيّ ويجعلها غير مهمّة، بل مضرّة كذلك في حالاتٍ أخرى. ومن هنا تتعمّق الفجوة بين القواعد الشعبيّة والجماهيريّة من جهة، والأحزاب السياسيّة من جهةٍ أخرى. كذلك إنّ سياسات الإقصاء وإبعاد الأحزاب عن مواقع اتّخاذ القرار لا تؤدّي إلى المسّ بشرعيّة وجود هذه الأحزاب فحسب، بل تقلّل من احتمالات وإمكانات الانفتاح؛ لأنّ ذلك يتطلّب منها مواردَ مادّيّة ومعنويّة غير متوافرة لدى الأحزاب السياسيّة التي تنتمي إلى مجموعة قوميّة مضطهَدة ولا تتمتّع بامتيازات حقوقيّة أو مادّيّة أو معنويّة.

أبرز نقاط الضعف التي تعيق عمليّة استعادة الحالة الحزبيّة عافيتها والانطلاق نحو مشروع واضح المعالم ترتبط، أوّلًا وقبل كلّ شيء، **بغياب الرؤية الجماعيّة المشتركة والاتّفاق على الخطوط العريضة ووسائل النضال الأنجع لتحقيق الغايات والأهداف والاتّفاق على قيادة موحّدة وتوجُّه واضح المعالم. غياب مشروع سياسيّ موحّد، وبخاصّة لدى أقلّيّات قوميّة**

وتزايد التباينات والتناقضات الداخليّة، يُبْقي على الأنشطة والفعّاليّات والمؤسّسات الجمعيّة كهيئات تنسيقيّة، وهكذا يغيب عنها مبدأ الحسم الديمقراطيّ وبالتالي يفرّغها من قدرتها على المبادرة والفعل، ويبقيها أسيرة للتجاذبات السياسيّة بين التيّارات المختلفة، ويعمّق حالة التشرذم الداخليّة. مثل هذه الحالة تعمّق الأزمة، وتتيح وجود موطئ قدم لانعدام الثقة بالأحزاب وبقدرتها على أن تتجدّد وتنمو وتنبعث وتعود لتكون الإطارَ والمبدأ الناظم للحراكات السياسيّة والمجتمعيّة.

على الرغم من النموّ الكبير في أعداد ونسبة القدرات المهنيّة والوظيفيّة والأكاديميّة العالية داخل المجتمع الفلسطينيّ، وهو ما انعكس على تداخل الطبقة الوسطى العربيّة في العمل السياسيّ والثقة بالقدرة على إحداث التغيير، فإنّ "تداخُل هذه الفئة" في العمل السياسيّ يحتاج إلى الإيمان بالقدرة على التغيير، ولا سيّما في ظلّ الوهن والضعف العامّ الذي يخيّم على المجتمع بأسره. المقصود أنّ انعدام الثقة، واستفحال الشعور بالاستخفاف، واستعصاء عمليّة التغيير، كلّها تجعل هذه الفئةَ تنأى بنفسها عن العمل السياسيّ، ليبقى حضورها يتراوح بين "الرغبة" في إحداث التغيير وَ "الاستعداد" للانخراط في العمل الجماعيّ دون القيام بذلك فعلًا.

أدّعي في هذه الورقة أنّ التراجع في قوّة الأحزاب السياسيّة يظهر من خلال مَحاور مركزيّة: العزوف عن السياسة لدى قِطاعات واسعة، وبالأخصّ عدم الانضمام للأحزاب السياسيّة أو العمل ضمن أذرعها المختلفة، وغياب الثقة بالسياسيّين، وانعدام الأمل في التغيير، وقلّة التعويل على المؤسّسات السياسيّة، وأخيرًا التراجع في قوّة وحضور الأحزاب السياسيّة على مستوى الحكم المحلّيّ. بطبيعة الحال، لا يمكن الاكتفاء بهذه التعبيرات فقط؛ وذلك أنّ استفحال اليأس والإحباط يؤدّي بالجماهير للبحث عن مسارات وأُطُر بديلة "تعوّضهم عن الشعور بالفقدان" ويجد الناس ضالّتهم في الأطر السياسيّة والاجتماعيّة التقليديّة، كالحمولة أو الطائفة (غليون، 2017)، أو يبحثون عن خلاصهم عبْر "القائد المخلّص" الذي يستنهض مشاعرهم وغرائزهم ويدفعهم إلى فكرة "التغيير" كما يراها هو (مصطفى، 2019).

الأحزاب السياسيّة والحكم المحلّيّ العربيّ

ثمّة أهمّيّة بالغة لمحاولة فحص قوّة الأحزاب السياسيّة ومسبّبات التراجع في قوّتها من خلال مراجعة الحكم المحلّيّ العربيّ، وذلك نظرًا للواقع السياسيّ المَعيش في البلاد، ولا سيّما في ظلّ محدوديّة التمثيل البرلمانيّ وإقصاء المواطنين العرب عن مَواقع التأثير واتّخاذ القرارات في السياسات العامّة، وإزاء سيل القوانين غير الديمقراطيّة والعنصريّة التي تمسّ بمكانتهم وتحدّ

من إمكانات تطوُّرهم. فضلًا عن هذا، تقود عمليّة الإقصاء المنهجيّ إلى زيادة اهتمام المواطنين العرب بالسياسة المحلّيّة والمباشرة، أي بما يتعلّق بـِ "الإدارة الذاتيّة" التي تتيحها مؤسّسة الحكم المحلّيّ في البلاد، بالرغم من التبعيّة الشديدة التي تعاني منها هذه السلطات في ظلّ النظام السياسيّ والقانونيّ المركزيّ القائم في إسرائيل. علاوةً على ذلك، الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة التي تميّز البلدات العربيّة من حيث افتقارها إلى التصنيع وإلى المبادرات الاقتصاديّة حوّلت السلطة المحلّيّة إلى المشغِّل الأكبر، وهو ما منحها أهمّيّة خاصّة، وجعل الانتخابات المحلّيّة الحدث الأهمّ في حياة المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل (خمايسي، 2013). يُستدلّ من تحليل نتائج الانتخابات المحلّيّة، مقارَنةً بتلك اليهوديّة، ومن خلال مقارنة نتائج الانتخابات المحلّيّة في البلدات العربيّة بانتخابات الكنيست في البلدات العربيّة، أنّ المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل يُوْلي الحكْمَ المحلّيّ أهمّيّةً بالغة، على الرغم من محدوديّاته، مقارَنةً بالحكومة المركزيّة (مصطفى، 2008؛ 2010؛ 2013). من هنا تأتي أهمّيّة النظر إلى قوّة الأحزاب وعوامل تحوُّلها وتغيُّرها في صفوف المجتمع العربيّ وآليّات النظر إليها وتقييمها.

نتائج الانتخابات المحلّيّة عام 2018

تزامنًا مع تغييرِ قانون الانتخابات المحلّيّة في العام 1975، وتحويلِها إلى انتخابات مباشرة للرئيس وبشكل منفصل عن المجلس البلديّ ومنحه صلاحيات جمّة، طرأ ارتفاع في قوّة وتمثيل الأحزاب السياسيّة وحصل ارتفاع ملحوظ في قوّة التنظيم السياسيّ والحزبيّ لدى المواطنين العرب، نظرًا لأنّ هذه الفترة شهدت تصاعدًا في قوّة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ممّا أَفْضى إلى تغلغل هذه الحالة وشيوعها في انتخابات عام 1978 حتّى عام 1993. كما شهدت سجلّات المجالس البلديّة في هذه الفترة ارتفاعًا في نسبة الحديث عن القضايا العامّة - الجماعيّة والقضايا السياسيّة وتداخُل وانخراط الناس فيها، ممّا أعاد الثقة المبتورة مع قِطاعات واسعة. حاولت إسرائيل مرارًا وتكرارًا إنشاء قيادات تقليديّة متعاونة مع السلطة لتطبيق سياساتها ومنحها شرعيّة من قِبل المجموعة تلك. بلغت الأحزاب السياسيّة ذروتها في ثمانينيّات القرن الماضي، حيث حصلت على أكثر من 40% من الأصوات والمقاعد والتمثيل بعد الفوز الذي تحقّق في الناصرة في العام 1975، وعمّت التجربة على جميع البلدات العربيّة من خلال نسج وبناء تحالفات على أسس ومبادئ سياسيّة. بَيْدَ أنّ التصاعد في قوّة الأحزاب تحوَّلَ وتضاءَلَ مع بداية مرحلة أوسلو والتحوّلات السياسيّة والاجتماعيّة التي أعقبتها. إذًا، بالإمكان تقسيم الانتخابات المحلّيّة إلى مرحلتين من حيث خارطة القوى السياسيّة: الأولى في الفترة الواقعة بين العامَيْن

1978 – 2020، وهي الفترة التي شهدت تراجعًا في قوّة الأحزاب مقارَنةً بالفترة الزمنيّة التي سبقتها؛ والثانية في الفترة الواقعة بين العامَيْن 1949 – 1978، وهي التي شهدت تصاعدًا في قوّة الأحزاب وتعميمًا لتجربة "جبهة الناصرة" على بلدات كثيرة.

حصلت الأحزاب السياسيّة قاطبةً على نحو 110 مقاعد في المجالس المحلّيّة، من أصل 840 عضوًا في البلدات العربيّة. معنى هذا أنّ قوّة الأحزاب السياسيّة قاطبةً تلخصّت بـ 13% من إجماليّ أعضاء المجالس المحلّيّة والبلديّة.[3] وقد توزّعت قوّة كلّ حزب على النحو التالي: حصلت الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة على حصّة الأسد من بين الأحزاب السياسيّة (55%)، تلتها الحركة الإسلاميّة بحصولها على 26% من المقاعد، تلاها التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ بحصوله على 10%، والعربيّة للتغيير بحصولها على 4% من مقاعد العضويّة في البلدات العربيّة. في سياقٍ متّصل، يشار إلى أنّ الأحزاب السياسيّة مجتمِعةً فازت بمنصب الرئاسة في اثنتي عشرة سلطة محلّيّة من أصل 76 سلطة محلّيّة جرت فيها الانتخابات. هذا معناه أنّ الرؤساء الحزبيّين يشكّلون نحو 14% من إجماليّ الرؤساء المنتخَبين.

أسباب وعوامل التراجع في قوة الأحزاب السياسيّة

يعالج هذا الفصل بصورةٍ تحليليّة الأسبابَ والعوامل التي أدّت إلى تراجع قوّة الأحزاب السياسيّة بعامّة، وفي الساحة المحلّيّة بخاصّة، أي على مستوى مؤسّسات الحكم المحلّيّ في البلدات العربيّة في السنوات الأخيرة. يستند هذا التحليل إلى مقابلات أُجرِيَتْ مع قيادات سياسيّة قُطْريّة، ورؤساء أحزاب، وقيادات سياسيّة محلّيّة، ورؤساء سلطات محلّيّة عربيّة وناشطين محلّيّين. برزت خلال المقابلات مجموعة من المقولات التي جرى تقسيمها إلى "فئات" بموجب التحليل المضامينيّ في الأبحاث الكيفيّة (النوعيّة).

أ. تَراجُع الثقة بالمؤسّسة الحزبيّة

أحد العوامل المهمّة التي أدّت إلى إضعاف الأحزاب السياسيّة الحديثة، على المستوى المحلّيّ، هو تراجع ثقة الجمهور بهذه الأحزاب. هنا، من المهمّ الإشارة إلى أنّ تراجع ثقة الجمهور بالأحزاب السياسيّة غير مرتبط بالضرورة بأداء الأحزاب الفعليّ فقط، وإنّما أيضًا بكيفيّة نظر الجمهور

3. النتائج لا تتطرّق إلى الانتخابات في المدن المختلطة حيث حصلت الأحزاب على نتائج أفضل من النتائج داخل البلدات العربيّة، نظرًا لأنّ الأحزاب هي الإطار الضابط والمنظِّم للحراك السياسيّ والاجتماعيّ في صفوف المواطنين العرب في هذه التجمّعات السكنيّة، فضلًا عن أنّ بعض الأحزاب السياسيّة تتحالف مع أطر محلّيّة من أجل ضمان فوزها في الانتخابات.

للأحزاب. المقصود أنّه قد يكون ثمّة في الواقع تأثير لمكانة الأحزاب عند الجمهور من خلال أدائها، لكن هناك عدّة عوامل أخرى من شأنها التأثير على مكانة هذه الأحزاب لدى الجمهور. من ذلك، على سبيل المثال، كيفيّةُ تناول الإعلام لأداء الأحزاب ونشاطها. تأكيدًا لِما ذُكر أعلاه، تشير نتائج مؤشّر الديمقراطيّة (2003-2016)، بالإضافة إلى نتائج استطلاعات رأي أخرى، إلى انخفاض في ثقة الجمهور العربيّ بالأحزاب العربيّة. ضعف بعض الأحزاب مرتبط بعدم حصولها على شرعيّة من قِبل الجمهور العربيّ. في هذا الصدد، من المهمّ التأكيد أنّ الأحزاب العربيّة حصلت على أدنى مستوى من الثقة في ما يتعلّق بثقة الجمهور بالمؤسّسات (نحو: الكنيست؛ الحكومة؛ وسائل الإعلام). معظم الأبحاث التي حاولت بحث ودراسة السياسة المحلّيّة العربيّة في ما يتعلّق بتراجع ثقة الجمهور بالأحزاب السياسيّة أظهرت أنّ عودة تأثير "الحمولة" هي أحد الأسباب المركزيّة في تراجع الثقة بين الجمهور وأحزابه السياسيّة. ومع ذلك، لا يمكن الإشارة إلى تفسيرات واضحة وشاملة توضّح عودة تأثير "الحمولة" على تراجع قوّة الأحزاب.

الرسم البيانيّ: منسوب الثقة بالمؤسّسات التمثيليّة في صفوف المواطنين العرب.[4]

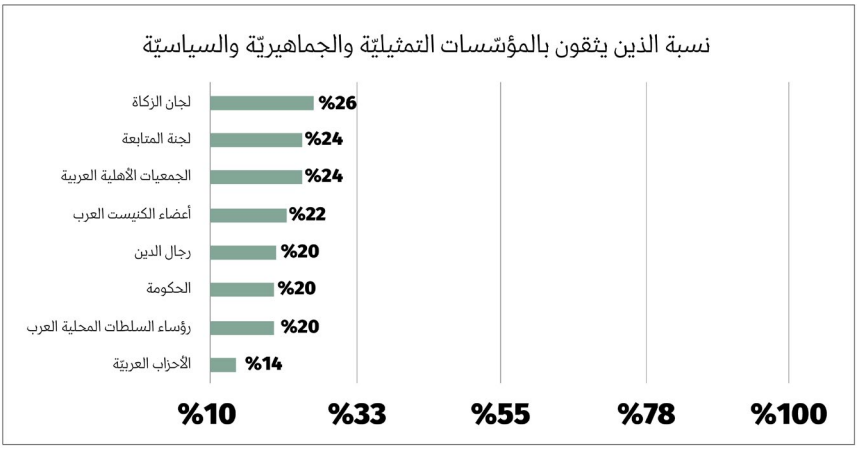

ب. حمائليّة الأحزاب والأحزاب الحمائليّة

هناك عديد من الاتّفاقات بين الأطراف والأجسام تضفي الشرعيّة على الحمولة وتضرّ بثقة

4. جانب من نتائج استطلاع رأي بشأن مواقف وتوجُّهات المواطنين العرب من العام 2017، حيث أجرى وأعدّ الاستطلاعَ كاتبُ المقال وعرَضَ نتائجَه في مؤتمر القدرات البشريّة الأوّل في مدينة الطيّبة.

الجمهور في الأحزاب. الأحزاب السياسيّة العربيّة قدّمت نفسَها بديلًا للحمائل وقدّمت بديلًا مفاهيميًّا وسياسيًّا وإداريًّا على مستوى الخطاب والخطابة السياسيّة. ومع ذلك، في محكّ الواقع، وجدت الأطراف الكثير من البراچماتيّة حول الحمائل والقوائم المحلّيّة. قبلت معظم الأطراف، على نحوٍ لا لبس فيه، قواعدَ اللعبة التي تُمْليها العشائر وتصرّفت وَفقًا للقواعد نفسها. بالإضافة إلى ذلك، قَدّمت الأحزابُ مرشّحين وَفقًا لحمائلهم، ومرشّحين ينتمون إلى الحمائل الرئيسيّة في المنطقة، باستثناء بعض الحالات. ونشير إلى أنّه ضمن الاتّفاقات المبرمة بين الحمائل والأحزاب استفادت الحمولة، وذلك من خلال الحفاظ على النظام القِيَميّ العشائريّ باعتباره المهيمن، وضمان سيطرتها على المناصب الرئيسيّة في الحكم المحلّيّ على المستويين المنتخَب والمهنيّ. إنّ البراچماتيّة التي يتّصف بها الحزب الذي نجحوا من أجله في الحصول على مناصب رئيسيّة في السلطة المحلّيّة، هذه البراچماتيّة تؤذي أحزابهم وأهمّيّتها في الساحة المحلّيّة (مصطفى، 2008).

ج. الانكفاء /التمَوْضُع المحلّيّ

برزت، في الآونة الأخيرة، توجُّهات بشأن موقع الأحزاب العربيّة والأدوار المنوطة بها داخل البرلمان. أدّت هذه الحالة إلى زيادة الانكفاء على الذات، ولا سيّما في ما يتعلّق بالمؤسّسة الحزبيّة. كما أنّ الحمائليّة لا تنبع فقط من خلفيّة الاهتمام المتزايد بالمسائل المدنيّة، ولا تنبع كذلك من انحسار أو انخفاض الاهتمام بالقضايا القوميّة. تُعَدّ اتّفاقيّات أوسلو، الموقّعة بين السلطة الفلسطينيّة ودولة إسرائيل عام 1993، عاملًا أساسيًّا لتغيُّر سلّم أولويّات أو تفضيلات المواطنين العرب. باختصار، في سيرورة اتّفاقيّات أوسلو، أخرَجَ صُنّاع القرار اليهود المواطنين العربَ من الجَدْوَلة الإسرائيليّة، وأخرج صُنّاع القرار الفلسطينيّون المواطنين العربَ من جدول أعمال الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. نتيجةً لهذا الاستبعاد المزدوج، توصّل المواطنون الفلسطينيّون إلى استنتاج ينضوي تحت المصلحة الشخصيّة. بذا، بسبب اتّفاق أوسلو، شدّد المواطنون العرب داخل إسرائيل في هُويّتهم على أهمّيّة المواطَنة والمركّب المدنيّ على حساب القوميّ، وبذا تراجعت قوّة الأحزاب. تبعًا لذلك، تغلّبت الاعتبارات المحلّيّة واليوميّة على الأخرى الوطنيّة، وسنحت الفرصة للفصل بين سياسة الأحزاب الوطنيّة والسياسة المحلّيّة المدنيّة. إلى جانب ذلك، سعى العرب إلى هُويّة جمعيّة بديلة غير وطنيّة بطبيعتها، استجابةً لاتّفاق أوسلو. ولهذا السبب تَحْدث العودة إلى الحمائليّة؛ وهو ما أدّى إلى ابتعاد السكّان عن الأحزاب القائمة على أسس قوميّة واضحة، ممّا أضعف سلطتهم التنظيميّة والانتخابيّة.

د. إنجازات ضعيفة وسوء إدارة

الأحزاب السياسيّة لم تكن قادرة على إحداث تغييرات جذريّة في الثقافة الإداريّة والتنظيميّة للقرى والمدن العربيّة، إلّا في حالات استثنائيّة. فشلت الأحزاب السياسيّة في تحويل السلطة المحلّيّة إلى رافعة للنموّ البلديّ، حتّى بعد أن تمكّنت من الفوز في انتخابات السلطات المحلّيّة في قرى كثيرة لأكثر من عَقدين. أحد الآثار المترتّبة على ذلك هو أنّ دَوْر رئيس الحزب لا يختلف اختلافًا جوهريًّا عن دَوْر رئيس سلطة حمائليّ، الأمر الذي عاد بالضرر على الأوّل وشدّ من وثاق الأخير (حايك، 2012).

هـ. نزع شرعيّة مزدوج

الإقصاء المستمرّ للعرب من مناصب سلطويّة وائتلافات حكوميّة، والطريقة التي يجري تمثيلهم بها في وسائل الإعلام المركزيّة، لا يُضعف الأحزاب فقط، بل يضرّ بشرعيّتها أمام الجمهور العربيّ. كذلك من الواضح أنّ فقدان الشرعيّة له تأثير على تراجع قوّتهم، حيث يشنّ اليمين منذ فترة هجمة على شرعيّة الأحزاب العربيّة، ويحاول التحدّث مع الجمهور العربيّ من خلال القفز عنها، ويحاول إثبات مقولته أنّ الأحزاب العربيّة تعمل بصورة مُنافية لمصالح المواطنين العرب، وأنّ كلّ جهدها منصبّ على القضيّة الفلسطينيّة، ومن خلال الطعن في دَورها التمثيليّ. يستمدّ جزء كبير من المواطنين العرب الأخبار ووجهات النظر من وسائل إعلام عبريّة، وعندما يستقي معلومات من هذا النوع ويتبنّى مثل هذه الآراء، يقوم بالتصويت محلّيًّا على العكس من توجّهات الأحزاب السياسيّة لأنّه على قناعة بأنّ وجودها ضارّ ويجب نزع الشرعيّة عنها. بذا تجري عمليّة نزع شرعيّة مضاعَفة عن الأحزاب، تارةً من قِبل اليمين ووزرائه، وطَوْرًا من قِبل الجمهور العربيّ الذي تبنّى مثل هذه النظرة.

تلخيص

يشير المشهد السياسيّ المحلّيّ إلى أهمّيّة الحكم المحلّيّ في نظر المواطنين العرب. علاوةً على ذلك، تُعتبر السلطات المحلّيّة مؤسّسة تعكس المكانة الاجتماعيّة لمن يقف على رأسها، ومصدرًا للجاه بوصفه الزعيم والقائد والشخصيّة الأهمّ والأولى في البلدة، وبذلك يكون مصدرًا للاعتزاز والفخر في صفوف أبناء عائلته وحمولته. وفي ظلّ الإمعان في سياسات الإقصاء والإبعاد، يأخذ الحكم المحلّيّ أهمّيّة بالغة، ويقود إلى حالة تنافس هائل على الوظائف المتاحة والمناقصات التي تطرحها السلطة المحلّيّة. كذلك تنبع

أهمّيّة السلطات المحلّيّة من كون القيادة المحلّيّة أضحت جزءًا بارزًا من القيادة القُطْريّة - القوميّة للأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة، ولا سيّما بعد تأسيس وإنشاء اللجنة القُطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة في العام 1974، والتي تَجمع كلَّ رؤساء المجالس المحلّيّة والبلديّات فيها، وإقامة لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربيّة في إسرائيل في العام 1982، والتي تجمع في مجلسها الموسّع ممثّلين عن الأحزاب السياسيّة، وأعضاء الكنيست العرب، وممثّلين عن اللجنة القُطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة. ولطالما شكّل الحكم المحلّيّ نقطةَ انطلاق للقيادات الحزبيّة في سبيل الانخراط في العمل السياسيّ - البرلمانيّ.[5]

لقد أبرزت الانتخابات الأخيرة محدوديّة تأثير الأحزاب السياسيّة على الساحة المحلّيّة من خلال التراجع المستمرّ في قوّتها الانتخابيّة والتمثيليّة، على الرغم من أنّه في هذه الانتخابات برز ارتفاعٌ ما في قوّة الأحزاب السياسيّة مقارَنةً بالدورة الانتخابيّة الأخيرة، لكن ليس بالإمكان الادّعاء أنّ ظاهرة التراجع في قوّة الأحزاب السياسيّة انتهت، وأنّ هنالك توجُّهًا جديدًا يشير إلى ارتفاع ملحوظ في قوّتها. فضلًا عن ذلك، هنالك عزوف لدى العديد من الأحزاب عن المشاركة في الانتخابات المحلّيّة تحت اسمها وتحت شارتها، ممّا يقود ناشطيها إلى الاندماج والمشاركة من خلال دعم قوائم محلّيّة - مستقلّة، أو التحالف مع قوائم عائليّة، ابتغاءَ الحصول على تمثيل داخل السلطة المحلّيّة، أو حتّى من إبرام صفقات بُغية الاستفادة منها في الانتخابات القُطْريّة - البرلمانيّة، أو في سبيل كسب دعم مرشّح الحزب في الانتخابات الداخليّة للجنة المتابعة.

5. توفيق زيّاد؛ هاشم محاميد؛ صالح سليم؛ حنّا سويد؛ واصل طه؛ سعيد نفّاع؛ إبراهيم صرصور؛ طلب أبو عرار؛ سعيد الخرومي؛ صالح طريف؛ أسعد الأسعد -هؤلاء انتُخِبوا لإشغال عضويّة الكنيست بعد أن كانوا رؤساء لسلطات محلّيّة في السابق.

المصادر

- حايك، نضال. (2012). تحدّي الإدارة السليمة في السلطات المحلّيّة العربيّة. **كتاب دراسات**، العدد الخامس. ص ص 95-104.
- خمايسي، راسم. (2013). "السلطات المحلّيّة العربيّة بين النقص والحصار". لدى: يوسف جبارين؛ وَمهنّد مصطفى. (محرّران). **الحكم المحلّيّ في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل – أبعاد سياسيّة وإداريّة وقانونيّة.** الناصرة: مركز دراسات، المركز العربيّ للحقوق والسياسات، ص ص 31-60. (بالعبريّة).
- ريخيس، إيلي؛ وَأوستسكي-لزار، سارة. (محرّران). (2005). **الانتخابات المحلّيّة في البلدات العربيّة والدرزيّة 2003: حمائليّة وطائفيّة وحزبيّة.** تل أبيب: مركز موشي ديان للأبحاث الشرق أوسطيّة، جامعة تل أبيب. (بالعبريّة).
- غانم، أسعد؛ وَمصطفى، مهنّد. (2009). **الفلسطينيّون في إسرائيل: سياسات الأقلّيّة الأصليّة في الدولة الإثنيّة.** رام الله: مدار - المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة.
- غانم، أسعد؛ وَعزايزة، فيصل. (محرّران). (2008). **الحكم المحلّيّ العربيّ مع بداية القرن الـ 21: المهامّ والتحدّيات.** طمرة: جمعيّة ابن خلدون.
- غليون، برهان. (2017). **نظام الطائفيّة: من الدولة إلى القبيلة.** قطر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.
- مصطفى، مهنّد. (2000). **تراجع الأحزاب العربيّة في الحكم المحلّيّ 1978-1998.** أمّ الفحم: مركز الدراسات المعاصرة.
- مصطفى، مهنّد. (2008أ). "الانتخابات المحلّيّة في إسرائيل 2008 ما بين السياسيّ واليوميّ". **قضايا إسرائيليّة،** العددان 31-32. ص ص 9-18.
- مصطفى، مهنّد. (2008ب). "دَمَقْرَطة، تسييس وقيادة: السياسة المحلّيّة العربيّة في إسرائيل". لدى: أسعد، غانم؛ وفيصل، عزايزة. (محرّران). **هل بالإمكان الخروج من الأزمة، الحكم المحلّيّ العربيّ في بداية القرن الـ 21: مشاكل وتحدّيات.** القدس: إصدارات كرمل، ص ص 86–114 (بالعبريّة).
- مصطفى، مهنّد. (2010). "مميّزات السياسة المحلّيّة العربيّة ومسألة القيادة". لدى: عزيز، حيدر. (محرّر). انهيار الحكم المحلّيّ العربيّ في إسرائيل ومقترحات لإعادة البناء. القدس: معهد شان لير والكيبوتس الموحّد، ص ص 76-104 (بالعبريّة).
- مصطفى، مهنّد. (2019). "التنظيم السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل: بين سياسات الأمل والاستخفاف". لدى: مهند، مصطفى. (محرّر). **الفلسطينيّون في إسرائيل: تحوّلات المشاركة السياسيّة في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل.** حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة. ص ص 23-49.
- Ignazi, P. (2020). The four knights of intra-party democracy: A rescue for party delegitimation. **Party Politics**, 26(1).Pp. 9–20.

ملاحق

ملحق 1: ورقة تقدير موقف

قراءة في نتائج انتخابات الكنيست (أيلول 2019) في المجتمع الفلسطينيّ

تهدف الورقة الحاليّة إلى تقديم قراءة تحليليّة أوّليّة لانتخابات الكنيست الثانية والعشرين (أيلول عام 2019) في المجتمع الفلسطينيّ. وتنطلق الورقة من الادّعاء أنّ إعادة التمثيل البرلمانيّ العربيّ ضمن القائمة المشتركة إلى ثلاثة عشر (13) مقعدًا كان حصيلة عوامل عديدة تضافرت وتقاطعت في الفترة التي سبقت الانتخابات ويومَ الانتخابات، مكّنت القائمةَ المشتركة من استعادة تمثيلها البرلمانيّ الذي حقّقته عام 2015. بناء على ذلك، ستَعرض الورقة قائمة بالأسباب التي تفسّر ارتفاع نسبة التصويت، وهي الأسباب نفسها التي عزّزت تمثيل المشتركة، حيث إنّ ارتفاع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ صبّ في النهاية لصالح القائمة المشتركة.

مقدّمة:

جرت انتخابات الكنيست الثانية والعشرين (22) في أيلول عام 2019، بعد فشل بنيامين نتنياهو في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات نيسان عام 2019، وذلك بسبب رفضِ حزب "يسرائيل بيتينو" (برئاسة أڤيچدور ليبرمان) الانضمام للحكومة بذريعة تمسُّكه بقانون التجنيد لليهود الأرثوذكسيّين (الحريديّين)، وامتناعِ نتنياهو عن إعادة مكتوب التكليف لرئيس الدولة، وتشريعِهِ لقانون حلّ الكنيست. صوّتت القائمتان العربيّتان في الكنيست الحادية والعشرين (11) -تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحّدة والتجمّع- مع حلّ الكنيست. ويُمكننا أن نعزو الأسباب التي دفعتهم إلى تأييد حلّ الكنيست إلى الأسباب التالية:

أوّلًا: رهان نتنياهو على حصول كتلة اليمين، بدون حزب ليبرمان، على واحد وستّين (61) مقعدًا على الأقلّ، ولا سيّما أنّ هذه الكتلة حصلت في انتخابات نيسان على ستّين (60) مقعدًا، فضلًا عن خسارة اليمين لنحو 290 ألف صوت نتيجة فشل قوائم يمينيّة من اجتياز نسبة الحسم. وهو رهان خاسر كما بيّنت نتائج الانتخابات، حيث حصلت هذه الكتلة على 55 مقعدًا.

ثانيًا: رهان ليبرمان على تعزيز تمثيله الانتخابيّ، مستغلًّا تصوير ذاته سدًّا منيعًا أمام "دولة شريعة" في إسرائيل، مُطالبًا بإقامة حكومة وحدة وطنيّة علمانيّة ليبراليّة (ليبراليّة تتعلّق بسؤال

الدين والدولة فقط). وهو رهان ناجح بالنسبة له بحصوله في هذه الانتخابات على ثمانية (8) مقاعد، بعد أن حصل على خمسة (5) في انتخابات نيسان عام 2019، وتحوُّله إلى رقم صعب في معادلات تشكيل الحكومة.

ثالثًا: رهان القائمتين العربيّتين على تصحيح الأخطاء التي وقعتا فيها، والتي تمثّلت، تحديدًا وأساسًا، في تفكيك القائمة المشتركة، ممّا أدّى إلى تراجع التمثيل العربيّ في الكنيست إلى عشرة، وساهم في ارتفاع نسبة المقاطعين /الممتنعين في الانتخابات إلى النصف تقريبًا. وهو رهان ناجح؛ إذ أعادت القائمة المشتركة إنجازها الانتخابيّ الذي حقّقته في انتخابات عام 2015، بحصولها على ثلاثة عشر (13) مقعدًا أيضًا في الانتخابات الحاليّة.

ركّزت القائمة المشتركة في الدعاية الانتخابيّة على أهمّيّة رفع التمثيل العربيّ في الكنيست لإضعاف تمثيل اليمين الإسرائيليّ وإسقاط نتنياهو، ولمواجهة القوانين العنصريّة. كما أوْلَت القضايا المدنيّةَ اهتمامًا ملحوظًا في مقابل تغييب القضايا الوطنيّة والحقوق الجماعيّة. شرّع هذا الخطابُ توجُّهاتِ الجمهور العربيّ التي طَفَتْ في السنوات الأخيرة، والتي تضع القضايا المدنيّة والاجتماعيّة -الاقتصاديّة الفرديّة على رأس اهتمامها. ينسجم هذا الخطاب انسجامًا تامًّا مع الخطاب السياسيّ للجبهة الذي هيمن على القائمة المشتركة من خلال الحملة الانتخابيّة والحضور الإعلاميّ (ولا سيّما في الإعلام الإسرائيليّ) لرئيس القائمة المشتركة النائب أيمن عودة، واكتفت المركّبات الأخرى بالتحفّظ من هذا الخطاب أو بمعارضته. ظهر التباين بين مركّبات المشتركة خلال الحملة الانتخابيّة في ثلاث قضايا أساسيّة: الأولى، التركيز على إسقاط نتنياهو واليمين في صُلب الخطاب الدعائيّ للقائمة المشتركة. الثانية، التوصية على چانتس عند رئيس الدولة لتشكيل الحكومة، وهي مسألة سترافق القائمةَ المشتركة بُعَيْدَ الانتخابات. الثالثة، أن تكون القائمة المشتركة كتلة مانعة تدعم حكومة بديلة لتحصيل مَطالب مدنيّة للمجتمع الفلسطينيّ، مستحضرين تجربة الكتلة المانعة في حكومة يتسحاق رابين (1992-1995). يؤكّد ذلك ما نشره أحمد الطيبي باسم الحركة العربيّة للتغيير من شروط للموافقة على انضمام العرب ككتلة مانعة تدعم الحكومة الإسرائيليّة الجديدة.

تغييب القضيّة الفلسطينيّة والحقوق الجمعيّة عن خطاب القائمة المشتركة لم ينسجم مع توجُّهات شرائح من المجتمع العربيّ فحسب، بل كذلك مع مُجْمَل الخطاب الإسرائيليّ خلال الحملة الانتخابيّة. في هذا نستثني التصريحات التي أطلقها نتنياهو عن نيّته ضمّ غور الأردن والمستوطنات في الضفّة الغربيّة، وشنّ الغارات العسكريّة في قِطاع غزّة وجنوب لبنان، تلك

التصريحات التي أشغلت المشهد السياسيّ الإسرائيليّ لوقت قصير جدًّا، ولكن سرعان ما عادت الدعاية الانتخابيّة لترتكز على ضرورة إسقاط نتنياهو.

في هذا الصدد، تكمن المفارقة في تغييب القضيّة الفلسطينيّة، وهو ما دفع بليبرمان للعودة إلى طرح قضيّة العلاقة بين الدين والدولة في صُلب دعايته الانتخابيّة كما جاء في دعايته الانتخابيّة الأولى عام 1999، متحدّيًا بذلك حكْم كتلة اليمين الإسرائيليّ الذي يرتكز على الأحزاب الدينيّة والدينيّة القوميّة. لو حضرت القضيّة الفلسطينيّة في الخطاب الإسرائيليّ والدعاية الانتخابيّة، لَما كانت لدى ليبرمان الجرأةُ على تهديد حكم اليمين أو منع تشكيل حكومة يمينيّة؛ وذلك أنّه يشارك طروحات اليمين في ما يتعلّق بالشأن الفلسطينيّ العامّ، ويختلف معهم في مسألة الدين والدولة ومسألة المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل.[1] في المقابل، تمحور خطاب نتنياهو، عشيّة كلّ حملة انتخابيّة، في التحريض وشيطنة الفلسطينيّ، وعلى وجه التحديد الفلسطينيّ المواطن في دولة إسرائيل. بدأ حملاته هذه إبّان حكومة رابين (1992-1995)، وكان إذّاك رئيسَ المعارضة، حيث اتّهمه بالاعتماد على أصوات الأحزاب العربيّة في قراراته، ولذا فهي فاقدة للشرعيّة. تبع ذلك وصفُ المواطنين الفلسطينيّين بالخطر الديمچرافيّ الذي يهدّد جوهر الدولة اليهوديّة. وتلاه إخراج الحركة الإسلاميّة عن القانون عام 2014، وهو ما يمكن اعتباره الخطوة الأولى في نزع الشرعيّة السياسيّة عن المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل.[2] بلغت ذروة تحريضه في الانتخابات الحاليّة، عندما اتّهم الأحزاب العربيّة بتزييف نتائج الانتخابات وسرقة العمليّة الانتخابيّة. فرض نتنياهو بخطابه العدائيّ والتحريضيّ على العرب والقائمة المشتركة مسألةَ دَوْر المواطنين الفلسطينيّين في النظام السياسيّ الإسرائيليّ، والذي كان أحد الأسباب في تهميش القضيّة الفلسطينيّة حسب تقديرنا. وبناء على ما تَقَدّم، يمكننا القول إنّ الدورة الحاليّة من الانتخابات كانت الأكثر تغييبًا للقضيّة الفلسطينيّة والحقوق الجماعيّة للفلسطينيّين داخل إسرائيل، حتّى على مستوى خطاب القائمة المشتركة.

1. للاطّلاع على المزيد بشأن ليبرمان وحملاته الانتخابيّة، انظروا: نصّار، نداء؛ وخطيب، إيناس. (2016). أڤيچدور ليبرمان. **شخصيّات في السياسة الإسرائيليّة**، 16. حيفا: مدى الكرمل.

2. للاطّلاع على المزيد بشأن نتنياهو وموقفه من الفلسطينيّين، انظروا: خطيب، إيناس. (2018). بنيامين نتنياهو. **شخصيّات في السياسة الإسرائيليّة**، 18. حيفا: مدى الكرمل.

قراءة في نتائج الانتخابات:

بلغت نسبة التصويت في المجتمع العربيّ في هذه الانتخابات (أيلول 2019) نحو 60%، مقارنة بِـ 49% في الانتخابات التي أُجرِيت في نيسان الماضي. حصلت القائمة المشتركة في هذه الدورة على 470,611 صوتًا، ما يعادل 80% من مُجْمَل الأصوات العربيّة، بينما حصلت الأحزاب الصهيونيّة على 20% من أصوات الناخبين العرب. في انتخابات الكنيست الحادية والعشرين (21)، حصلت القائمتان العربيّتان (تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحّدة والتجمع) على 337,108 أصوات، أي ما يعادل 70% من مُجْمَل الأصوات في المجتمع العربيّ تقريبًا، وحصلت الأحزاب الصهيونيّة على 30% من الأصوات العربيّة. وإذا عدنا لنتائج انتخابات الكنيست العشرين (20) التي أجريت في آذار عام 2015، وفيها شاركت القائمة المشتركة الانتخابات لأوّل مرّة، نرى أنّ حصيلة الأصوات في المجتمع العربيّ ونسبة التصويت قريبة لِما حصلت عليه القائمة المشتركة في الدورة الانتخابيّة الحاليّة (أيلول 2019)؛ حيث بلغ عدد المصوّتين العرب 446,583 صوتًا -أي ما يعادل 83% من مُجْمَل الأصوات العربيّة.[3]

المقارنة بين الدورات الانتخابيّة الثلاث الأخيرة في المجتمع العربيّ

	2015	نيسان 2019	أيلول 2019
نسبة التصويت في المجتمع العربيّ	%63.7	%49	%60
عدد الأصوات للقائمة المشتركة	446,583	337,108	470,611
عدد المقاعد	13	10	13
نسبة المصوّتين للقائمة المشتركة	%84	%70	%80
نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة	%16	%30	%20
نسبة الامتناع عن التصويت	%35	%51	%40
ميرتس	نحو 24 ألف صوت	نحو 40 ألف صوت	نحو 14 ألف صوت
كاحول لڤان	-	نحو 33 ألف صوت	نحو 36 ألف صوت

3. انظر موقع لجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات عام 2015 على الرابط التالي: https://bit.ly/2TCCvjx

أسباب رفع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ ونجاح القائمة المشتركة:

تُمْكن الإشارة إلى جملة من الأسباب ساهمت مجتمِعةً في رفع نسبة التصويت في صفوف الجمهور العربيّ، وفي إعادة تمثيل القائمة المشتركة بثلاثة عشر (13) مقعدًا، وهي:

أوّلًا: إعادة تشكيل القائمة المشتركة كمطلب جماهيريّ، حيث تبيّن أنّ الجمهور العربيّ لم يعد يتقبّل خوض الانتخابات في قوائم منفصلة، وإن كان ذلك من خلال قائمتين. وهذا السبب يضع تحدّيات جِسامًا أمام مركّبات القائمة المشتركة في المستقبل، ويُلزمها بالعمل على بناء منظومة عمل تَضْمن الحفاظ على تماسك القائمة المشتركة وتطويرها، ولا سيّما أنّه لم يعد بالإمكان إقناع الجمهور بخوض الانتخابات في قوائم متعدّدة، إذ ينظر الجمهور العربيّ إلى الساحة البرلمانيّة كساحة تتماهى فيها الأحزاب في أغلب القضايا، أكثر من تماهيها في الساحة السياسيّة العربيّة العامّة، وبات هذا الجمهور ينظر إلى انقسام القائمة على أنّه حالة من الحزبيّة الضيّقة والمصالح الشخصيّة، والتناحر السياسيّ، بصرف النظر عن صحّة هذا التوصيف أو عدم صحّته.

ثانيًا: حالة الخوف التي أصابت الجمهور العربيّ من صعود اليمين عمومًا، واليمين المتطرّف خصوصًا، وتماديه في خطابه المُعادي والمحرّض العلنيّ تجاه الفلسطينيّين، ومن كسر كلّ حواجز خطاب الكياسة السياسيّة الإسرائيليّة الذي منعه في السابق من إظهار العداء الفظّ والصريح للفلسطينيّين في إسرائيل باستثناء حزب "كاخ" (مئير كهانا). أدّى تبنّي الخطاب المحرّض والمعادي للفلسطينيّين في إسرائيل إلى منح الشرعيّة السياسيّة لأحزاب يمينيّة قوميّة ودينيّة كانت في الماضي خارج الإجماع الإسرائيليّ. حالة الخوف دفعت شرائح اجتماعيّة عربيّة للمشاركة في الانتخابات، وبخاصّة أنّ المقاربات الإسرائيليّة، وحتّى العربيّة، أعطت وزنًا كبيرًا للصوت العربيّ في إضعاف اليمين وأحزابه الصغيرة. ولا شكّ أنّ تحالف الليكود مع حزب كهانا "عُتْسْماه يِهودِيت"، بتقديمهما طلبًا لشطب القائمة المشتركة (وليس فقط أفراد أو مركّبات فيها كما كان في السابق)، عزّز من حالة الخوف لدى الجمهور العربيّ من مخاطر اليمين في إسرائيل.

ثالثًا: عطفًا على السبب السابق، دفعت حالة الخوف في اتّجاه التصويت للقائمة المشتركة، خيارًا أوّلَ، بعد تحالف ميرتس مع إيهود براك وتراجع العضو العربيّ في قائمة تحالفهما "المعسكر الديمقراطيّ" (عيساوي فريج) إلى مكان متأخّر (السادس). حصلت ميرتس في الانتخابات السابقة (نيسان 2019) على نحو 40 ألف صوت من أصوات المجتمع العربيّ، أي ما يعادل المقعد الواحد،

ويعود ذلك أساسًا إلى تفكُّك القائمة المشتركة، إضافة إلى المرشّح العربيّ. ويمكن تفسير ذلك أنّ جزءًا من مصوّتي الأحزاب الصهيونيّة انتقل للتصويت للمشتركة بسبب تصريحات النائب أيمن عودة بشأن استعداده للمشاركة في الحكومة أو دعمها، وتصريحات النائب أحمد الطيبي عن مشروعه ومَطالبه لتشكيل كتلة مانعة من الخارج.

رابعًا: تحريض نتنياهو على العرب خلال الحملة الانتخابيّة، وهو ما دفع العرب للمشاركة في التصويت. تبنّى نتنياهو في هذه الدورة خطابًا عدائيًّا حثيثًا لم يُشهَد له مثيل في السابق. لم يقتصر التحريض ونزع شرعيّة الصوت العربيّ على مقولة هنا أو حديث هناك، أو زلة لسان، بل كان خطابًا منهجيًّا ومنظَّمًا ومكثَّفًا في الأسابيع الأخيرة، بلغ ذروته في يوم الانتخابات، حيث استحضر خطاب "العرب يهرولون إلى الصناديق" الذي استخدمه في انتخابات الكنيست العشرين (20) عام 2015. جاء خطاب نتنياهو التحريضيّ ضدّ العرب لدفع قواعده الانتخابيّة وتحفيزها على التصويت، إلّا أنّه استفزّ المجتمع العربيّ فتشجَّعَ هذا المجتمع على الخروج للتصويت. لذا، يمكن تفسير التباين في النتائجِ الثابتة تقريبًا في استطلاعات الرأي التي أعطت القائمة المشتركة ما بين عشرة وأحد عشر (11-10) مقعدًا، ونتائجِ الانتخابات الحقيقيّة التي حصلت فيها المشتركة على ثلاثة عشر (13) مقعدًا، بالتحريض الذي شنّه نتنياهو على المجتمع العربيّ في الأيّام التي سبقت الانتخابات وفي يوم الانتخابات.

خامسًا: تجنُّد نُخَب أكاديميّة وثقافيّة في جهود دعم المشتركة. فبخلاف ما كان في انتخابات نيسان، التي لم تحظَ فيها القائمتان بحراك اجتماعيّ ونخبويّ بسبب تفكُّك المشتركة، وما رافق ذلك من صراعات بين مركّباتها، فإنّ إعادة القائمة المشتركة، وتحدّيات الساحة السياسيّة الإسرائيليّة، والمسّ بمكانة العرب بعد سَنّ قانون القوميّة، كلّ هذه أدّت إلى تفعيل حراكات من نُخَب أكاديميّة وثقافيّة لدعم القائمة المشتركة.

سادسًا: حملات رفع التصويت في المجتمع العربيّ. على الرغم من صعوبة تقدير تأثير هذه الحملات على رفع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ، فإنّها طرحت –على نحوٍ متفاوت بينها من حيث المضمون ورصانته- خطابًا برّر المشاركة في التصويت للكنيست. ولا شكّ أنّ هذه الدورة من الانتخابات شهدت أضخم الحملات الدعائيّة للتصويت من حيث عدد الحملات، وكثافة الدعاية، والأموال التي أُنفقت عليها.

سابعًا: عشوائيّة خطاب المقاطَعة في أغلبه. ظهر خطاب المقاطعة في هذه الدورة، في الغالب، عشوائيًّا وغير منظَّم، مُناكِفًا للقائمة المشتركة، أكثر ممّا ظهر كطرح مقاربة منظّمة تقتنع بها

الناس بأهمّيّة مقاطعة الانتخابات على أسس سياسيّة أو أيديولوجيّة، فضلًا عن غياب حراك منظّم ضمن حركة سياسيّة أو فكريّة تدعو للمقاطعة أو الامتناع، فظهر هذا الخطاب وكأنّه في حالة مناكَفة وجدال مع القائمة المشتركة ومصوّتيها، معتمدًا بالأساس على شبكات التواصل الاجتماعيّ، ونشرة لمرّة واحدة أصدرها حزب الوفاء والإصلاح الإسلاميّ، ومقالات صادرة في صحيفة "المدينة" الإسلاميّة الصادرة في أم الفحم. غير أنّ حركة المقاطعة لم تبادر ولم تطرح مشروعًا متماسكًا حول البديل للعمل البرلمانيّ، غير التأكيد على المقاطعة. ولم تفرّق بين الامتناع الأيديولوجيّ والامتناع السياسيّ الاحتجاجيّ، القابل للمشاركة في ظروف معيّنة، وهو ما حدث مع ارتفاع المشارَكة النابع من تحدّي خطاب نتنياهو التحريضيّ.

ثامنًا: فشل البدائل العربيّة للقائمة المشتركة، حيث فشلت القوائم العربيّة التي خاضت الانتخابات، مثل "حزب الوحدة الشعبيّة" وقائمة "الكرامة والمساواة"، في تسويق نفسها كبديل للقائمة المشتركة؛ إذ حصلت مجتمِعةً على بضعة آلاف من الأصوات (7,471 صوت). هنالك الكثير من الأسباب لعدم قدرة هذه المحاولات على تقديم نفسها بديلًا، أهمّها: أنّها لم تقدّم بديلًا سياسيًّا يتجاوز الخطاب والمشروع السياسيّ للأحزاب القائمة في الجوهر؛ وأنّ أزمة المشهد الحزبيّ الفلسطينيّ في إسرائيل لا تنبع من غياب أحزاب ووجود فراغ فكريّ وأيديولوجيّ لها، بل في تقلُّص دَوْرها وحصر معظمه في السياسة البرلمانيّة، ولذلك عندما ظهر حزب الوحدة الشعبيّة عشيّة الانتخابات الحاليّة، فإنّه لم يطرح مشروعًا سياسيًّا يتجاوز في جوهره المشاريع السياسيّة القائمة.

خاتمة:

حاولت هذه الورقة تحليل أسباب نجاح القائمة المشتركة في الانتخابات الأخيرة (أيلول 2019) وارتفاع نسبة التصويت. بَيْدَ أنّ التحدّيات القادمة التي ستقف أمامها القائمة المشتركة ستكون في إدارة شؤونها الداخليّة في المرحلة القادمة، بما يضمن تماسُكها الداخليّ وتنسيق العمل بين مركّباتها. وتضاف إلى ذلك بلورةُ برنامج سياسيّ نضاليّ إلى الجانب المدنيّ بحيث يعيد خطاب الحقوق الجمعيّة والقضيّة الفلسطينيّة من جهة، ويعيد تسييس البرنامج المدنيّ من جهة ثانية، كي يستعيد الثقة بالقائمة المشتركة بكلّ مركّباتها وليتجاوز الترسّبات السلبيّة التي تراكمت لدى الجمهور في الأعوام الأخيرة. أعطى الجمهور العربيّ القائمة المشتركة الثقة والتكليف من جديد، لوعيه بتحدّيات وتعقيد المرحلة السياسيّة القادمة، وعلى القائمة المشتركة أن تثبت أنّها على قدر هذه التحدّيات بطرح عمل برلمانيّ منظّم وجماعيّ، وطرح مشروع نضاليّ يلتقي مع العمل الشعبيّ والجماهيريّ.

ملحق 2: ورقة تقدير موقف

قراءة تحليليّة في نتائج انتخابات الكنيست الـ 23 (آذار 2020) في المجتمع الفلسطينيّ

ترمي الورقة الحاليّة إلى تحليل نتائج التصويت لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين، وتعزيز تمثيل القائمة المشترَكة في الكنيست، بنسبة غير مسبوقة. تقترح الورقة عشرة أسباب أسهمت في رفع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ على وجه العموم، وزيادة التصويت للقائمة المشترَكة على وجه الخصوص. وتنطلق الورقة من مقولة مركزيّة ملخَّصُها أنّ الجمهور الفلسطينيّ، منذ تأسيس القائمة المشترَكة عام 2015، لم ينظر إليها على أنّها نتاج تحالف أحزاب أو خلاصة مركّباتها، بل تَصوَّرَها وحدة سياسيّة واحدة تُشكِّل الإطارَ السياسيّ الأكثر أهمّيّة وتنظُّمًا في المجتمع، وينصبّ دَوْرها في تمثيل المجتمع الفلسطينيّ أمام الدولة من خلال الكنيست. وهذا الأمر بدوره يدلّ على صعود أهمّيّة سياسات التمثيل مقابل سياسات التنظيم،[1] إلّا إذا أدّت القائمة المشترَكة دَوْرًا أكبر في تنظيم المجتمع في المرحلة القادمة في شتّى المجالات السياسيّة والاجتماعيّة وغيرها.

مقدّمة:

جاءت انتخابات الكنيست الـ 23 بعد فشل كلّ من الحزبين "الليكود" وَ "أزرق-أبيض" في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات الكنيست الـ 22 (أيلول 2019) التي كانت هي كذلك قد جرت بعد فشل "الليكود" في تشكيل حكومة في انتخابات الكنيست الـ 21 (نيسان 2019)؛ إذ ينصّ قانون أساس الكنيست على أنّه بعد فشل أيّ عضو كنيست (من بين مَن كُلّفوا) في تشكيل الحكومة خلال الفترات المعتمَدة في القانون، تقوم الكنيست بحلّ نفسها والإعلان عن موعد لانتخابات جديدة. الانتخابات التي تتناولها الورقة الحاليّة هي الثالثة خلال عام واحد، وهو أمر شكّل تحدّيًا للأحزاب تَمَثَّلَ في الحفاظ على القائمة المشترَكة، وعلى جاهزيّة الناس للتصويت ومنح الثقة للقائمة مجدَّدًا، ومنع تغلغل الإحباط السياسيّ في نفوس الناس.

جاءت الانتخابات الأخيرة في ظلّ المتغيّرات التالية:

1. انظروا الورقة المرجعيّة المقدَّمة إلى مؤتمر مدى السنويّ للعام 2020 حول سياسات التنظيم والتمثيل.

أوّلًا: نشر الخطّة الأمريكيّة، أو ما يُعْرَف بِـ "صفقة القرن"، التي تتناقض مع الإجماع الفلسطينيّ في إسرائيل حول حلّ الدولتين، على أساس إنهاء الاحتلال والانسحاب من المناطق الفلسطينيّة التي احتُلّت عام 1967، وعدم تضمُّنها حلولًا عادلة لمجْمَل قضايا الحلّ الدائم، كما اشتملت الخطّة على بند يتعلّق بتبادل الأراضي والسكّان يتمثّل في نقل المثلّث بأراضيه وسكّانه إلى "الدولة الفلسطينيّة"، أي التخلّص من نحو 350 ألف فلسطينيّ يعيشون في هذه المنطقة.[2]

ثانيًا: السعي المحموم لدى اليمين الإسرائيليّ برئاسة بنيامين نتنياهو إلى تصفية القضيّة الفلسطينيّة، منطلقًا من صفقة القرن، من خلال ضمّ مناطق من الضفّة الغربيّة، وفرض السيادة الإسرائيليّة عليها وعلى المستوطنات هناك.[3]

ثالثًا: السعي المحموم لدى اليمين الإسرائيليّ إلى حسم الانتخابات الحاليّة، من خلال الحصول على 61 مقعدًا لكتلة اليمين، بدون ليبرمان، وتشكيل حكومة متطرّفة تعمل على وضع المدماك الأخير من مشروع اليمين في ما يتعلّق بمشروعه الاستعماريّ الاستيطانيّ داخل الخطّ الأخضر.[4]

رابعًا: نزع الشرعيّة عن القائمة المشترَكة، سواء أكان ذاك في خطاب "الليكود" أم -لاحقًا- في خطاب حزب "أزرق-أبيض"؛ والإجماع الحزبيّ الإسرائيليّ (باستثناء ميرتس) على شطب ترشُّح النائبة هبة يزبك، على الرغم من توصية القائمة المشترَكة (باستثناء التجمّع) على چانتس لتشكيل الحكومة إثر الانتخابات السابقة (أيلول 2019)، وهو ما أكّد على وُجهة السياسة الإسرائيليّة صوب تقليص هامش العمل السياسيّ الفلسطينيّ وحرّيّة تعبيره.

نتائج انتخابات الكنيست لدى المجتمع الفلسطينيّ:

بلغت نسبة التصويت في المجتمع العربيّ في هذه الانتخابات (آذار 2020) نحو 65% (لا يشمل ذلك المدنَ المختلطة)، مقارَنة بِـ 60% في أيلول (2019) وَ 49% في نيسان (2019). حصلت القائمة المشترَكة في هذه الانتخابات على 577,355 صوتًا، أي ما يعادل 12.5% من أصوات الناخبين، منها 487,911 صوتًا من أصوات الناخبين العرب، أي ما يعادل 87% من مُجْمَل الأصوات، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونيّة. من باب المقارنة، نشير أنّ القائمتين

2. مصطفى، مهنّد. (2018). "أمّ الفحم أوّلًا": اقتراحات التبادل الجغرافيّ /السكّانيّ للفلسطينيّين في وادي عارة /المثلّث. **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، عدد 71. ص 30-71.

3. بِنْ، ألوف. (2020، 23 كانون الثاني). مشهد الضمّ. **هآرتس**. ص 3+1.

4. مصطفى، مهنّد. (2019). **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيونيّ ضمن منظومة صراع الحضارات.** الطبعة الثانية. إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسيّة.

العربيّتين (تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحّدة والتجمّع) حصلتا في نيسان على 337,108 أصوات، أي ما يقارب 70% من مجْمَل الأصوات في المجتمع العربيّ، بينما كانت 30% منها من نصيب أحزاب صهيونيّة. ومقارَنة بنتائج التصويت للقائمة المشترَكة في انتخابات عام 2015، حصلت هذه القائمة على 446,583 صوتًا، أي ما يعادل 10.61% من مجْمَل الأصوات، وهي تشكّل 82% من الأصوات في المجتمع العربيّ.[5]

جدول: المقارنة بين الدورات الانتخابيّة البرلمانيّة الأربع الأخيرة في المجتمع العربيّ (لا يشمل ذلك المدنَ المختلطة)

	2015	نيسان 2019	أيلول 2019	آذار 2020
عدد الأصوات الممنوحة للقائمة المشترَكة	446,583	337,108	470,611	487,911
عدد المقاعد	13	10	13	15
نسبة المصوّتين للقائمة المشترَكة	%82	%70	%80	%87
نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة	%18	%30	%20	%13
نسبة الامتناع عن التصويت	%36	%51	%40	%35

أسباب تعزيز تمثيل القائمة المشترَكة:

في الإمكان الإشارة إلى عشرة أسباب مركزيّة تُفسّر زيادة تمثيل القائمة المشترَكة في الانتخابات الحاليّة، وهي على النحو التالي:

أوّلًا: منذ تأسيس المشترَكة عام 2015، كانت هذه هي الانتخابات الأولى التي لم يسبقها صراع ومناكفات بين مركّباتها الأربعة حول المحاصصة وترتيب المقاعد في القائمة. فالدورات الثلاث السابقة (2015؛ نيسان 2019؛ أيلول 2019) سبقت كلَّ واحدة منها أشهُرٌ من السجال بلغ حدودَ المناكفات والاتّهامات، ممّا ترك أثرًا سلبيًّا لدى شرائح اجتماعيّة اعتقدت أنّ القائمة المشترَكة تحوّلت إلى مجرّد "سفينة نجاة" يحاول الجميع الوصول من خلالها إلى الكنيست،

5. انظر موقع لجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات عام 2015 على الرابط التالي: https://www.votes20.gov.il/nationalresults

وليست مشروعًا سياسيًّا يبتغي تعزيز التمثيل العربيّ في الكنيست وتنجيع أدائه. في هذه الدورة، دخلت القائمة المشترَكة الانتخابات بغياب لهذه المناكفات بين مركّباتها، وكذلك بين قواعد هذه المركّبات، بل على العكس من ذلك كان ثمّة عمل جماعيّ ميدانيّ ترك أثرًا إيجابيًّا على جِدّيّة هدفها صوبَ تعزيز التمثيل العربيّ.

ثانيًا: أسهمت الخطّة الأمريكيّة، أو ما تسمّى "صفقة القرن"، في زيادة التصويت للقائمة المشترَكة. اقتنع الجمهور العربيّ أنّ تعزيز القائمة المشترَكة سيكون على حساب زيادة قوّة تمثيل كتلة اليمين بقيادة حزب الليكود وبنيامين نتنياهو، ممّا سيمنع حكومة اليمين من تنفيذ وعودها بضمّ أجزاء من الضفّة الغربيّة وفرض السيادة الإسرائيليّة على هذه المناطق. هذه القناعة ازدادت في أعقاب نتائج انتخابات الكنيست في أيلول عام 2019. فمع صعود تمثيل القائمة المشترَكة إلى 13 مقعدًا، تَراجَعَ تمثيل كتلة اليمين من 60 مقعدًا في انتخابات نيسان 2019 (حيث خاضت آنذاك قائمتان عربيّتان الانتخابات، وحصلتا معًا على 10 مقاعد) إلى 56 مقعدًا في انتخابات أيلول. واستطاعت القائمة المشترَكة تسويق هذه المعادلة عبْر شعاراتها الانتخابيّة، بأنّ إسقاط صفقة القرن يكون بالتصويت للقائمة المشترَكة، ولا سيّما أنّ الخطّة الأمريكيّة شملت بندًا يتعلّق بتبادل الأرض والسكّان المتمثّل في نقل المثلّث إلى "الدولة الفلسطينيّة".[6] وتدلّ النتائج الحاليّة أنّ زيادة تمثيل القائمة المشترَكة حالتْ دون حصول كتلة اليمين على 61 مقعدًا، بصرف النظر عن كيفيّة تأثير ذلك مستقبَلًا على موضوع صفقة القرن في الحكومة القادمة.

ثالثًا: الخوف الذي ازداد لدى الجمهور الفلسطينيّ من إمكانيّة استمرار حكم الليكود برئاسة نتنياهو في الفترة القادمة؛ فقد تعزّزت القناعة لدى الجمهور الفلسطينيّ أنّ كتلة اليمين قادرة أن تفعل ما تشاء إذا أرادت ذلك دون أيّ رادع قانونيّ، أو دوليّ، وأنّ السياق الإسرائيليّ والإقليميّ والدوليّ لا يتيح لهذه الكتلة اتّخاذ أيّ قرار تريده إلّا من منطلق القوّة والقدرة على فعل ذلك. لم يكن التفكير في البديل لحكومة اليمين واردًا أو متغيّرًا حاضرًا في هذه المرحلة، وإنّما كان التركيز على منع الليكود من تشكيل حكومة، وقد ركّزت القائمة المشترَكة على ذلك في حملتها الانتخابيّة، معتبِرةً أنّ الهدف الأساسيّ للتصويت لها هو إسقاط اليمين.

6. The White House. (2020). **Peace to Prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people**. P. 13.

رابعًا: غياب التمثيل العربيّ في أحزاب اليسار الصهيونيّ. على سبيل المثال، في نيسان عام 2019 صوّت قرابة 40 ألف ناخب عربيّ لحزب "ميرتس"، وهو ما ساعده على تجاوز نسبة الحسم، وكان ذلك بسبب وجود مرشّحَيْن عربيَّيْن في القائمة في مكانين كانا مضمونين. في هذه الانتخابات، وفي تلك التي سبقتها في أيلول المنصرم، تراجَعَ المرشّح العربيّ إلى مكان غير مضمون، حيث جاء ترتيبه السادس في انتخابات الكنيست الـ 22 وحصلت الكتلة ("المعسكر الديمقراطيّ") على خمسة مقاعد، وفي انتخابات الكنيست الـ 23 جاء ترتيبه في المكان الحادي عشر في تحالف "العمل - چيشر - ميرتس" الذي حصل على تسعة مقاعد، وقد اعتُبِر هذا عملًا إقصائيًّا للتمثيل العربيّ، ممّا دفع بالكثير من المصوّتين العرب لهذين الحزبين (العمل وميرتس) إلى التصويت للقائمة المشترَكة. فعلى سبيل المثال، في مدينة كفر قاسم، مسقط رأس المرشّح العربيّ في حزب ميرتس، حصل هذا الحزب في انتخابات الكنيست الـ 21 على 3,300 صوت تقريبًا، أي ما يعادل 38% من مُجْمَل الأصوات في المدينة، بينما بلغ عدد الأصوات في انتخابات الكنيست الـ 23 لتحالف "العمل - چيشر - ميرتس" 725 صوتًا، أي ما يعادل 6.5% من مُجْمَل الأصوات في المدينة.

خامسًا: زيادة التصويت للقائمة المشترَكة في المجتمع اليهوديّ. أسهَمَ التحالف بين "العمل" وَ "چيشِر" وَ "ميرتس"، في الانتخابات الأخيرة، في زيادة نسبة المصوّتين اليهود للقائمة المشترَكة احتجاجًا على هذا التحالف من جهة، وعلى إقصاء التمثيل العربيّ منه من جهة ثانية، واعتبار بعض منهم أنّ اليسار في إسرائيل أصبح يتمثّل في المشترَكة. كذلك إنّ تأييد تحالف "العمل - چيشر" ضمن هذا التحالف مع "ميرتس" في تأييد شطب ترشُّح النائبة هبة يزبك، في لجنة الانتخابات المركزيّة، أدّى إلى إثارة غضب في أوساط يهوديّة ديمقراطيّة داعمة لميرتس، دفعتها إلى التصويت للقائمة المشترَكة؛ إذ بلغ عدد المصوّتين اليهود للقائمة المشترَكة (يشمل المغلّفات المزدوجة ولا يشمل المدن المختلطة) في هذه الانتخابات 27,774، مقارنة بِـ 17,850 في الانتخابات السابقة.

سادسًا: نزع شرعيّة القائمة المشترَكة. اشترك الحزبان الكبيران والمتنافسان على تشكيل الحكومة، "الليكود" وَ "أزرق-أبيض"، في نزع الشرعيّة عن القائمة المشترَكة؛[7] إذ استمرّ نتنياهو في التحريض على القائمة المشترَكة، بينما أعلن حزب "أزرق أبيض" أنّه يرفض أيّ تعاون مع

7. رزق الله، باسل. (2020، شباط). المشترك الفلسطينيّ في برامج الأحزاب الصهيونيّة. **ورقة تقدير موقف**. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

القائمة المشترَكة في تشكيل الحكومة، حتّى لو كان الخيار هو الدعم من خارجها، معلنًا عن توجُّهه في تشكيل حكومة تعتمد على "أغلبيّة يهوديّة". جاءت مثابرة "أزرق-أبيض" على نزع شرعيّة القائمة المشترَكة خضوعًا لدعاية "الليكود" التي ركّزت على أنّ چانتس يرغب في تشكيل حكومة مع المشترَكة، حيث ردّ الحزب على هذه الدعاية بتكثيف رفضه لكلّ تعاون مع المشترَكة من جهة، ووجود كتلة في الحزب ترفض التعاون مع المشترَكة من منطلقات أيديولوجيّة عنصريّة من جهة ثانية، فضلًا عن دعم الحزب لشطب ترشُّح النائبة عن حزب التجمّع هبة يزبك. وجاء موقف "أزرق-أبيض" على الرغم من توصية المركّبات الثلاثة في القائمة المشترَكة (ما عدا التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ) على چانتس لتشكيل الحكومة في أيلول عام 2019. أدّى خطاب نزع الشرعيّة عن القائمة المشترَكة دَوْرًا مهمًّا في تكتُّل الناس حولها، والرغبة في زيادة تمثيلها، بحيث يكون ذلك هو الردّ المناسب على محاولة نزع شرعيّتها.

سابعًا: ضعف خطابِ المقاطَعة وتنظيمِه. حاول تيّار المقاطَعة تنظيم نفسه هذه المرّة، من خلال تحالف بين حزب الوفاء والإصلاح، وحركة أبناء البلد، وحركة كفاح وأوساط أخرى، مطلقين حملة لمقاطعة الانتخابات في مؤتمر أُطلِقَ عليه "مقاطعون".[8] لكن على الرغم من هذا التحالف، لم يكن خطاب المقاطَعة حاضرًا حتّى بالمقارنة مع الدورات السابقة. ويعود ضعف حملة المقاطَعة إلى عوامل عدّة، منها: الأوّل: ضعف مقولات خطاب المقاطَعة أمام مقولات المشارَكة، حيث اعتمد الخطاب على تذكير العرب بدَوْر الكنيست في معاداة الشعب الفلسطينيّ، من خلال استذكار أحداث وقوانين تتعلّق بذلك. في جوهر هذا الخطاب هنالك تعزيز لعامل التخويف من مؤسّسة الكنيست، وما قامت به هذه المؤسّسة ضدّ الشعب الفلسطينيّ على وجه العموم، وضدّ فلسطينيّي الداخل على وجه الخصوص، وكذلك الخوف من "تبييض" صفحة إسرائيل على أنّها ديمقراطيّة. ولكن ما لم يدركه هذا الخطاب، الذي لم يجدّد مقولاته، أنّ التخويف من الكنيست في السياق السياسيّ الراهن يدفع بالناس إلى المشاركة فيها، وعلى وجه التحديد في أعقاب خطاب ومحاولات اليمين منع مشاركة العرب في الانتخابات، وتقليص التمثيل العربيّ في الكنيست خوفًا منهم أيضًا، أو تخويفًا منهم. إذا حلّلنا جوهر خطاب المقاطعة، والخوف، فسنجد أنّ الكنيست -إذا كانت مخيفة مع تمثيل عربيّ- ستكون مخيفة أكثر إنْ خَلَتْ من التمثيل العربيّ، ومخيفة أقلّ مع تعزيز التمثيل العربيّ، ولا سيّما أنّ التمثيل العربيّ أسهَمَ مرّتين في منع نتنياهو من تشكيل حكومة (على الأقلّ هذا ما يعتقده الجمهور

8. موطني 48. (2020، 21 شباط). اليوم الجمعة: مؤتمر "مقاطعون" للكنيست بمشاركة "الوفاء والإصلاح" "أبناء البلد" "كفاح" وأوساط وطنيّة مستقلّة، موطني 48.

المشارك). الثاني: أنّ حملة المقاطَعة افتقرت إلى التنظيم والحضور مقارنة بالحملات الداعية للمشاركة، والتي جنّدت أموالًا طائلة من أجل تشجيع الناس على المشاركة وإقناعهم بذلك (على سبيل المثال: تنظيم "الائتلاف").[9] الثالث: غياب الطرح الجِدّيّ للبديل عن المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة، فلم يعد الجمهور مقتنعًا بمقولات مثل إعادة انتخاب لجنة المتابعة كبديل عن المشاركة، وجزء منه لا يرى تناقضًا بين الاثنين، فضلًا عن أنّ مقولات مثل بناء المشروع الوطنيّ والنضال الشعبيّ أضحت مقولات عموميّة شعاراتيّة، وأيضًا هنالك جزء من المشاركين لا يجدون وجهَ تناقُض بينها وبين المشاركة، بل إنّهم يشتركون بهذا الطرح مع المقاطعين.

ثامنًا: ظهرت القائمة المشترَكة في هذه الحملة في حالة انسجام بين مركّباتها، وتقريبًا بدون أخطاء في الحملة الانتخابيّة، أو زلّات في تصريحات أعضائها، وبدا للجمهور أنّها تعمل بانسجام، فضلًا عن أنّها اعتمدت على حملة انتخابيّة هادئة من خلال طَرْق الأبواب والوصول إلى عدد كبير من الجمهور. وقد يكون مردّ هذا أنّ الحملة الانتخابيّة والرسائل الدعائيّة التي اعتمدتها القائمة المشترَكة ومرشّحيها ركّزت على الجوانب المدنيّة، مع التطرّق إلى الجانب المتعلّق بنقل المثلّث إلى الدولة الفلسطينيّة فقط من الخطّة الأمريكيّة. في هذا الصدد، لم تختلف مضامين حملة المشترَكة كثيرًا عن الحملة السابقة.[10]

تاسعًا: ثمّة رغبة لدى قِطاعات كبيرة من الجمهور العربيّ في القيام بدَوْر أكبر في السياسة الإسرائيليّة. الكثير من استطلاعات الرأي تشير أنّ الجمهور الفلسطينيّ يريد أن يكون جزءًا من الحقل السياسيّ الإسرائيليّ ومؤثّرًا فيه،[11] بصرف النظر عن مدى نجاعة ذلك التأثير ومداه، وفي الوقت نفسه يريد أن يعبّر عن هذا التأثير من خلال قائمة عربيّة، ولا سيّما أنّه يدرك تمامًا أنّ الأحزاب الصهيونيّة، على الرغم من تأثيرها السياسيّ، لا تنظر إلى مَطالبه بجِدّيّة ولا تطرحها كجزء من أولويّاتها.

9. الغزال. (2020، 31 كانون الثاني). انطلاق الائتلاف-لرفع نسبة التصويت في صفوف المواطنين العرب. الغزال.
10. مدى الكرمل. (2019، أيلول). نتائج الانتخابات (أيلول 2019) في المجتمع الفلسطينيّ ومعانيها: قراءة أوّليّة. ورقة تقدير موقف. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.
11. صعابنه، عميد. (2019، حزيران). تحليل مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من أنماط المشاركة السياسيّة المختلفة. في: الفلسطينيّون في إسرائيل: تحوّلات المشاركة السياسيّة في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

عاشرًا: هناك قِطاعات في المجتمع الفلسطينيّ بدأت تنظر إلى القائمة المشترَكة باعتبارها وحدةً واحدة لا خلاصةَ مركّباتها، وتعتقد أنّ القائمة المشترَكة يُمكن أن تُشكّل الإطار التنظيميّ لمشروع سياسيّ جامع يتجاوز العملَ أو التمثيلَ البرلمانيَّيْن. إضافة إلى ذلك، هنالك قِطاعات تنظر إلى القائمة المشترَكة على أنّها الإطار السياسيّ الوحيد المنظّم والمؤثّر في المجتمع الفلسطينيّ في السنوات الأخيرة، وهذا التوجّه يعلّمنا أكثر بشأن واقع الحقل السياسيّ الفلسطينيّ حاليًّا ومميّزاته.

خاتمة:

حقّقت القائمة المشترَكة إنجازًا انتخابيًّا كبيرًا وغير مسبوق في هذه الانتخابات. يعود ذلك إلى أسباب كثيرة أشارت إليها الورقة، تضافرت وأسهمت في تحقيق هذا الإنجاز. ازدادت نسبة مشاركة العرب في دورة الانتخابات الحاليّة مقارنة بالدورات السابقة، وحصلت القائمة المشترَكة على غالبيّة الأصوات، كما بلغ التصويت للأحزاب الصهيونيّة أدنى مستوياته. لعلّ هذا يدلّ على رغبة المواطن العربيّ أن يقوم بدور في السياسة الإسرائيليّة لكن تحت مظلّة القائمة المشترَكة كإطار سياسيّ رئيسيّ مهمّ، وربّما هو الأهمّ في هذه المرحلة. في هذا الصدد، السؤال الملِحّ سيكون: ماذا ستفعل القائمة المشترَكة بهذا التمثيل والثقة الكبيرَيْن اللذَيْن منحَها إيّاهما المجتمعُ العربيّ، سواء أكان ذاك في الشأن المدنيّ أم في الشأن السياسيّ الوطنيّ؟ هل ستعيد إنتاج مفهوم التأثير والتمثيل، أم ستعمل على تنظيم المجتمع أيضًا؟ أي هل ستقود المجتمعَ وترفع سقف خطابه ومَطالبه، أم سيقودها خطابُ المَطالب والتأثير بمفهومه الضيّق الذي يختزل القوميَّ والوطنيّ بالحساب اليوميّ؟

ثمّة تحدّيات كثيرة أمام القائمة المشترَكة، ولعلّ أكبرها -في رأينا- هو الإسهام في تطوير الحقل السياسيّ الفلسطينيّ والتعاون مع المؤسّسات السياسيّة الفلسطينيّة الأخرى، والإسهام في تطوير أدوات النضال الشعبيّ والدوليّ. وقد لا تكون الإجابة عن سؤال التوصية على عضو الكنيست بيني چانتس في تشكيل الحكومة تحدّيًا، بل قد تكون فخًّا أمام القائمة المشترَكة إذا لم تَعتبر من قرارها في أعقاب الدورة الانتخابيّة السابقة.

ملحق 3: برنامج المؤتمر

10:10 – 09:45 **استقبال وتسجيل**

10:30 – 10:10 **كلمات ترحيبية**

- **السيد محمّد بركة-** رئيس لجنة المتابعة العليا.
- **بروفيسور نادرة شلهوب-كيفوركيان-** رئيسة الهيئة الإدارية لمركز مدى الكرمل.
- **د. مهند مصطفى-** مدير عام مدى الكرمل.

12:00 – 10:30 **الجلسة الأولى: تحوّلات في القيادة والخطاب السياسيّين**

رئيس الجلسة: **علي حيدر-** أكاديميّ وناشط حقوقيّ.

- **بروفيسور أمل جمّال-** محاضر وباحث في قسم العلوم السّياسيّة في جامعة تل أبيب.
  تحليل نموذجيّ للنخب والقيادات الفلسطينيّة في إسرائيل، التّحوّلات الطّارئة عليها ومدى تمثيليّتها.
- **د. منصور النصاصرة-** محاضر في العلاقات الدّوليّة، قسم السّياسة والحكم، جامعة بن غوريون، بئر السّبع.
  تحوّلات في الحقل السّياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل بعد اتفاق أوسلو.
- تعقيب **النائبة د. هبة يزبك-** عضوة كنيست عن التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة.

12:15 – 12:00 **استراحة**

13:45 – 12:15 **الجلسة الثانية: مقاربة اقتصاديّة ودور الأحزاب**

رئيس الجلسة: **د. رامز عيد-** باحث ومحاضر في الأنثروبولوجيا السياسيّة والحقوق.

- **د. سامي ميعاري-** محاضر في جامعة تل أبيب وجامعة أوكسفورد، ومدير عام منتدى الاقتصاد العربيّ.
  التّحوّلات الاقتصاديّة وأثرها على الحقل السّياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل.
- **محمّد خلايلة-** طالب دكتوراه في مدرسة العلوم السّياسيّة في جامعة حيفا.
  تراجع قوّة الأحزاب السّياسيّة في الحكم المحلّيّ: بين الثّابت والمتحوّل.
- **د. سعيد سليمان-** باحث مستقل، ومحاضر في مجال الجغرافيا.
  تراجع دور وأداء الأحزاب العربيّة في التّنشئة السّياسيّة.
- تعقيب: **النائبة عايدة توما-سليمان-** عضوة كنيست عن الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة في القائمة المشتركة.

14:00 – 13:45 استراحة

15:00 – 14:00 الجلسة الثالثة: مقاربة نسويّة وما بعد السياسة

رئيس الجلسة: **د. أيمن اغبارية-** عضو لجنة الأبحاث في مدى الكرمل.

- **خالد عنبتاوي-** طالب دكتوراه في علم الاجتماع والإنسان، معهد جنيف للدراسات العليا، سويسرا.

  في مفهوم السّياسة و"ما بعد السّياسة": تحوّلات المشهد السّياسيّ من العمل الشّعبيّ إلى عقدة التّأثير "الشّعبويّ".

- **عرين هواري-** باحثة ومركزة مشروع دعم طلاب الدراسات العليا في مدى الكرمل.

  الدّينيّ والسّياسيّ لدى قياديّات في الحركة الإسلاميّة: مقاربة نسويّة.

تعقيب: **هبة هريش-عواودة-** مستشارة تربويّة، ناشطة اجتماعيّة، وباحثة في موضوع القيم.

16:00 – 15:00 وجبة غداء

ملحق 4: لجنة المؤتمر

- د. مهند مصطفى: مدير عام، مدى الكرمل.
- السيدة إيناس عودة-حاج: مديرة مشاركة، مدى الكرمل.
- بروفيسور نديم روحانا: رئيس لجنة الأبحاث، مدى الكرمل.
- د. تغريد يونس-يحيى: باحثة ومحاضرة في السوسيولوجيا، الدراسات الثقافيّة ودراسات الجندر.
- د. نمر سلطاني: محاضر في كلية الحقوق في جامعة "سواس"، لندن.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، هو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تأسست عام 2000 في مدينة حيفا. يهتم مدى الكرمل بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، ويهدف إلى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول الفلسطينيين في إسرائيل. ويركز مدى الكرمل على سياسة الحكومة والاحتياجات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعلى الهوية القومية والمواطنة الديمقراطية. ويسعى المركز إلى توفير قاعدة مؤسساتية ومناخ فكري لدراسة احتياجات الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم الجماعي وعلاقتهم بإسرائيل وبباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والعالم العربي. كما يسعى إلى تدريب جيل جديد من علماء الاجتماع والسياسة الفلسطينيين على توجهات نقدية في الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية.